المملكة العربية السعودية
جامعة الملك عبدالعزيز
كلية الاقتصاد والإدارة
قسم الاقتصاد

التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي

(أهميتها وتطورها والعناصر المؤثرة عليها)

كمتطلب للحصول على درجة الماجستير

إعداد الطالب / خالد محمد خليل منزلاوي
٩٨٩٤٠٥٩
إشراف الدكتور : أيمن صالح فاضل

المقدمة :

تلعب التجارة الخارجية دوراً كبيراً في عملية التنمية الاقتصادية في كثير من دول العالم، وبخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي ،لأنها تدعم التوسع وتشبع الرغبات الاستهلاكية المتزايدة لسكان المنطقة .

ومـن المعـروف أن التجارة البينية بين دول مجلس التعاون الخليجي لا تزال متواضعة، نتـيجة لضعف التركيبة السلعية الخليجية التي تتسم بتشابه السلع المنتجة في دول مجلس التعاون ووجود معوقات عديدة أخرى وقفت ولازالت فى طريق انسياب التجارة أيضا.

وتشـترك دول مجلس التعاون في ميزة أن صادراتها من البترول ومشتقاته، تمثل نسبة كـبرى مـن إجمالي الصادرات، وعليه فأن الدخول المتولدة من قطاع التصدير النفطي، تمـثل نسـبة كبيرة من الدخل القومي في هذه الدول . ويلاحظ أن أية تقلبات عنيفة في حصـيلة الصادرات تؤدي إلى نتائج ضارة في اقتصاديات هذه الدول ، فهي تعكس نفسها في صورة تقلبات في مستوي الإنفاق الحكومي وتقلبات في مستويات التشغيل ،كما تؤدي التقلـبات في حصيلة الصادرات، إلي تقلب القدرة على الاستيراد ،وهذا يؤدي بدوره إلي تقلـب مسـتوي الأسـعار والاستثمار، كذلك تؤدي التذبذبات في حصيلة الصادرات إلي اضـطراب خطـط التنمية ، وتوقف كثير من المشروعات، التي تعتمد في تنفيذها، على الواردات من السلع الاستثمارية[1].

وإدراكـاً لأهمية دور التبادل التجاري، في مسيرة دول المجلس التنموية والتكاملية يسعى هـذا البحـث إلـي إلقاء الضوء على العوامل المؤثرة فى التبادل التجاري ، وذلك تمهيداً لاسـتعراض السياسـات والإجـراءات والتـي من شأنها تشجيع التبادل التجاري البيني، وتنسـيق سياسـاتها وعلاقاتهـا الـتجارية تجاه الدول والتكتلات والتجمعات الاقتصادية الأخرى.

هـذا وقد زادت صادرات دول مجلس التعاون من حوالي (٤٧) بليون دولار أمريكي في عـام ١٩٨٦م إلـى أكـثر من (٩٠) بليون دولار أمريكي في عام ١٩٩٣م ،حيث تتمتع أسواق اليابان والمجموعة الأوروبية ، بالنصيب الأكبر من هذه الصادرات ، أما في مجال الـواردات ، فمـا زالـت المجموعـة الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بثقة المسـتهلك الخليجي، حيث تم استيراد حوالي (٥٠%) من مجموعة واردات المجلس من هذيـن المصدرين خلال الفترة من ١٩٨٦م حتى ١٩٩٣م ، وما زالت الأسواق الخليجية، تدعم هذا المعدل منذ بداية هذا العقد من الزمان[٢]

---

(1) د. ا ر ي ، عبدا علي ، دات التجارة ا رة والنقلة ا توازنة التجارة البينية ب دول لس التعاون لدول ا ليج العربية، لة التعاون ، العدد ٤١ ، ١٩٩٦م ، ص ١٧

(٢) ا رجع السابق ، ص ١٩ .

أمـا التجارة البينية لدول مجلس التعاون، فتتمثل في الصادرات والواردات من وإلى دول المجلـس ، وتشـير بـيانات التبادل التجاري لدول المجلس منذ عام ١٩٨٦م إلى أن هذا المعدل ينمو بمعدل منخفض حيث تمثل الصادرات من ٥% إلى ٧% بينما تمثل الواردات من ٧% إلى ٩% من مجموع صادرات وواردات دول المجلس في الفترة مابين (١٩٨٦م - ١٩٩٣م) وقد تناقصت صادرات وواردات دول مجلس التعاون، بين عامي ١٩٩٠م و ١٩٩١م بسـبب أحداث أزمة الخليج الثانية من ٥,٤ بليون دولار أمريكي إلى ٤,٦ بليون دولار أمريكي على التوالي[1] .

١-مشكلة الدراسة

تواجـه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ضعف التجارة البينية .حيث سجل حجم التـبادل الـتجاري البينـي نسـبة لا تتعدى ٦% خلال فترة الثمانينات و٨% خلال فترة التسـعينات ،من إجمالي حجم التبادل التجاري مع العالم الخارجي، وهذه النسبة في علاقة عكسية مع إنتاج هذه الدول للنفط ،حيث يرتفع في الدول الأقل إنتاجا للنفط وتقل في الدول الأكـثر إنتاجا للنفط ، وبذلك يتضح ان تشابه اقتصاديات دول المجلس في اعتمادها على إنـتاج النفط سبباً رئيسياً في ضعف التجارة البينية، وهذا ليس بجديد على الباحثين في مجال التجارة البينية ،ولكن المشكلة التي يدرسها هذا البحث هي كيفية العمل على تفعيل الـتجارة البينية ، من حيث أهميتها وواقعها وتنميتها مع معرفة عوائقها، وذلك من أجل تفعيل العمل الاقتصادي الخليجي المشترك .

٢-أهمية الدراسة :

تنـبع أهمية الدراسة من الأهمية النسبية للتبادل التجاري البيني، بين دول مجلس التعاون الخليجي.

فالتـبادل التجاري يعمل على تحقيق إقامة سوق قوي، ومتسع، ينقل دول المجلس تدريجيا إلي تحقيق دور كبير من التنويع .

كمـا تـرجع أهمـية البحث،إلي أن تنشيط التجارة البينية يعمل على إقامة قاعدة صناعية وخدمـية متينة، تنقل الدول الخليجية من مرحلة الاقتصاد ذو المورد الواحد إلي اقتصادٍ،

(١) النشرة الاقتصادية ،الأمانة العامة لدول لمس التعاون لدول ا لميج العربية ، العدد العاشر، الرياض ، ١٩٩٥م ، ص ٥٣.

يمـارس التصنيع، في ظل سوق متسع لا يقتصر على سوق الدولة الواحدة، بل ويتخطاه إلي أسواق عديدة في جميع أنحاء العالم .

وتـرجع أهمية هذه الدراسة إلي أهمية التجارة ، في تأمين احتياجات الدول الخليجية، من السـلع من أسواق الدول المجاورة التي تربطها بها علاقات وطيدة ، وتقارباً في المصالح واتفاقـياتٍ على إلغاء القيود على حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأموال، وهذا بالطبع يقلـل مـن شدة اعتماد الدول الخليجية على العالم الخارجي، ويؤمن لها تدفق هذه السلع البينية.

وتـرجع أهمية هذه الدراسة من أن مستويات التضخم في الأسواق المحلية، لدول مجلس الـتعاون الخليجي عادة ما تكون مستوردة من الخارج نتيجةً للانفتاح الاقتصادي ، لذلك فإن زيادة التكاليف بسبب تغيّر أسعار صرف العملات المحلية الوطنية، في دول المجلس مقابل الدولار الأمريكي يعطي ميزة سعرية لهذه لدول في التبادل التجاري البيني .

٣-أهداف الدراسة :

يرمي هذا البحث إلي تحقيق الأهداف التالية :

أ. التعرف على الأهمية النسبية للتجارة البينية بين دول مجلس التعاون الخليجي في مسيرة هذه الدول التكاملية .
ب. استنتاج العوامل المؤثرة على حجم التجارة البينية بين هذه الدول .
ج. اسـتعراض السياسـات والإجراءات التي من شأنها تشجيع التبادل التجاري البينـي المسـاعد فـي تنسـيق سياساتها، وعلاقاتها التجارية ، تجاه الدول، والتكتلات والتجمعات الاقتصادية الأخرى .
د. الخروج بقدر الإمكان بتوصيات، ومقترحاتٍ تساعد في تفصيل التجارة البينية بين هذه الدول .
ه. إيجاد حلول أو مقترحات على شكله نصف التجارة البينية وإيجاد حلول لها .
و. ايجاد حلول ومقترحات للتغلب على مشكلة ضعف التجارة البينية

٤-منهج الدراسة :

تقوم هذه الدراسة على أساس أسلوبين :

أ. ١الأسلوب النظري:لتغطية الأساس النظري الأكاديمي لموضوع الدراسة ، وذلك بالـرجوع إلي المتوافر من مراجع علمية ودوريات وتقارير ودراسات وبحوث مؤتمرات علمية ، متعلقة بموضوع الدراسة .

ب. أسـلوب إحصـائي قياسي: ويعتمد على تحديد المتغيرات،التي تؤثر فى الطلب علىالتجارة البينية، وبناء نموذج اقتصادي يشرح هذه العلاقات التبادلية.

وسيتم الحصول على البيانات من النشرة الاقتصادية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، والـتقرير الإحصـائي العربـي الموحد،ومؤسسة النقد العربي السعودي ، وكتب التجارة الخارجـية ، وإحصـائيات صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ، وكل مصدر له علاقة بالموضوع .

٦-حدود الدراسة:

تقتصر هذه الدراسة على دراسة المشكلة من عام ١٩٨١م حتى عام ٢٠٠٠م وهي الفترة التى ظهر فيها مجلس التعاون لدول الخليج العربية

٧-مضامين الدراسة :

تشـتمل هـذه الدراسـة على ستة فصول، ونتـائج، وتوصـيات،بالإضافة إلى الفـصل الأول الذي يحتوي على المقدمة.يتناول الفصل الثاني الدراسات السابقة ، ويتناول الفصل الثالـث نظـرية التكامل الاقتصادي ، ويتناول الفصل الرابع مجلس التعاون لدول الخليج العربـية ، والعمـل الاقتصادي المشترك والاتفاقية الاقتصادية الموحدة، ويتناول الفصل الخـامس الـتجارة الخارجـية والتجارة البينية في دول المجلس، والوضع الحالي للتجارة البينـية وتطـور التجارة البينية ، والعوامل المؤثرة في التجارة البينية ، ويتناول الفصل السادس النموذج الاقتصادي ، ومن ثم الخروج بالنتائج والتوصيات .

الفصل الثاني

الدراسات السابقة

فـي دراسة يوسف خليفة اليوسف " السياسات والإجراءات الجمركية وأثرها على التجارة الخارجـية والبينـية لـدول مجلـس التعاون الخليجي" [1] ناقش في إطار نظري مفهوم السياسات والإجراءات الجمركية، وتعرض لمناقشة تطور التجارة الخارجية والبينية لدول المنطقة خلال حقبة الثمانينات ثم قام بتسليط الضوء على أهم المعوقات التي تعيق التبادل التجاري، بين دول المنطقة وكيفية علاجها، وقد توصلت الدراسة إلي النتائج التالية:

أ. إيجـاد تحـولات في الهياكل الاقتصادية ينتج عنها تنويع مصادر الدخل وزيادة نصيب الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي .

ب. توحيد التعرفة الجمركية مع العالم الخارجي .

[1] اليوسف ،يوسف خليفة ، السياسات والإجراءات ا مركية وأثرها على التجارة ا ارجية والبينية ، ندوة لس التعاون ا ليجي بلا حواجز ، (١٥-١٦) يونيو ، ١٩٩٢م ، أبوظ ، ١٩٩٢م ، ص ٦٢-٨٣ .

ج. إصـدار شهادات المنشأ الوطني التي تميز بين المنتجات المحلية التي يتم اعفائهـا من التعرفة الجمركية والمنتجات الأجنبية التي تفرض عليها هذه التعريفة .

د. القضـاء علـى معوقات النقل وتوفير الوسائل الحديثة لتخليص الشاحنات والأفراد .

ه. توزيع التكاليف والعائد

و. توفير المعلومات والبيانات .

وفـي دراسـة د. عبد ا القويز بعنوان " التبادل التجاري لدول مجلس التعاون في ظل التغيـير التدريجي للاتفاقية الاقتصادية الموحدة " [٢]ناقش علاقة التبادل التجاري بالتكامل الاقتصادي ، من خلال ما ورد في الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، ووثائق المجلس الأخرى المتصلة بهذا الشأن، وذلك تمهيداً لما استعرضه من السياسات والإجراءات التي اتخذتها، دول المجلس لتطبيق الاتفاقية الاقتصادية، والتي من شأنها تشجيع التبادل التجاري البيني، وتنسـيق سياسـاتها وعلاقاتهـا الـتجارية تجاه الدول الأخرى ، والتكتلات والتجمعات الاقتصـادية. وتَعـرّضْ لواقـع التجارة الخارجية لدول المجلس مع التركيز على التجارة البينية، وذلك للدور الذي تلعبه في مسيرة دول الخليج التكاملية مع إعطاء بعض التصور حـول مسـتقبل التبادل التجاري البيني في ضوء التطبيق التدريجي للاتفاقية الاقتصادية الموحدة .

وفي دراسة عبد ا طاهر الدباغ حول " المشاكل والصعوبات التي تعترض تطبيق أحكام الاتفاقية الاقتصادية الموحدة " [١]أشار فيها إلي بعض الأمور التي تتعلق بالتجارة بين دول المجلس نوجزها فيما يلي :

١ - تضارب بعض التشريعات والنظم المنظمة للتجارة داخل دول المجلس مع أهـداف الاتفاقـية الاقتصادية الموحدة ، مما يؤكد ضرورة التنسيق بين القوانين والتشريعات المنظمة للتجارة بين دول المجلس.

---

[٢] القويز ،عبد ا ، التبادل التجاري لدول لس التعاون ظل الاتفاقية الاقتصادية ا وحدة ، ندوة التكامل الاقتصادي ب دول لس التعاون لدول لس التعاون لدول ا ليج العربية ، (٢٩- ٣١) أكتوبر ١٩٨٩م ، الرياض ، معهد الدراسات الدبلوماسية ، ١٩٨٩م ، ص (١٠٠ – ١١٤) .

[١] الدبـاغ ، عـبد ا طاهر ، ا شاكل والصعوبات ال تعترض تطبيق أحكام الاتفاقية الاقتصادية ا وحدة ، ندوة التكامل الاقتصادي ب دول لس التعاون لدول ا ليج العربية (٢٩ – ٣١) أكتوبر ١٩٨٩م ، الرياض ، معهد الدراسات الدبلوماسية، ١٩٨٩م ، ص (١٢٤ – ١٥٥) .

٢ - الاستثناءات من تطبيق بعض بنود الاتفاقية مثل عدم وجود جدار جمركي موحد .

٣ - عدم وضع، وإقرار معايير محددة لمفهوم القيمة المضافة المحلية اللازمة لإكساب المنتج الصناعي صفة المنشأ الوطني .

٤ - استكمال صدور الأنظمة الموحدة للمواصفات والمقاييس الخليجية .

٥ - عدم التنسيق في إجراءات الرقابة الصحية والرقابة على الجودة .

٦ - نقـص أو عدم توحيد السياسات الخاصة ، بتشجيع القطاع الخاص للعمل على المستوي الخليجي .

٧ - عـدم واقعـية الإجراءات المتعلقة بممارسة النشاط الاقتصادي في مجال تجارتي الجملة والتجزئة، بما في ذلك الوكالات التجارية .

وفـي بحث بعنوان " الدور الديناميكي لسياسة إحلال الواردات في تحقيق التكامل التنموي بيـن دول مجلـس الـتعاون لـدول الخليج العربية "[٢] ، ناقش د. فايز إبراهيم الحبيب اسـتراتيجية التصـنيع ،عن طريق إحلال الواردات ، كأسلوب عملي لتحقيق هذا التكامل التـنموي بين دول المجلس ، وقد توصل الباحث إلي أنه لصغر حجم دول مجلس التعاون لـدول الخلـيج العربية وتشابه البنية الإنتاجية بها أصبح حجم التبادل التجاري فيما بينها ضـئيلاً جـداً ، إذا قيس بحجم التجارة بينها وبين دول العالم الخارجي ، لذا فإن أسلوب التكامل الاقتصادي الذي يعتمد على إبراز أهمية التبادل التجاري عن طريق خلق التجارة (Trade Creation) وعـن طـريق تحويـل التجارة (Trade Diversion) الذي ثبت بخاصة بين السوق الأوروبية المشتركة مثالاً لا يتناسب مع وضع دول مجلس التعاون .

وفي دراسة لعيسي شاهـين الغانم بعنوان " نموذج للطلب على الواردات الغذائية في قطر " اعـتمدت هـذه الدراسة أساسا على تحديد المتغيرات التي تقرر الطلب على الواردات الغذائية وتم فيها بناء نموذج اقتصادي لشرح العلاقة التبادلية.

وقد تم في هذه الدراسة استخلاص خمسة مؤشرات أساسية هي[١] :

أ - الزيادة في عدد السكان :

---

[٢] د. ا بيب ، فايز إبراهيم " الدور الديناميكي لسياسة إحلال الواردات قيق التكامل التنموي بـ دول لس التعاون لدول ا ليج العربية ، وث تارة من ندوة التكامل الاقتصادي لدول لس التعاون لدول ا ليج العربية ، عمادة شئون ا كتبات ، جامعة ا لك سعود ، الرياض ، ١٤٠٦هـ ، ص (٢٦٧-٢٩٧) .

[١] الغا ،عيسى شاه ، وذج للطلب على الواردات الغذائية قطر ، لة التعاون ، العدد الثا والعشرون، ١٩٩١م،ص (٩٥ – ١١٣) .

هذا المؤشر له دور هام في تحديد الطلب على الواردات الغذائية .

ب - التغير في حجم الدعم الحكومي للمواد الغذائية :

وهـو المؤثر الأساسي الثاني الذي يحدد التغير في الطلب على الواردات الغذائية حيث توجد علاقة إيجابية واضحة بين العاملين .

ج - التغير في حجم الاستهلاك الخاص :

وقـد تبيـن أن العلاقة عكسية بين المتغيرين ، وقد تبدو هذه النتيجة غير منطقية لأول وهلة ، ولكنها ، كما أشار الباحث ، تتفق إلى حد كبير مع السلوك والمنطق السليم ، ولشرح هذه الظاهرة فإن مع الزيادة المستمرة للدخل فإن جزءاً أقل يذهب لاسـتهلاك المواد الغذائية ، بينما يتجه دخل أكبر باستمرار لاستهلاك المواد غير الغذائية مثل السلع المعمرة والإلكترونيات والسياحة[1] .

د - التغير في الإنفاق الحكومي :

تـم استخلاص علاقة طردية بين التغير في إجمالي الإنفاق الحكومي والتغير في الطلب على الواردات الغذائية .

هـ - التغير في إجمالي الواردات :

وتبيـن العلاقـة وهـي عكسـية ، أن النتيجة يفسرها أيضاً ما تم شرحه بالنسبة للاستهلاك الخاص .

وفـي بحـث بعنوان : " دراسة تحليلية قياسية للطلب من الواردات والصادرات السعودية خلال ثلاثين عاماً (١٩٦٨م – ١٩٩٧م) أشار د. خالد بن إبراهيم الدخيل الى ان توسيع قـاعدة العلاقات الاقتصادية، والتجارية مع دول العالم المختلفة، كان وما زال من أولوية الأهداف الاستراتيجية التي سعت مختلف الخطط الخمسية للتنمية في المملكة إلى تحقيقها[1] ويهـدف البحـث بصـفة أساسية إلى إجراء دراسة تحليلية ، قياسية لتطور الطلب من الواردات والصادرات السعودية، في المملكة العربية السعودية خلال الثلاثين عاماً (١٩٦٨

---

[1] ا رجع السابق ، ص ٩٨ .

[1] الدخيل ، خالد بن إبراهيم ، دراسة ليلية قياسية للطلب من الواردات والصادرات السعودية خلال ثلاث عاماً (١٩٦٨-١٩٩٧م) ، لة الإدارة العامة ، الد التاسع والثلاثون ، العدد الرابع ، يناير ٢٠٠٠م ، ص ٦٢٣

م-١٩٩٧م) ، وتـناول التحليل عدداً من الأهداف التفصيلية التي يمكن إيجازها في النقاط التالية:

(١) اسـتعراض أهـم المؤشرات الرئيسية للتجارة الخارجية في المملكة ، بالإضافة إلـى قـياس معدلات النمو في الواردات والصادرات السعودية ، ومقارنة هذه المعدلات بمثيلاتها في الدول المتقدمة ، والنامية من جهة ، وببعض المتغيرات الاقتصادية الهامة ، مثل الدخل ، والسكان من جهة أخرى .

(٢) معـرفة الأهمـية النسـبية لواردات المملكة ، وصادراتها في الاقتصاد السـعودي، وكذلك في إجمالي الواردات والصادرات ، على المستويين الإقليمـي والعالمـي ، مع بيان الدور الذي تؤديه التجارة الخارجية في اقتصاد المملكة .

(٣) دراسـة التوزيع الجغرافي، والتكوين السلعي ،والصادرات السعودية، مع تحديد أهم الشركاء التجاريين للمملكة، في جانبي الواردات والصادرات على وجه الخصوص، والتجارة الخارجية على وجه العموم .

(٤) مقارنة هيكل الواردات والصادرات للمملكة خلال فترتين زمنيتين هامتين فـي تاريخ الاقتصاد السعودي ، والوقوف على ما طرأ في حجم وأنماط هذه الواردات ، والصادرات ، من تغيرات خلال فترتي الدراسة .

(٥) تقديـر دالـة الطلـب الكلي لكل من الواردات والصادرات في المملكة العربية السعودية ، وكذلك تقدير (الدوال) (الجزئية) للطلب من الواردات حسب أهم الدول المصدرة ، وكذلك الصادرات حسب الدول المستوردة ، وسـيتم ذلـك من خلال بناء واختبار نماذج اقتصادية قياسية لتحديد أهم العوامل المؤثرة في واردات المملكة وصادراتها .

وقد افترضت الدراسة صيغة عامة، لنماذج الطلب على الواردات يعبر عنها كدالة للدخل على النحو التالي :

$$M^{d} = f(Y, PM, PD)$$

حيث

Md = الكمية المطلوبة من الواردات

Y = إجمالي الدخل أو الناتج القومي (GNP)

PM = سعر الوحدة من الواردات

PD = أسعار السلع المنتجة محلياً.

أمـا بالنسـبة لـنماذج الطلب من الصادرات ، فإنه عادة يعبر عنها كدالة للدخل في البلد المصـدر إلـيه ، وسعر السلعة المصدرة ، وسعر السلع الأخرى البديلة المنتجة محلياً ، ويمكن التعبير عن دالة الطلب من الصادرات بالصيغة العامة التالية :

$$X^d = (Y \; PX. \; PD)$$

حيث :

Xd = الكمية المطلوبة من الصادرات.

Y = إجمالي الدخل أو الناتج القومي للدولة أو مجموعة الدول المستوردة.

PX = سعر الوحدة من الصادرات.

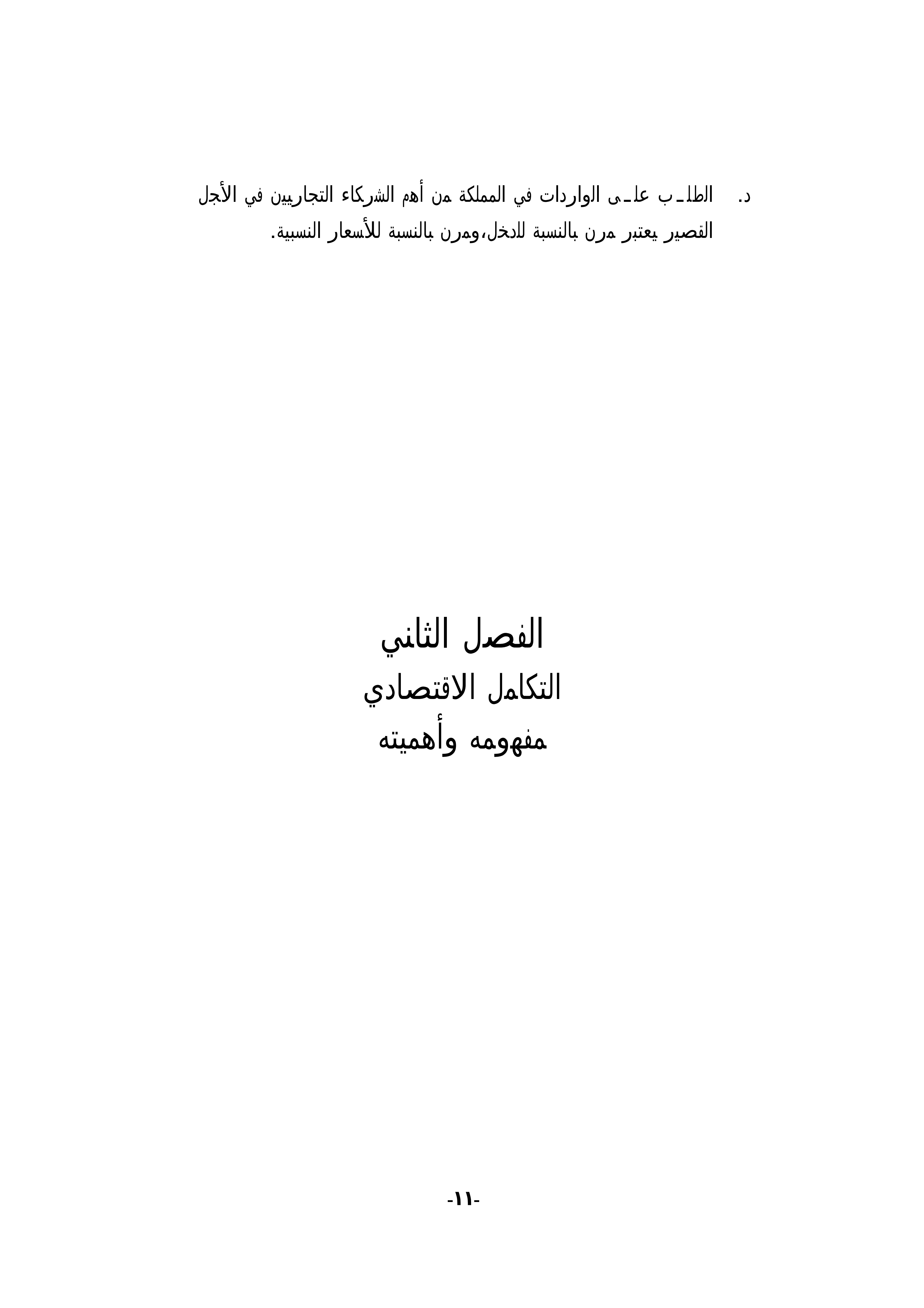
PD = سعر السلع البديلة المنتجة محلياً في الدولة أو الدول المستوردة.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

أ. يعتـبر الدخل القومي والأسعار النسبية للواردات ،محددين هامين لإجمالي الطلـب من الواردات في المملكة العربية السعودية ، خلال فترتي الرخاء والركود الاقتصاديين .

ب. فاقت مرونات الدخل والأسعار لكل من الواردات والصادرات في الأجل الطويـل ، نظـيرتها فـي الأجل القصير ، كما أكدت المرونات الداخلية، للطلب من الصادرات والواردات في الأجل الطويل،على قوة الأداء للميزان التجاري السلعي للمملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة .

ج. دالتـي الطلب من الواردات والصادرات في المملكة، خضعتا لعملية تكيف جزئي خلال كامل فترة الدراسة ، وعلى وجه التحديد فإن سلوك الواردات السـعودية، قـد تأثـر بشـكل أساسي بالدخول السابقة خلال فترة الرخاء الاقتصـادي ، بينما كان سلوك الصادرات أكثر تأثراً بالدخول السابقة في الدول الصناعية خلال فترة الركود الاقتصادي.



د. الطلب على الواردات في المملكة من أهم الشركاء التجاريين في الأجل القصير يعتبر مرن بالنسبة للدخل، ومرن بالنسبة للأسعار النسبية.

الفصل الثاني

التكامل الاقتصادي

مفهومه وأهميته

يتميز النصف الثاني من القرن العشرين بظاهرة جديدة في العلاقات الاقتصادية الدولية. تقـوم علـى تحريـر التجارة الدوليةمن القيود والعوائق التي تعترض سبيلها ، مع سعيها المشترك لزيادة التعاون الاقتصادي فيما بينها بكافة الوسائل والطرق الممكنة ، فقد شهدت الفترة التالية للحرب العالمية الثانية مولد عدد من المنظمات الدولية التي تستهدف بطريقة مباشـرة أو غـير مباشرة تنمية التجارة الدولية وتحريرها، عن طريق التدرج في خفض الحواجز الجمركية والإجراءات الأخرى التميزية ، نذكر منها على سبيل المثال : صندوق الـنقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أنكتاد) ، وقد مكن هذا الطريق تحقيق الكثير في حقل التجارة الدولية[1].

وفي السنوات الحديثة ظهرت حركة جديدة تستهدف أيضاً تحرير التجارة الدولية ، ولكنها تقـوم على أسس إقليمية، فقد ساد اتجاه قوي في السنوات الأخيرة نحو التكامل الاقتصادي الإقليمي،كتدبير تلجأ إليه الدول لتوسيع دائرة تجارتها الخارجية وزيادة التعاون الاقتصادي فـيما بينها ، وقد شمل هذا الاتجاه البلاد المتقدمة والبلاد النامية على السواء ، ففي محيط البلاد المتقدمة ، نلاحظ قيام عدد من التجمعات الاقتصادية الإقليمية التي تسعي كل منها إلـى إلغـاء الحواجز الجمركية في حدود مع الإبقاء عليها بالنسبة للعالم الخارجي ، ومن أمـثلة ذلـك اتحـاد البنكلوس الذي أقيم في عام ١٩٤٨م بين كل من بلجيكا وهولندا ولو كسـمبورج ، وجماعة الفحم والصلب الأوروبية التي أقيمت في سنة ١٩٥٢م بين بلجيكا وهولـندا ولوكسمبورج وفرنسا وألمانيا وإيطاليا ، والسوق الأوروبية المشتركة، التي أقيمـت فـي سـنة ١٩٥٨م بيـن نفس الدول الست الأعضاء في جماعة الفحم والصلب الأوروبية ، ثمً منطقة التجارة الحرة الأوروبية التي أقيمت في سنة ١٩٥٩م بين كل من بريطانيا والنمسا وسويسرا والبرتغال والسويد والدانمارك والنرويج [2]،واتفاقية التجارة الحـرة لشـمال امـريكا(نافـتا) التي اقيمت في ١٩٩٤م بين الولايات المتحدة الامريكية والمكسيك وكندا

[1] الصبحي، إبراهيم بن ود ، لس التعاون ا نظور الإقليمي ، اضرات ا لقة الدراسية الثانية للدبلوماسيـ من دول لس التعاون لدول ا ليج العربية ، الرياض ، ١٩٨٦م ، ص ٤٧

[2] د. بكري ،كامل ، الاقتصاد الدو ، القاهرة ، ا كتب العر ا ديث ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٩م ، ص ٢٨٥

وفـي محـيط البلاد النامية ، ساد اتجاه مماثل للتكامل الاقتصادي الإقليمي ، ففي أمريكا اللاتينية تكونت عدة تجمعات اقتصادية إقليمية،أهمها منطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية التـي أنشـئت بمقتضى معاهدة منتفديو في سنة ١٩٦٠م وتضم الأرجنتين والبرازيل ، وشـيلي والإكـوادور وكولومبيا وبراجواي وأرجواي وبيرو والمكسيك ، والسوق المشـتركة لأمـريكا الوسـطي التي أنشئت بمقتضى معاهدة (ماناجوا) في سنة ١٩٦٠م وتضـم جواتيمالا وهندوراس ونيكاراجوا وكوستاريكا والسلفادور[1] .ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية للدول العربية الذي اقيم في ١٩٦٤م بموجب اتفاقيى الوحدة الاقتصادية العربية التي غقدت قي ١٩٥٧م،وما اهم قرارت المجلس السوق العربية المشتركة،ورابطة امـم جنوب شرق اسيا(اسيان) التي اقيمت في ١٩٦٧م لاقامة المشروعات المشتركة بين اندونسـيا والفلبيـن وسنغافورة وتايلند ،ومنطقة التجارة الحرة التابعة للاسيان(افتا) التي اقيمت في ١٩٩٣م للتخلص من الحواجز الجمركية

وعمومـاً فـأن ظاهرة التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول المتقاربة في المصالح الماديـة ، أو في الموقع الجغرافي ، والتي تجمعها مع جيرانها روابط سياسية واقتصادية وثيقة ، وقد أصبحت ظاهرة التعامل الإقتصادي جديرة بالبحث والدراسة.

وفى هذا الفصل سنناقش مفهوم التكامل الاقتصادي وأنواعه وآثاره الاقتصادية.

نظرية التجارة الخارجية

تحـاول نظـريات التجارة الخارجية أن تفسر قيام التجارة بين الدول المختلفة ، وتعتـبر نظرية الميزة النسبية من أهم النظريات في هذا المجال ، وأتى بها ريكاردو في القرن التاسع عشر حيث تعتبر التجارة الخارجية مفيدة للدولتين (أ، ب) ولو كانت إحداهما أكـثر كفـاءة في إنتاج السلعتين ولكن كفاءتها النسبية في إحداها أكبر من الأخرى ، كأن تكون الموارد الاقتصادية أكثر ملاءمة مثلا للقمح عن المنسوجات كما يتضح فيما يلي:

	القمح		المنسوجات
الدولة (أ)	١٢	أو	٦
الدولة (ب)	٢	أو	٤

[1] المرجع السابق ، ص ٢٨٩ .

يتضـح مـن الأرقام أن (أ) تستطيع إنتاج كمية أكبر من القمح والمنسوجات عن (ب) ، غـير أن إنـتاجها مـن القمـح يعادل ٦ أضعاف ما تنتجه (ب) بينما إنتاجها من المنسـوجات يعادل فقط مرة ونصف ماتنتجه (ب) ومعنى هذا أنه على الرغم من ارتفاع كفـاءة (أ) فـي إنـتاج السلعتين عن (ب) إلا أن ميزتها النسبية أكبر في القمح عنها في المنسوجات . ويطلق على هذا المزايا النسبية في الإنتاج .

فـي هذه الحالة أيضاً يحقق التخصص الدولي والتجارة الخارجية منافع للدولتين ، حيث أنه في ظل عدم وجود التجارة الخارجية واضطرار كل دولة لانتاج السلعتين يكون إجمالي إنتاج السلعتين كما يلي : القمح ٧ وحدات وإجمالي إنتاج المنسوجات ٥ وحدات . أما بعد التجارة فيكون إنتاج القمح في الدولتين ١٢ وحدة والمنسوجات ٤ .

ويتضح من ذلك أن صافي زيادة إنتاج القمح ٥ وحدات وأن إنتاج المنسوجات قد نقـص وحده واحدة . ولاشك أن قيمة ٥ وحدات قمح أكبر من قيمة وحدة منسوجات طبقاً لمعـدلات تبادل القمح والمنسوجات في أ ، ب حيث أنه في حالة غياب التجارة الخارجية تكـون تكلفة القمح بالنسبة للمنسوجات في الدولة (أ) هي وحدة قمح = وحدة منسوجات وفي الدولة (ب) وحدة قمح = ٢ وحدة منسوجات .

ومع وجود زيادة صافية في الإنتاج بعد التجارة الخارجية وتوزيع هذه الزيادة بين أ ، ب يمكـن القـول بفـائدة الـتجارة الخارجية في زيادة الإنتاج والاستهلاك في هاتين الدولتين .

وبطبـيعة الحال لكي تتحقق تلك المزايا لابد من وجود حرية كاملة لانتقال السلع أو التجارة الدولية واستعداد كل دولة للتخصص في إنتاج معين وترك الإنتاج الآخر للدول الأخـرى طبقا لمبدأ الميزة النسبية في الإنتاج . ومع أن هذا التخصص الكامل قد لايتحقق فـي عـالم الواقـع ، إلا أن هذه النظرية تبقى قائمة طالما أن الجزء الأكبر من الموارد الاقتصادية المتاحة في كل دولة استخدم طبقاً لقانون الميزة النسبية .

وبالإضـافة إلـى ذلك تجدر الإشارة إلى أن نسب توافر الموارد الاقتصادية في الدول المختلفة قد تتغير بسبب التقدم التكنولوجي أو اكتشاف موارد اقتصادية جديدة (مثل الموارد المعنية) ، استصلاح الأراضي البور ... وغيرها . وهذا قد يغير الميزة النسبية القائمة ، ومن ثم السلع التي تتخصص كل دول في إنتاجها .

تقييم نظرية الميزة النسبية

لقـد انتشرت نظرية الميزة النسبية في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين كأساس لشرح قيام التجارة الخارجية والتبادل الدولي . غير أنها تعرضت للعديد من أوجه الـنقد بواسطة العديد من الاقتصاديين أمثال أولين Ohlin جـراهام Greham وخاصة في الفروض التالية وهي :

١ – فرض العمل أساس القيمة :

إن الكلاسيك (ريكاردو) وغيره من الاقتصاديين مازالو يعتقدون أن العمل أساس القـيمة أو أن قيمة السلع تتحدد بمقدار مايبذل فيها من عمل . غير أن هذا المعيار لتحديد القـيمة قد انتهى على أساس اشتراك عناصر أخرى بجانب العمل في تحديد هذه القيمة ، مـثل العمـل ورأس المال . لذلك فإن هذا المعيار لاينبغي الاستمرار في استخدامه ، بل علـى العكـس ، فإن السعر هو العامل الأساسي والمحدد لقياس هذه القيمة والذي يعكس التكلفة والممثلة في عناصر الانتاج المختلفة المستخدمة .

٢ – فرض ثبات التكاليف :

طـبقاً للنظرية الكلاسيكية ، فإن قانون ثبات التكاليف بالنسبة للإنتاج كان موضع انتقاد شديد من الاقتصاديين ، فليس من المعقول أن تكاليف الانتاج للوحدة (العمل) ثابتة ، بغض النظر عن عدد الوحدات المنتجة ، لذلك فإن استمرار التخصص سيؤثر على نسب الانتاج ، وبالتالي تكاليفه التي لن تخضع للثبات .

٣ – تجاهل تكاليف النقـل:

لم تدخل النظرية أثر تكاليف النقل في الحسبان على حركة التجارة الخارجية فمن المعـروف أن تكالـيف الـنقل تشكل جزءا كبيرا من قيمة السلعة ، وخاصة السلع ذات الأحجام الكبيرة ، مما يؤثر على إمكانية انتقالها ، وبالتالي قيام الدولة باستيرادها بناء على الفارق السعري الذي حددته ا لميزة النسبية كأساس لقيام التجارة بين الدول بصفة عامة . وهذا لايعتبر كافيا وقاطعاً لقيامها .

٤ – صعوبة وجود التخصص الكامل :

لقـد قامت المدرسة الكلاسيكية وأبرزت عائد الإشتراك في التجارة، بالشكل الذي يسمح بوجود التخصص الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج ، لذا فإن كل دولة سوف تتخصص فـي إنـتاج السـلعة التي تتمتع فيها بالميزة النسبية عن غيرها . غير أن ذلك قد يصعب تحقيقه عمليا، خاصة في المجالات الآتية :

(أ) وجود دولة صغرى ودولة كبرى : لايمكن في هذه الحالة تطبيق التخصص الكـامل فـيما بيـنهما ، حيث إن الدولة الكبرى لايمكنها أن تتخصص في إنتاج سلعة ، والصـغرى فـي الأخـرى ، وإلا فـإن الدولـة الصغرى بإمكانياتها لن تستطيع الوفاء باحتـياجات الدولـة الكـبرى ، لـذا فإنها سوف تلجأ إلى إنتاج كل من السلعتين (الدولة الكبرى) .

(ب) ضـرورة وجـود حالة من التنوع لتحقيق الأهداف السياسية والعسكرية ، حيث إن ذلك يتطلب الاعتماد على الغير كلية في الحصول على سلعة ما . ونظرا للأهمية الاستراتيجية فقد تفضل الدولة إنتاجها بدلا من الاعتماد على الغير في الحصول عليها.

٥ – حرية انتقال عناصر الإنتاج بين الدولة وعدمه بين الدول :

قـام التحليل الكلاسيكي على فرض أساسي وهو انعدام انتقال عناصر الإنتاج بين الـدول المختلفة ، بدون أي قيود وبصفة خاصة العمل غير أن الواقع العملي يبرز خلاف ذلك ، إذ ليس من السهل انتقال العمل من مكان إلى آخر داخل الدولة الواحدة ، بالإضافة إلى القيود المفروضة بين الدول على انتقاله والتي تحد من حركته .

٦ – عدم بيان أساس الاختلاف بين الدول ، والذي يؤدي إلى قيام التجارة الدولية :

إن الـنظرية الكلاسـيكية تشرح كيف أن التجارة تقوم على أساس تحقيق التوازن والعـائد بالنسبة لكل الدول المشتركة فها على أساس الاختلافات في النفقة النسبية ، ولكن المشـكلة الرئيسية التي لم تحاول تحليلها وتحديدها ، هو لماذا توجد هذه الاختلافات التي تـؤدي إلى وجود قيام التجارة ؟ فالأختلاف الأساسي في ظل النظرية الكلاسيكية ، والذي يـؤدي إلـى وجود الاختلاف في التكاليف (وفقا للعمل أساس القيمة) هو الإختلاف في دوالـي الإنتاج للدول المختلفة . لذلك إذا كانت دوال الإنتاج موحدة في الدول المختلفة ، فإن متطلبات العمل لإنتاج أي سلعة ستكون بالضرورة موحدة لكل الدول . فإذا كان الأمر كذلـك فإنه لايترك أي مجال لوجود وقيام التجارة الدولية بين الدول المختلفـة ، غير أنه لم يجب الكلاسيك عن هذا التساؤل ، وبدون الإجابة عن هذا التساؤل الهام ، والذي على

أساســه تقــوم الاختلافات التي تؤدي إلى قيام التجارة فإن النظرية الكلاسيكية تفتقد جزءا كبيرا من أهميتها في التحليل .

مفهوم التكامل الاقتصادي

يقصــد بالــتكامل الاقتصــادي،عادة اتفــاق مجموعــة من الدول المتقاربة في المصالح الاقتصــادية، أو في الموقع الجغرافي على تخفيف القيود على حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأمــوال فيما بينها ، مع قيامها بالتنسيق بين سياساتها الاقتصادية، لإزالة التميز الذي قد يكون راجعاً إلى الاختلافات في هذه السياسات[1] .

ومــن هذا التعريف يتضح أن التكامل الاقتصادي يشمل إجراءات متعددة تغطي كثيراً من الجوانب الاقتصادية للدول المتكاملة ، وفيما يلي نشرح بالتفصيل طبيعة هذه الإجراءات:

أ - إلغاء القيود على حركة السلع :

أن الدافــع الأساســي للتكامل الاقتصادي ، هو عادة توسيع السوق المحلية، وعدم قدرتها علــى امتصاص كل المنتجات التي تنتجها المشروعات الإنتاجية في الدولة ، ومن ثم فإن هــذه الســلع إن لــم تجــد لها سوقاً خارجية لتصريفها ، لترتب على ذلك تكدسها وعدم تصريفها ، ونتج عن ذلك خسائر وأضرار جسيمةبالنسبة للاقتصاد القومي ، لذا يصبح من الضــرور البحث عن وسيلة لتوسيع نطاق السوق ، وخلق طلب إضافي جديد للسلع التي تنتجها المشروعات الإنتاجية المختلفة في الدولة[2] .

وفــي ظــل السياسات التجارية التقليدية، التي تنتهجها الدول في الوقت الحاضر ، والتي تنحصر في فرض الرسوم الجمركية بأشكالها المختلفة على الواردات من الدول الأخرى ، وفي اتباع نظام الحصص وتراخيص الاستيراد ، لا يمكن العمل على توسيع نطاق السوق وتنمــية الطلــب على السلع المختلفة ، لذا يصبح من الضروري إلغاء مثل هذه الحواجز الجمركــية بيــن الــدول التي ترغب في إقامة تكامل اقتصادي فيما بينها، بحيث تجري المبادلات التجارية بينها في حرية تامة، وبحيث تصبح أسواقها المتعددة وكأنها سوقاً تنتقل في داخلها السلع دون تمييز أو تفريق[3] .

---

[1]. القويز ، عبدا ، لس التعاون منظور التكامل الاقتصادي ، ندوة لس التعاون والعمل الاقتصادي ا شتركة (١٥-١٧) أكتوبر ١٩٨٧م ، جامعة الكويت ، الكويت ١٩٨٧م ، ص (٥٥-٧١) .

[2] ا رجع السابق .

[3] القويز ، لس التعاون منظور التكامل الاقتصادي ، مرجع سابق ، ص ٥٧ .

وفـي العادة لا يتم إلغاء الرسوم والحواجز الجمركية بين الدول المتكاملة دفعة واحدة ، بـل عـادة ما تكون هناك فترة انتقالية ، يتم خلالها تخفيض الرسوم الجمركية وحصص الاستيراد تخفيضاً تدريجياً،حتى تصل إلى الإلغاء الكامل في نهاية الفترة المرسومة .

والحكمـة من وجود مثل هذه الفترة الانتقالية ،هي أن إلغاء الرسوم والحواجز الجمركية، بيـن الدول المتكاملة دفعة واحدة، من شأنه أن يصيب الاقتصاد القومي بهزة عنيفة نتيجة للتفاوت في تكاليف الإنتاج ومستويات الأسعار بين هذه الدول ، فمن النادر أن يحدث أن تتسـاوى تكالـيف الإنتاج في كافة الدول الأعضاء في التكامل ، ومن ثم لابد من وجود فروق في أسعار السلع في هذه الدول ،فهي تكون مرتفعة في دولة ومنخفضة في أخرى . وعلى ذلك فإذا ما تم إلغاء الرسوم والحواجز الجمركية دفعة واحدة بين هذه الدول لترتب على ذلك انهيار صناعات الدولة التي تنتج بتكاليف إنتاج أعلـى من مثيلتها فـي الدول الأخـرى الأعضـاء في التكامل ،خاصة إذا ما كانت الفروق في تكاليف الإنتاج أكبر من تكالـيف الـنقل ،حيـث أنهـا ستواجه في هذه الحالة منافسة شديدة من جانب الصناعات الأخرى التي تنتج بتكاليف أقل ، لذلك نجد أنه عادة ما يتم الاتفاق بين الدول التي ترغب في إقامة تكامل اقتصادي فيما بينها ، على اختيار فترة انتقالية،يتم خلالها دراسة الظروف المـتعلقة بتكاليف الإنتاج وطبيعة العناصر المكونة لها، والعمل على تقارب مستوياتها في كافة الدول المتكاملة بقدر الإمكان، وذلك قبل إلغاء الحواجز الجمركية بينها إلغاء تاماً [1].

ولا يقف الأمر عند حد إلغاء الحواجز الجمركية الداخلية بين الدول المتكاملة فحسب ، بل أن مـن أهـم الاعتـبارات التي يجب أخذها في الحسبان عند إقامة تكامل اقتصادي هو ضرورة الاتفاق مقدماً ، على وضع تعريفة جمركية موحدة على واردات الدول الأعضاء مـن العالم الخارجي ، أي على وارداتها من الدول الأخرى الغير أعضاء في التكامل ، وذلـك لأن اخـتلاف مثل هذه التعرفة بين الدول المتكاملة، من شأنه أن يؤدي إلى زيادة عملـيات إعـادة التصدير وذلك بالنسبة للسلع الأجنبية المنشأ، إذ يصبح من السهل على الأفـراد في الدول الأخرى الخارجة عن نطاق التكامل تصدير سلعة أجنبية إلى دولة من دول التكامل تكون فيها الرسوم الجمركية المفروضة على مثل هذه السلع منخفضة نسبياً، ثـم يعـاد تصديرها من هذه الدولة إلى دولة أخرى في التكامل ، بحجة أنها من منتجات

---

[1] عزام، هنري توفيق ، سياسات و ديات التصحيح الاقتصادي دول لس التعاون ، الة الاقتصادية السعودية ، العدد الأول ، ١٩٩٨م ، ص ٧١ -٧٥ .

الدولـة الأولى المحلية المعفاة من هذه الرسوم الجمركية ، هذا في الوقت الذي تكون فيه الرسـوم المفروضة على هذه السلعة، في تلك الدولة أعلى من مثيلتها في الدولة الأولي ، وبذلـك تسـتفيد هذه السلعة من حق الإعفاء الجمركي الممنوح لمنتجات الدول الأعضاء بـدون وجه حق ، هذا فضلاً عما يترتب على ذلك من اشتداد حدة المنافسة الأجنبية التي ستواجهها صناعات تلك الدولة خاصة إذا ما كانت تنتج سلعاً من نفس النوع[١] .

بالإضافة إلى توحيد التعريفة الجمركية بين الدول المتكاملة والعالم الخارجي ، فأنه يمتنع علـى أيـة دولة في المنطقة المتكاملة عقد اتفاق تجاري أو اتفاق خاص بالدفع مع دولة أجنبية، أو تجديد الاتفاقات المعقودة معها من قبل دون موافقة الدول الأخرى الأعضاء في الـتكامل ، ذلـك لان وجـود مـثل هذه الاتفاقات بما تتضمنه عادة من امتيازات ومزايا تفضـيلية ، مـن شـأنه أن يجعل من توحيد التعريفة الجمركية بين دول التكامل والدول الأجنبـية أمراً غير مهم، حيث يترتب على ذلك جلب المنافسة الأجنبية للدول الأخرى في منطقة التكامل التي لا تتمتع بنفس الامتيازات والمزايا التفضيلية[٢] .

إن تحقيق التكامل الاقتصادي بصورة مرضية يتطلب إزالة الرسوم والحواجز الجمركية، بيـن الدول الداخلة في نطاق التكامل، بحيث يصبح التبادل التجاري فيما بينها حراً ، وفي نفـس الوقـت يتوجب الاتفاق مقدماً على وضع تعرفة جمركية موحدة تطبقها كافة دول التكامل بالنسبة لوارداتها من الدول الأخرى الغير أعضاء في التكامل منعاً لعمليات إعادة التصـدير ،كمـا يجـب تعديل الاتفاقات الاقتصادية مع الدول الأجنبية الغير أعضاء في الـتكامل لضـمان عـدم تعـارض نصوصها مع التزامات الدول الأعضاء تجاه بعضها الـبعض، كمـا يمتنع على أية دولة من دول التكامل عقد أية اتفاقات اقتصادية جديدة أو تجديد الاتفاقات القديمة إلا بموافقة دول التكامل جميعاً[٣] .

ب – تخفيف القيود على حركة الأشخاص :

---

[١] ا رجع السابق ، ص ٧٣-٧٤ .

[٢] ا رجع السابق ، ص ٧٤ .

[٣] القويز ، لس التعاون منظور التكامل الإقتصادي ، مرجع سابق ، ص ٥٧ .

المقصـود بتخفـيف القـيود علـى حـركة الأشخاص هنا، هو فتح أبواب الهجرة على مصـراعيها بيـن الدول المتكاملة، بحيث يستطيع الأفراد في أي دولة منها المهاجرة إلى الدولة الأخرى سعياً وراء العمل المناسب ، وطلباً للأجور العالية [١] .

والواقع أن التكامل الاقتصادي، يعتبر من أهم العوامل المؤدية إلى إعادة توزيع السكان في الـبلدان المعنـية بما يحقق قدراً أكبر من التناسب بين عددهم وبين الموارد المتاحة، فمن ناحـية نجـد أن إطـلاق حرية التنقل للأفراد داخل دول التكامل المختلفة يكون من شأنه التعجيل بانتقال العدد الفائض من السكان من الدول التي تكتظ بهم إلى الدول الأخرى التي تعانـي مـن نقـص فـي عددهم ، وبذلك يخف الضغط عن الدول ذات الكثافة السكانية المـرتفعة ، وتتلاشى حدة النقص في الدول ذات الكثافة السكانية المنخفضة ، وينتج عن مـثل هـذا التعديل في توزيع السكان بين دول التكامل المختلفة تحقيق شئ من الانسجام والتناسب بين الموارد البشرية والموارد غير البشرية ، مما يقضي على مشاكل البطالة ، وانخفـاض مستويات المعيشة في الدول المتكاملة، ومن ناحية أخرى تستطيع الدول التي تعانـي مـن نقـص في الأيدي العاملة المدربة وفي الفنيين المتخصصين ، أن تجد العدد الكافـي منهم مما يمكنها من استغلال مواردها بأكبر كفاءة ممكنة ، ومما يزيد من درجة تخصصها الإنتاجي بوجه عام[٢] .

ومثل هذه المزايا كلها يتعذر تحقيقها في ظل القوانين والتشريعات التي تنتهجها الدول في الوقـت الحاضـر ، والتي تمنع هجرة الأجانب إلى أراضيها إلا في أحوال معينة ، والتي تحرم عليهم العمل ومزاولة أي نوع من أنواع النشاط التجاري أو المالي إلا بعد الحصول علـى موافقـة السـلطات المختصة ، لذلك يتحتم على الدول التي ترغب في إقامة تكامل اقتصادي فيما بينها، أن تلجأ أولاً إلى تعديل قوانينها وتشريعاتها الخاصة بالهجرة ومعاملة الأجانـب بحيـث يـتفق مع الوضع الجديد ، فتسمح لرعايا الدول الأعضاء في التكامل بالهجـرة إليها والإقامة فيها ومزاولة الأعمال المشروعة بدون أي تمييز أو تفضيل بينهم على أساس الجنس أو اللون أو العقيدة، وإعطائهم كافة الحقوق التي تعطى للمواطنين من حيث التمتع بخدمات الأمن والعدالة والتعليم والصحة وغيرها من الخدمات العامة[٣].

---

[١] المرجع السابق ، ص ٥٨ .

[٢] بكري ، مرجع سابق ، ص ٢٩٠ .

(١) المرجع السابق ، ص ٢٩١ .

ج - تخفيف القيود على حركة رؤوس الأموال :

المقصود بتخفيف القيود على حركة رؤوس الأموال هنا، هو تخفيف كافة التدابير والقيود التـي تحول دون دخولها الحدود الإقليمية للدول المتكاملة أو خروجها منها ، وذلك بقصد تشـجيع اسـتثمارها إقليمياً في نواحي الإنتاج والبيع والتسويق وغيرها من النواحي التي تساعد على زيادة الإنتاج وتنشيط التجارة بين الدول المتكاملة[١].

فأتسـاع نطاق السوق وما سوف يترتب عليه من نمو الطلب على السلع المختلفة سيؤدي بـلا شـك إلى زيادة الحافز على الاستثمار ، حيث تصبح الفرصة مهيأة أمام رأس المال لتحقـيق الـربح ، عن طريق المساهمة في المشروعات والصناعات ، التي سوف تنشأ وتزدهـر وفقاً لاتساع حجم السوق والاشتراك في عمليات بيع المنتجات ونقلها وتسويقها في أجزاء المنطقة المتكاملة المختلفة ، ولا جدال في مدى ما سيعود على الدولة المتكاملة من مزايا وفوائد نتيجة لذلك ، حيث ستتمكن هذه الدول من النهوض باقتصادياتها وتنميتها بسـهولة وبلا عقبات في التمويل كما ستتمكن هذه الدول من تنشيط التجارة وزيادة التبادل الـتجاري فـيما بينها بطريقة سهلة ، هذه فضلاً عما يؤدي إليه كل هذا من زيادة دخولها القومـية ورفع مستوي معيشة سكانهاوزيادة قدرتهم الشرائية ، ومن ثم زيادة طلبهم على مختاف السلع التي تنتجها المشروعات الإنتاجية مما يضمن لها التقدم والازدهار[٢].

ومـثل هـذه المزايا كلها لا يمكن تحقيقها في ظل القيود العديدة التي تفرضها الدول عادة علـى حركة رؤوس الأموال وهجرتها من دولة إلى أخرى ، سعياً وراء الكسب وفرص الاسـتثمار المـربحة والتي من أمثلتها الأنظمة المختلفة للرقابةعلى الصرف ومنع حرية الـتحويل الخارجي للعملة ، وغيرها من القيود التي تعوق انتقال رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى[٣].

د - تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية :

يستلزم نجاح التكامل الاقتصادي التنسيق بين سياسات الدول الأعضاء في النواحي المالية والنقدية .

(٢) القويز ، لس التعاون منظور التكامل الإقتصادي ، مرجع سابق ، ص ٥٨ .
[٢] بكري ، الإقتصادي الدو ، مرجع سابق ، ص ٢٩١ .
[٣] ا رجع السابق ، ص٢٩٢ .

ففـي النواحـي المالية : يتعين على الدول توحيد معدل الضرائب ، وتنسيق اللوائح التي تنظمها بين كافة دول التكامل ، ذلك لأن اختلاف معدل الضرائب، وتضارب لوائحها بين دول التكامل المختلفة من شأنه أن يؤدي إلى تقيد حركة رؤوس الأموال المعدة للاستثمار بين بلد إلى آخر ،وإلى تقييد مبادلات السلع، حتى ولو ألغيت عنها الرسوم الجمركية[1] .

فمثلاً نجد أن تفاوت معدل الضرائب الخاصة بالدخل والأرباح من دولة إلى أخرى داخل نطـاق المنطقة المتكاملة، من شأنه أن يؤدي إلى عزوف رؤوس الأموال عن الهجرة إلى تلك الدول التي يكون فيها معدل الضريبة مرتفعاً، بينما نجدها تهاجر إلى تلك الدول التي يكون فيها معدل الضريبة منخفضاً ، ويؤدي مثل هذا التفاوت في معدل الضريبة الواحدة إلـى تركز الاستثمارات في دول معينة دون بقية دول التكامل الأخرى ، مما يعمل على أضعاف التكامل والتقليل من شأنه[2] .

كذلـك نجد أن تفاوت معدل ضرائب الاستهلاك المختلفة من شأنه أن يؤثر بدرجة كبيرة علـى حركة المبادلات التجارية، بين دولة وأخرى داخل نطاق المنطقة المتكاملة ، حيث يـؤدي ارتفـاع معدلها في دولة ما إلى تقييد حركة التبادل التجاري معها في السلع التي تفرضها عليها مثل هذه الضرائب، بينما يؤدي انخفاض معدلها في دولة أخرى إلى تنشيط حركة التبادل التجاري معها في نفس السلع .

كذلـك نجـد آثاراً متشابهة في حالة ازدواج الضريبة بين دول التكامل، حيث يؤدي هذا الازدواج إلـى تقييد انتقالات رؤوس الأموال لأغراض الاستثمار الإقليمي من جهة، وإلى إبطـاء حركة المبادلات التجارية من جهة أخرى ،فمن ناحية نجد أن ازدواج الضريبة، يلـزم صاحب رأس المال بدفعها مرتين ، ويؤدي مثل هذا التكرار في دفع الضريبة إلى عـدم تشـجيع رؤوس الأمـوال على الانتقال من مواطنها الأصلية للاستثمار في جهات المنطقة المتكاملة الأخرى، كما يؤدي إلى عدم إقامة جمهور المنظمين وأصحاب الأعمال، لمدة طويلة في أكثر من بلد واحد ، ومن ناحية أخرى نجد أن هذا الازدواج بما يؤدي إليه من إضعاف الحافز على الاستثمار يعمل على تقليل الدافع إلى بيع وشراء السلع الإنتاجية

---

(١) القويز ، لمس التعاون منظور التكامل الإقتصادي ، مرجع سابق ، ص ٥٩ .

(٢) شق ، مد لبيب ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مكتبة النهضة ا صرية ، القاهرة ،١٩٧٩، ص ٤١٨ .

والاتجـار بـالمواد الخامبين دول التكامل المختلفة مما يعمل على إبطاء حركة المبادلات التجارية بينها بالتالي[1].

ويمكـن القول أن تفاوت معدل الضريبة، وازدواجها،بين دول التكامل المختلفة، من شأنه أن يـؤدي إلى آثار مغايرة، لتلك التي يرمي إليها التكامل ، ومن ثم يتعين المبادرة بتوحيد تشـريعات الضرائب بين الدول التي ترغب في أن تتكامل اقتصاديا ، بما يحقق المساواة فيمعدل الضرائب في كافة دول التكامل ، كما يتعين تنسيق اللوائح المالية بينها بما يقضي على الازدواج الضريبي بقدر الإمكان[٢].

وفـي النواحـي الـنقدية : يتعين تثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء في الـتكامل السماح بحرية التحويل بينها ، ذلك لأن تقلبات أسعار الصرف في عملات دول التكامل المختلفة، من شأنه أن يؤدي إلى تقلبات أسعار السلع موضوع التبادل، مما يعرض المتعامليـن في الدول المتكاملة للمخاطر ، كما أن منع حرية تحويل العملات إلى بعضها الـبعض داخل نطاق المنطقة المتكاملة ، من شأنه أن يؤدي إلى تقييد التبادل التجاري بين دول الـتكامل ، حيث يؤدي ذلك إلى إحجام الدول التي يتجمع لديها مقادير غير عادية من عمـلات الدول الأخرى ، عن تصدير منتجاتها إلى هذه الدول ، وذلك خوفاً من أن يؤدي تراكم العملة غير القابلة للتحويل إلى إحداث تضخم في بلادها .

لذلـك ينبغـي الاتفاق مقدماً بين الدول التي ترغب في إقامة تكامل اقتصادي، فيما بينها علـى تثبيـت أسعار الصرف بين عملاتها المختلفة، والموافقة على إطلاق حرية تحويل هـذه العملات إلى بعضها البعض بدون قيود أو شروط ، أي إلغاء الرقابة على الصرف بخصـوص كـلا مـن المعـاملات الجارية والمعاملات الرأسمالية، داخل نطاق المنطقة المتكاملة ، [3] .

وقـد يكـون من المفيد هنا اتفاق الدول الأعضاء على إنشاء اتحاد إقليمي للمدفوعات فيما بيـنها تكـون مهمته تأمين حرية التحويل ، والتثبيت النقدي بين عملات الدول الأعضاء، واستخدام نوع من المقاصة الإقليمية،لتسوية،المدفوعات بين دول التكامل المختلفة ، وإيجاد

---

(1) ا ديشي يونس صا ، طريق الوحدة الاقتصادية والبلاد العربية ، مطابع دار العلم للملاي ، ب وت ١٩٨٦م، ص ١١٢.

(2) د. شق ، مد لبيب ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مكتبة النهضة ا صرية ، القاهرة ، ١٩٧٨م ، ص ٤١٨-٤١٩.

(3) سلطان ، فؤاد ، السوق الأوروبية ا شتركة ومنطقة التجارة ا رة ، معهد الدراسات ا صرفية ، القاهرة ، ١٩٥٩م ، ص٨

تنظـيم عمـلـي دائـم لتسوية جميع حسابات دول التكامل مع الدول الأجنبية الخارجة عن نطاق التكامل[1] .

ومن الممكن عملياً الاستغناء عن عملية التثبيت النقدي وتدابير حرية التحويل وإنشاء اتحاد للمدفوعـات، لـو أن الـدول الأعضاء اتفقت مقدماً على إصدار عملة موحدة تحل محل العمـلات المخـتلفة للدول الأعضاء، بحيث يكون تداولها إجبارياً في كل دولة ، وتكون موحـدة فـي الاسـم والغطاء وصادرة عن هيئة مركزية واحدة في هذه الحالة تزول مخاطـر تقلبات أسعار الصرف، وتقييد حرية تحويل العملة ، حيث أن المبادلات التجارية والـتداول النقدي عموماً سيتم في هذه الحالة بعملة واحدة هي عملة المنطقة المتكاملة[2] ، علـى أن تنفـيذ مثل هذا الاتجاه كثيراً ما يعوقه بعض الصعوبات منها مثلاً تعذر تحديد النسـبة التي سيتم على أساسها التحويل بين العملة الحالية والنقد الموحد الجديد ، ومنها أيضـاً أن العملـة تعتبر مظهراًمن مظاهر سيادة الدولة وإلغائها يعني الانتقاص من هذه السيادة ، لكل هذه الأسباب نجد أن الدول لا ترحب عادة بتوحيد عملاتها في عملة واحدة، وإنمـا هي تفضل عادة التعهد بتأمين ثبات أسعار صرف هذه العملاتوالموافقة على إباحة حرية تحويلها في حالة انضمامها إلى تكامل اقتصادي[3].

ولابد من مراعاة العمل على تنسيق السياسات النقدية المتبعة في الدول الأعضاء ، واتساق هذه السياسات مع السياسات المالية في تلك الدول ، وذلك منعاً لحدوث تقلبات نقدية عنيفة، سـواء كانـت تضخمية أو انكماشية ، قد يترتب عليها حدوث تغيرات كبيرة في الأسعار وفـي قـيمة النقود من جهة ، ومنعاً لحدوث آثار مضادة لسياسة تتبعها دولة ما من دول التكامل لسياسة تتبعها دولة أخرى على نطاق المنطقة المتكاملة[4] .

أشكال التكامل الاقتصادي :

تـتراوح الأشـكال أو المراحل التي يمر بها التكامل الاقتصادي، بين دول منطقة التجارة الحرة، والاتحاد الاقتصادي الكامل ، وفيما يلي تعريفاً موجزاً لكل منها[٢] .

---

[1]. شافعي ، مد زكي ، التعاون النقدي الدو الإقليمي والعا ي ، معهد الدراسات ا صرفية ، القاهرة ، ١٩٦٢م ، ص (١٣٩-١٤٦) .

[٢]. شقر ، العلاقات الإقتصادية الدولية ، مرجع سابق ، ص ٤١٩ .

(٣) ا رجع السابق ، ص ٤١٩ .

(٤) القويز ، لس التعاون منظور التكامل الإقتصادي ، مرجع سابق ، ص ٦٢ .

(١)دعيس ، إ اعيل مد ، العلاقات التجارية الدولية ب النظرية والتطبيق ، الطبعة الأو ، ١٩٨٨م ، د ن ، ص ٢٩٣-٢٩٤.

أ - منطقة التجارة الحرة :

وبموجـب ذلك تتفق دولتان أو أكثر على إلغاء الرسوم الجمركيةفيما بينها ، بينما تحدد كل دولة مستوي الرسوم الجمركية، بالنسبة للدول غير الأعضاء، أي يكون لكل دولة سياستها التجارية الخاصة بها تجاه العالم الخارجي .

ب - الاتحاد الجمركي :

ويـتقدم خطـوة عـن منطقة التجارة الحرةتجاه التكامل الاقتصادي ، حيث تتفق دولـتان أو أكثر، على إلغاء الرسوم الجمركية فيما بينها في الوقت الذي تحدد فيه دول الاتحاد رسوماً جمركية موحدة ضد الدول الأخرى خارج الاتحاد .

ج - السوق المشتركة :

وتـتقدم خطـوة أخرى عن الاتحاد الجمركي ، في أنها بالإضافة لإلغاء الرسوم الجمركية فيما بينها ووضع سياسة تجارية موحدة تجاه الدول خارج الاتحاد يسمح بحرية حركة عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء – (أي العمل ورأس المال).

د - الاتحاد الاقتصادي :

ويتمـيز عـن السوق المشتركة، في أنه بالإضافة لحركة السلع ،وعناصر الإنتاج بيـن الدول بحرية، تتفق الدول على توحيد سياساتها المالية والنقدية ويتطلب ذلك قيام هيئة،ما فوق الدول (Supra-National Authority) بوضع هذه السياسات، ويعتـبر الاتحـاد الاقتصادي أعلى مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي ، حيث تصبح أسواق الدول المشتركة في الاتحاد سوقاً واحدة .

آثار التكامل الاقتصادي (Effects of Economic Integration):-

بما أنه يمكن اعتبار الاتحاد الجمركي ،كشكل من أشكال التكامل الاقتصادي، يمثل تحرير جزئـي كمـرحلة ثانـية ، بعد منطقة التجارة الحرة ، ضمن مجموعة من الدول ، فمن المـتوقع أن يؤثـر التكامل على الإنتاج والاستهلاك نتيجة لإعادة تخصيص الموارد بعد إزالة العوائق أمام التجارة بينها .

الآثار الاقتصادية المترتبة على الاتحاد الجمركي في المدى القصير :

يعتـبر فاينر (J. Vinor) من الاقتصاديين الرواد الذين ناقشوا مسألة التكامل الاقتصادي وخصوصـاً الاتحاد الجمركي ، وكان لتحليلاته ومن تبعه في هذا الخصوص أثراً كبيراً فـي إيجـاد نظرية راسخة الأساس للاتحادات الجمركية ، ويلاحظ أن النظرية قد ركزت علـى أثر الاتحادات الجمركية على الرفاه الاقتصادي في المدى القصير،وفي هذه الحالة يفـترض أن إجمالي كمية العناصر الإنتاجية تبقي ثابتةمن حيث طريقة استخدامها والتقنية المستخدمة في الإنتاج[1] .

وقد أوضح (فاينر) في تحليلاته أنه على الرغم من أن تحرير التجارة بين الدول المشتركة في الاتحاد،سيؤدي إلى بعض الآثار الاقتصادية الإيجابية،إلا أن هذه الخطوة مقتصرة على الـدول المشـاركة في الاتحاد،وهي بالتالي قد تؤدي إلى تمييز مكثف ضد الدول الأخرى غـير الداخلـة في الاتحاد،أذن يجب التمييز بين الاتحاد الجمركي الذي يؤدي إلى إيجاد تجـارة بيـن دول الاتحـاد لم تكن موجودة من قبل خلق التجارة (Trade-Creating Customs Union)، والاتحـاد الجمركـي الـذي يؤدي إلى تحويل التجارة من منتج خـارج الاتحـاد يتمـتع بكفاءة إنتاجية وتكاليف إنتاج أقل إلى منتج داخل الاتحاد كفاءته الإنتاجية أقل وتكلفة إنتاجه أعلى (Trade- diverting Customs Union) .

ويـؤدي النوع الأول إلى زيادة الرفاه الاقتصادي باتفاق الاقتصاديين ، أما النوع الثاني فكان موضع خلاف من حيث زيادة أو تخفيض الرفاه.

وخـلال استعراضـنا لآثـار الاتحاد الجمركي على نمط التجارة والتخصص في المدى القصـير، نستخدم نموذجاً في إطار التوازن الجزئي (Partial Equilibrium) مركزين علـى الأثر الإنتاجي (Production Effect) للاتحاد الجمركي حيث أن احتمال زيادة التخصـص تكمـن فـي هذا الأثر ، ونفترض أن حكومات الاتحاد الجمركي تحافظ على الـتوظف الكـامل باسـتخدام السياسـات المالية والنقدية بغض النظر عن وضع ميزان المدفوعات ، وأن ميزان المدفوعات يبقي في حالة توازن وذلك بتغيير أسعار الصرف إذا قضت الضرورة ذلك[٢].

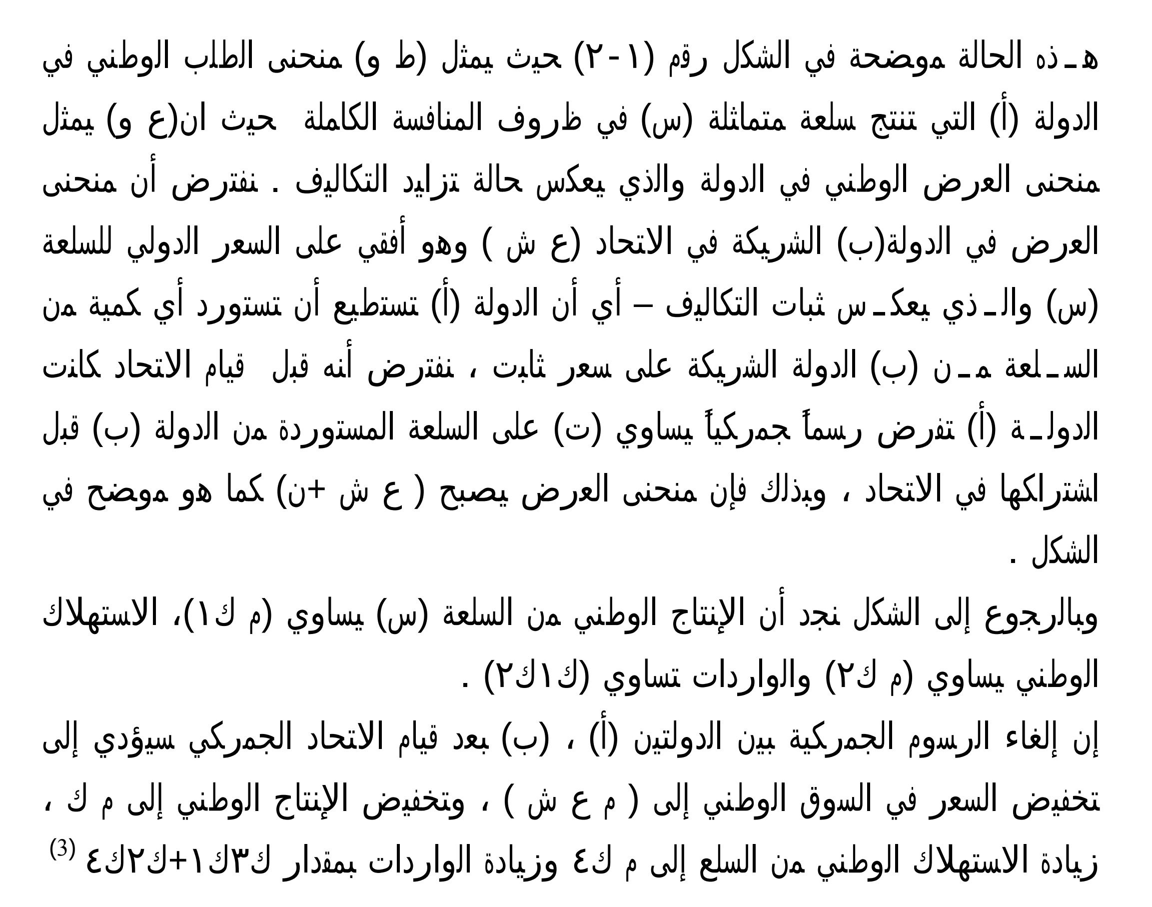
الحالة الأولي : إذا كانت تكاليف الإنتاج في الدولة ثابتة أو متزايدة[2] :

---

[١] المرجع السابق ، ص ٢٩٤ .

[٢] المرجع السابق ، ص ٢٩٥ .

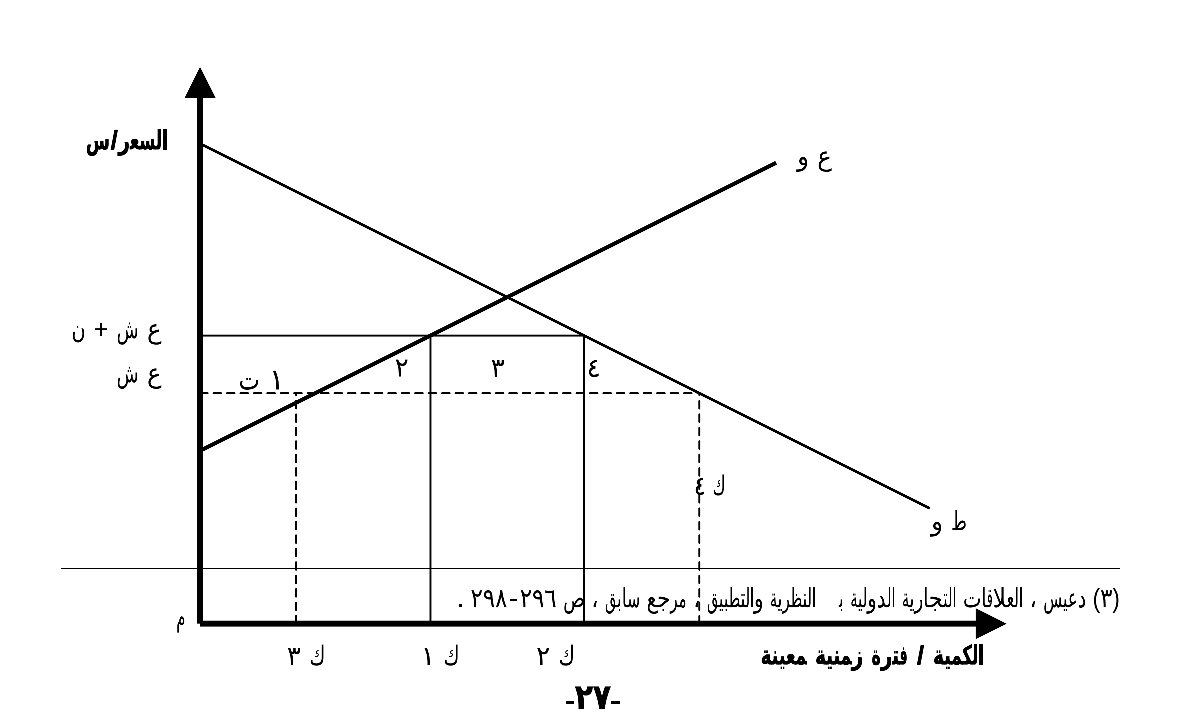
(٢) - Ismail M. Dais, (The Effects of Economic Integration on Patterns of Trade ,and Industrial Structure) The Annual Book (Institute of Diplomatic Studies, 1982)Riyedh, Page 17.



هـذه الحالة موضحة في الشكل رقم (١-٢) حيث يمثل (ط و) منحنى الطلب الوطني في الدولة (أ) التي تنتج سلعة متماثلة (س) في ظروف المنافسة الكاملة حيث ان(ع و) يمثل منحنى العرض الوطني في الدولة والذي يعكس حالة تزايد التكاليف . نفترض أن منحنى العرض في الدولة(ب) الشريكة في الاتحاد (ع ش) وهو أفقي على السعر الدولي للسلعة (س) والـذي يعكـس ثبات التكاليف – أي أن الدولة (أ) تستطيع أن تستورد أي كمية من السـلعة مـن (ب) الدولة الشريكة على سعر ثابت ، نفترض أنه قبل قيام الاتحاد كانت الدولـة (أ) تفرض رسماً جمركياً يساوي (ت) على السلعة المستوردة من الدولة (ب) قبل اشتراكها في الاتحاد ، وبذلك فإن منحنى العرض يصبح (ع ش +ن) كما هو موضح في الشكل .

وبالرجوع إلى الشكل نجد أن الإنتاج الوطني من السلعة (س) يساوي (م ك١)، الاستهلاك الوطني يساوي (م ك٢) والواردات تساوي (ك١ك٢) .

إن إلغاء الرسوم الجمركية بين الدولتين (أ) ، (ب) بعد قيام الاتحاد الجمركي سيؤدي إلى تخفيض السعر في السوق الوطني إلى (م ع ش) ، وتخفيض الإنتاج الوطني إلى م ك ، زيادة الاستهلاك الوطني من السلع إلى م ك٤ وزيادة الواردات بمقدار ك٣ك١+ك٢ك٤ [3]



(٣) دعيس ، العلاقات التجارية الدولية بـ النظرية والتطبيق ، مرجع سابق ، ص ٢٩٦-٢٩٨ .

الشكل رقم (١ – ٢)

أثر الاتحاد الجمركي في المدى القصير

(حالة ثبات التكاليف في الدولة الشريكة في الاتحاد)

إذا عرفنا فائض المستهلك (Consumer Surplus) بالمساحة الواقعة تحت منحنى الطلب وفـوق خـط السعر[1] ، فيلاحظ أن إلغاء الرسوم الجمركية بعد قيام الاتحاد قد أدى إلى زيادة فائض المستهلك ، الذي يعتبر مقياساً تقريبياً للرفاه الاقتصادي بمقدار المساحات (١ + ٢+ ٣ +٤) الموضحة في الشكل رقم (١-٢) ويمكن تقسيم هذه الزيادة في الرفاه كما يلي :

المساحة رقم (١) وتمثل الخسارة في فائض المنتج[٢] والتي تحولت للمستهلكين .

المساحة رقم (٢) وتمثل الخسارة في عائدات الرسوم الجمركية والتي تجبيها الدولة والتي تحولت للمستهلكين أيضاً .

بالنسـبة لمساحة المثلثين (٢ + ٤) فتمثل زيادة صافية في الرفاه فائض المستهلك، وتمثل مساحة المثلث (٢) الأثر الإنتاجي للاتحاد الجمركي (Production Effect) والتي تشير إلـى إحلال إنتاج الدولة الشريكة الذي يتمتع بكفاءة إنتاجية أعلى وتكلفة أقل محل الإنتاج الوطنـي ذو الـتكلفة المـرتفعة ، ومساحة المثلث رقم (٤) والتي تمثل الأثر الاستهلاكي (Consumption Effect) والتـي تشـير إلى الزيادة في الرفاه ، بسبب زيادة استهلاك السلعة بعد انخفاض الأسعار .

وتقديـر الزيادة الصافية في الرفاه بنصف الزيادة في الواردات مضروبة في معدل الرسم الجمركي[1] وبذلك يمكن تقدير هذه الزيادة بسهولة عند تأسيس اتحاد جمركي.

ويوضـح الشـكل رقـم (٢-٢) الحالة التي يكون فيها الاتحاد الجمركي محولاً للتجارة (Trade-diverting Customs Union) أي تحويل التجارة من مصدر رخيص، إلى مصـدر تكلفـته أعلى وهو الدولة الشريكة وذلك بعد التمييز ضد الدولة خارج الاتحاد ،

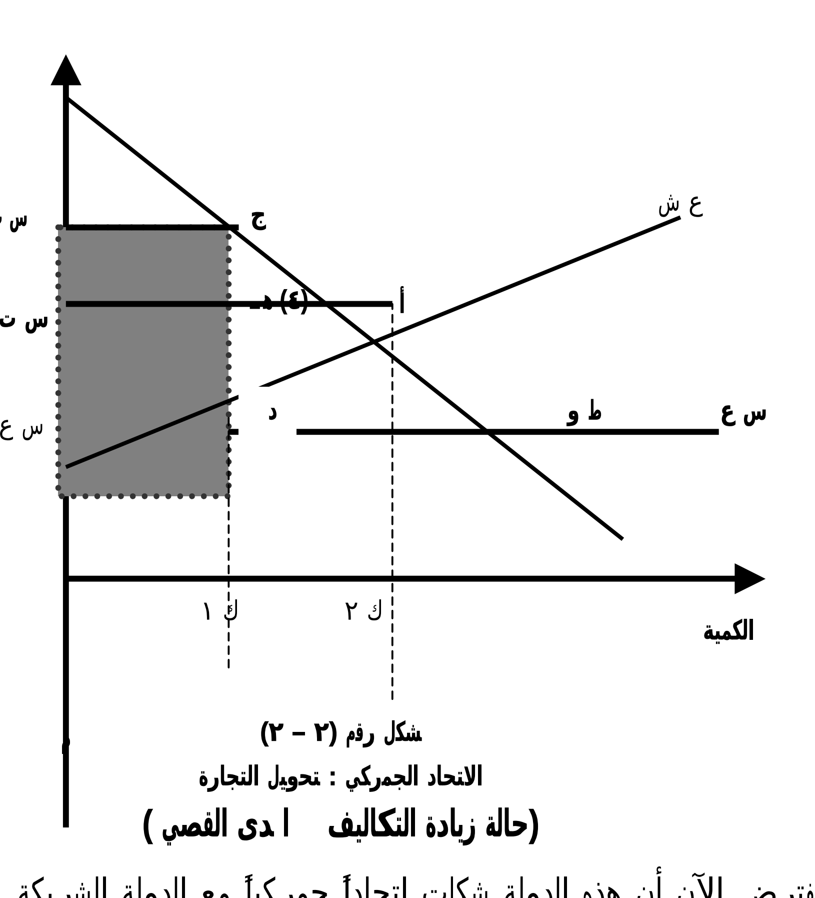
---

(١)يعـرف فائض ا ستهلك بالفرق بـ أعلى سعر ،يكون ا ستهلك قادراً ، وراغباً ، دفعه ، والسعر الذي يدفعه فعلاً للحصول على السلعة . ويقدر ساحة ا ثلث الواقع فوق خط السعر ،و ت منحـ الطلب ،على افتراض أن منحـ الطلب يعكس منفعة ثابتة .

(2) يقدر فائض ا نتج با ساحة الواقعة فوق منحـ العرض و ت خط السعر .

(1) لاحـظ أن مسـاحة ا ثلث تساوي ½ القاعدة × الارتفاع . و ثل قاعدة ا ثلث ٢ + ٤ الزيادة الواردات ، والارتفاع ، معدل الرسم ا مركي الذي الغي بعد قيام الا اد ا مركي .

ويوضح الشكل منحنى الطلب الوطني (ط و) ، ومنحنى العرض للدولة الشريكة (ع ش) الـذي يعكس تزايد التكاليف ، ويظهر منحنى العرض الخارجي(س ع) الذي يظهر ثبات التكاليف ، حيث تستطيع الدولة استيراد الكمية التي تحتاجها على هذا السعر ، لنفترض أن الدولـة قبل قيام الاتحاد تفرض رسوماً جمركية (س ت- س ع) بحيث يكون السعر مع الرسـوم مسـاوياً إلـى (م س ت) ، في هذه الحالة يكون العرض الكلي من السلعة في السوق الوطني يساوي (م ك١) والتي يتم استيرادها جميعاً من الخارج .



شكل رقم (٢ – ٢)

الاتحاد الجمركي : تحويل التجارة

(حالة زيادة التكاليف ا دى القصي)

لنفترض الآن أن هذه الدولة شكلت اتحاداً جمركياً مع الدولة الشريكة سيكون نتيجة لذلك أن تحـل منتوجات الدولة الشريكة محل المنتوجات الخارجية وينخفض السعر إلى (م س

ت١) ويـزداد الاسـتهلاك الوطني إلى (م ك٢) إلا أنه تم إحلال واردات الدولة الشريكة محـل الواردات من العالم الخارجي التي تتمتع بكفاءة إنتاجية أعلى ، ويلاحظ أن الكمية الأصلية من الواردات في الدولة الوطنية تساوي(م ك١) أصبحت تكلفتها أعلى وعليها أن تدفـع مقـابل ذلك كمية من الصادرات تساوي المساحة المظللة في الشكل رقم (٢-٢) وهـي المساحة (س ت١ هـ د س ع) بدلا من (م س ٤ د ك١) ، بالإضافة للخسارة في إيرادات الدولة من الرسوم الجمركية والتي تساوي (س ت س ت١ هـ حـ)[1] .

الحالة الثانية : حالة تناقص التكاليف :

السعر
و
فائض المستهلك
ج
س ت
ل
س ت ١
ع ش
س ع
ط و
ك ١
ك ٢
م
الكمية / فترة زمنية معينة

تحقـق بعض الصناعات وفورات الحجم أو الإنتاج (Economies of Scale) والتي قد تكون داخلية (Internal) أو خارجية (External) وفي هذه الحالة تنخفض تكلفة الوحدة المنـتجة مـع ازديـاد حجم الإنتاج ، يوضح الشكل رقم (٣ – ٢) الحالة التي يكون فيها الاتحـاد محولا لتجارة من مصدر رخيص إلى مصدر تكلفة أعلى ، وهو الدولة الشريكة وذلـك بعد التمييز ضد الدولة خارج الاتحاد ، ويوضح الشكل منحنى الطلب الوطني (ط ر) ، ومنحـنى العـرض الدولـة الشريكة (ع ش) الذي يعكس تناقص التكاليف ويظهر منحنى الطلب الخارجية (س ع) الذي يظهر ثبات التكاليف ، لنفترض أن الدولة قبل قيام الاتحـاد تفرض رسوم جمركية (مقدار س ت – س ع) بحيث يكون السعر على الرسوم مسـاوياً م س ت وفـي هـذه الحالة يكون العرض الكلي من السلعة في السوق الوطني

[1] ا رجع السابق ، ص ٢٩٩-٣٠٠ .

يسـاوي م ك١ ، لتفترض أن هذه الدولة شكلت اتحاداً جمركياً مع الدولة الشريكة سيكون نتـيجة لذلك أن تحل منتجات الدولة الشريكة محل المنتجات الخارجية وينخفض السعر (م س ت) أو يـزيد الاستهلاك الوطني إلى(م ك٢) ، وتتمتع الدولة الشريكة بكفاءة إنتاجية أعلى حيث أن منحنى العرض متناقض .

وتكون الزيادة في الرفاه الاقتصادي المقدر بفائض المستهلك، الذي يتأتي من تشكيل اتحاد جمركـي أو نتـيجة الـتكامل الاقتصادي عموماً ضعف كمية الزيادة حالة كون تكاليف الإنتاج ثابتة أو متزايدة . ويعطي ذلك حجم أقوى للتكامل الاقتصادي[١] .

الأثر على الاستهلاك :

يـزداد الاسـتهلاك من السلع التي تنخفض أسعارها بالنسبة للمستهلك بعد تحرير التجارة نتـيجة لتشكيل الاتحاد الجمركي ، وهذا صحيح بغض النظر عما إذا كانت إمدادات السلع ذات الـتكلفة المنخفضة تحل محل الإنتاج الوطني الأعلى تكلفة – حالة الاتحاد الجمركي الخـالق للـتجارة أو أن السلع المنتجة في الدولة الشريكة بتكاليف أعلى تحل محل السلع المنخفضة التكاليف المنتجة في الخارج ، ففي كلا الحالتين يزداد رفاه المستهلك والمقدر بمسـاحة المثلـث(٤) فـي الشـكلين (٢-١) و (٢-٢) والتي تساوي نصف الزيادة في الاستهلاك ، مضروبة في معدل الرسوم الجمركية .

التكامل الاقتصادي والاقتصاديات التنافسية والتكاملية :

يلاحظ أن الاتحاد الجمركي أو التكامل الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الرفاه الاقتصادي، هذه الفوائد الناجمة نتيجة لتحسين تخصيص عناصر الإنتاج ، تحددها شروط عامة أهمها[٢] :

أ - إذا كانـت اقتصاديات الدول المندمجة تنافسية (Competitive) بحيث أنها تنتج أنواعاً عديدة من السلع المتماثلة فإن فرص إحلال سلع إحدى الدول الأعضاء في الاتحاد محل السلع التي ينتجها عضو آخر ، وتحقيق الأثر الإنشائي للاتحاد تكون كبـيرة ، وذلـك بدلاً من معدل الأثر التحويلي للاتحاد، أما إذا كان مصدر السلع منخفضـة التكاليف من دول أخرى خارج الاتحاد فيمكن حصول الأثر التحويلي للاتحاد كحالة خاصة .

---

[١] ا رجع السابق ، ص ٣٠٢ .

[٢] العواد ، مد، التكامل الاقتصادي ب دول لس التعاون ا ليجي ، وث دبلوماسية ، ١٩٩٥م، ص (١١٩-١٢١) .

أمـا إذا كانـت اقتصاديات الدول المندمجة تكاملية (Intergratary) بحيث تنتج دول الاتحـاد سـلعاً غـير متماثلة، فإن فرص إحلال سلع الدول المشاركة محل بعضـها الـبعض تكـون أقل ، وبالتالي فإن فرصة إعادة تخصيص الإنتاج بين مصادر العرض الأقل تكلفة والأعلى تكلفة ، أقل مقارنة بالوضع المتمثل في كون اقتصاديات الدول تنافسية .

ب - إن الفوائد الممكن تحقيقها من اندماج الاقتصاديات المتنافسة، ترجع لوجود فروق كبيرة،فـي تكلفة السلعة في الدول الأعضاء ، فمن جانب الإنتاج يتم إحلال إنتاج الـدول الأعضاء الأقل تكلفة محل إنتاج الدول الأعضاء الأعلى تكلفة، أي إعادة تخصيص الموارد من المنتجين المحليين الأقل كفاءة للمنتجين الآخرين في الاتحاد الأكثر كفاءة ، ومن ناحية الاستهلاك فمن الواضح أن انخفاض الأسعار يؤدي إلى زيادة الاستهلاك ، وزيادة الرفاه الاقتصادي .

ج - لتقدير أثر الاتحاد على الرفاه الاقتصادي ، من الضروري معرفة مستوى الرسوم الجمركـية قـبل قيام الاتحاد ، فكلما كانت تلك الرسوم قبل قيام الاتحاد مرتفعة ، كـان الأثر الإنشائي للاتحاد واضحاً ، حيث أن إلغاء الرسوم الجمركية وتحرير الـتجارة بيـن دول الاتحاد يؤدي إلى إحلال منتجات الدول الأعضاء الأقل تكلفة محـل منـتجات الدول الوطنية الأعلى تكلفة ، ويزداد حجم الواردات من الاتحاد ويـنخفض الإنـتاج الوطني ، أما إذا أرتفع مستوي الرسوم الجمركية على الدول خارج الاتحاد بحيث تصبح أعلى مما كانت عليه قبل الاتحاد فإن ذلك يساعد على حماية المنتجين الوطنيين من المنافسة الأجنبية .

د - تعمـل تكالـيف النقل كعائق طبيعي يقلل من حجم التجارة ، وتشترك في ذلك مع الرسـوم الجمركية وبالتالي فإن قيام اتحاد اقتصادي بين دول متباعدة في المسافة يؤدي إلى تحقيق فوائد أقل، من حيث إعادة تخصيص عناصر الإنتاج ، حيث أن المنتجين الوطنيين الذين لا يتمتعون بكفاءة إنتاجية يتمتعون بحماية طبيعية .

الآثار الاقتصادية الديناميكية للتكامل الاقتصادي في المدى الطويل :

أظهرت الدراسات العلمية لتقدير أثر التكامل الاقتصادي على الرفاه الاقتصادي في المدى القصير، أن الفوائد الممكن تحقيقها قليلة نسبياً ، حيث قدرت نسبة الزيادة في الناتج القومي

الإجمالـي للـدول المشاركة في السوق الأوروبية المشتركة بين واحد بالمائة من الناتج القومـي الإجمالـي لـدول السوق وهي نسبة صغيرة جداً، ولو أن القيمة المطلقة ليست صغيرة بالضرورة [1] .

وقـد أدى ذلـك لأن يركـز بعض الاقتصاديين على أثار التكامل الاقتصادي، في المدى الطويل، أو الآثار الديناميكية للتكامل الاقتصادي، والتي يمكن تصنيفها كما يلي[2] :

أ - تحقيق وفورات الإنتاج (Economies of Scale)

إن إلغـاء الرسوم الجمركية والقيود الأخرى على التجارة بعد قيام الاتحاد يوسع مـن الأسـواق المفتوحة للمنتجين داخل الاتحاد، مما يمكنهم من تحقيق وفورات الإنـتاج، التي تأتي من زيادة الطاقة الإنتاجية للمشروع، وحجم الإنتاج فقد يكون حجـم المشروع اقل من الحجم المثالي خصوصاً عند عدم توافر ظروف المنافسة الكاملـة ، إن زيادة حجم المشروع مع توسع الأسواق يؤدي إلى تحقيق وفورات الإنـتاج الداخلـية (Internal economies of Scale) فتستطيع المنشأة زيادة الاسـتثمارات لتوسـيع الطاقة الإنتاجية، حيث أن السوق الموسعة تتحمل الإنتاج الكبير ، وقد لا يأتي ذلك إذا كانت الأسواق صغيرة ومتفرقة .

إضـافة للوفـورات الداخلـية يمكن أيضاً مع اتساع حجم السوق تحقيق وفورات الحجـم الخارجية (External Economies of Scale) وهي وفورات لا تتعلق بالمشروع بل خارجية عنه ، ونمو الصناعة الوطنية إجمالاً يخلق مصدراً للعمالة المدربة والإدارة الواعية فيؤدي ذلك إلى انتشار وتطور المعرفة التقنية، واستخدام طرق جديدة في الإنتاج.

ب - التخصص (Specialization)

إن تحريـر التجارة بين مجموعة من الدول، كنتيجة للتكامل الاقتصادي، قد يؤدي لأن تتخصـص الدولـة في المنتجات التي توجد للدولة بها ميزة نسبية، وبالتالي يمكـن للسـوق المشتركة ومنطقة التجارة الحرة تحقيق الفوائد المتأنية من تقسيم العمل ، وقد يكون التخصص بين الصناعات أو ضمن الصناعات .

---

[1] سلطان ، مرجع سابق ، ص ٢٢ .

[2] بكري ، الإقتصادي الدو ، مرجع سابق ، ص ٢٩٧-٢٩٩ .

ج - ازدياد المنافسة(Increased Competition)

إن حـرية دخـول منتجي كل دولة من دول الاتحاد إلى أسواق الدول الأعضاء، سـيؤدي إلى تكثيف المنافسة بين المنتجين وزيادة الكفاءة خصوصاً إذا لم تتوافر شروط المنافسة قبل قيام الاتحاد ، كما أن بعض الصناعات التقليدية التي تعودت علـى طرق الإنتاج القديمة لانعدام الحافز للتجديد ، تجد نفسها مضطرة لتحسين طرق الإنتاج وتخفيض التكاليف،لاستمرار البقاء بعد ازدياد المنافسة،بين المنتجين الآخرين في الاتحاد ، أو عليهم الانسحاب من السوق بهدوء ، وبذلك يتغير المناخ الاقتصـادي العام وتتحسن طرق الإنتاج والنظرة المختلفة للأمور وطرق الإدارة والتسويق ، بعد أن تهب رياح المنافسة لتشيع التغير السريع .

وتـزداد المنافسـة أيضاً إذا سمح بحركة عناصر إنتاج العمل ورأس المال ، بين دول السـوق المشتركة ، وهنا ستكون للمنافسة التي بدأت في الإنتاج آثار أخرى بعـيدة ، فقد ينتقل رأس المال من الدول التي تفرض ضرائب مرتفعة إلى الدول الأخـرى فـي الاتحاد حيث الضرائب أقل ، وكذلك العمل فقد ينتقل إلى مناطق أخـرى حيـث ظـروف العمل أحسن ، وقد يدفع ذلك حكومات الدول الأعضاء لـتعديل قوانيـن الضـرائب والضـمان الاجتماعـي والقوانين التي تؤثر على المؤسسات الإنتاجية وتسود السوق روح جديدة .

د - تحسين معدلات التبادل (Improved Terms of Trade)

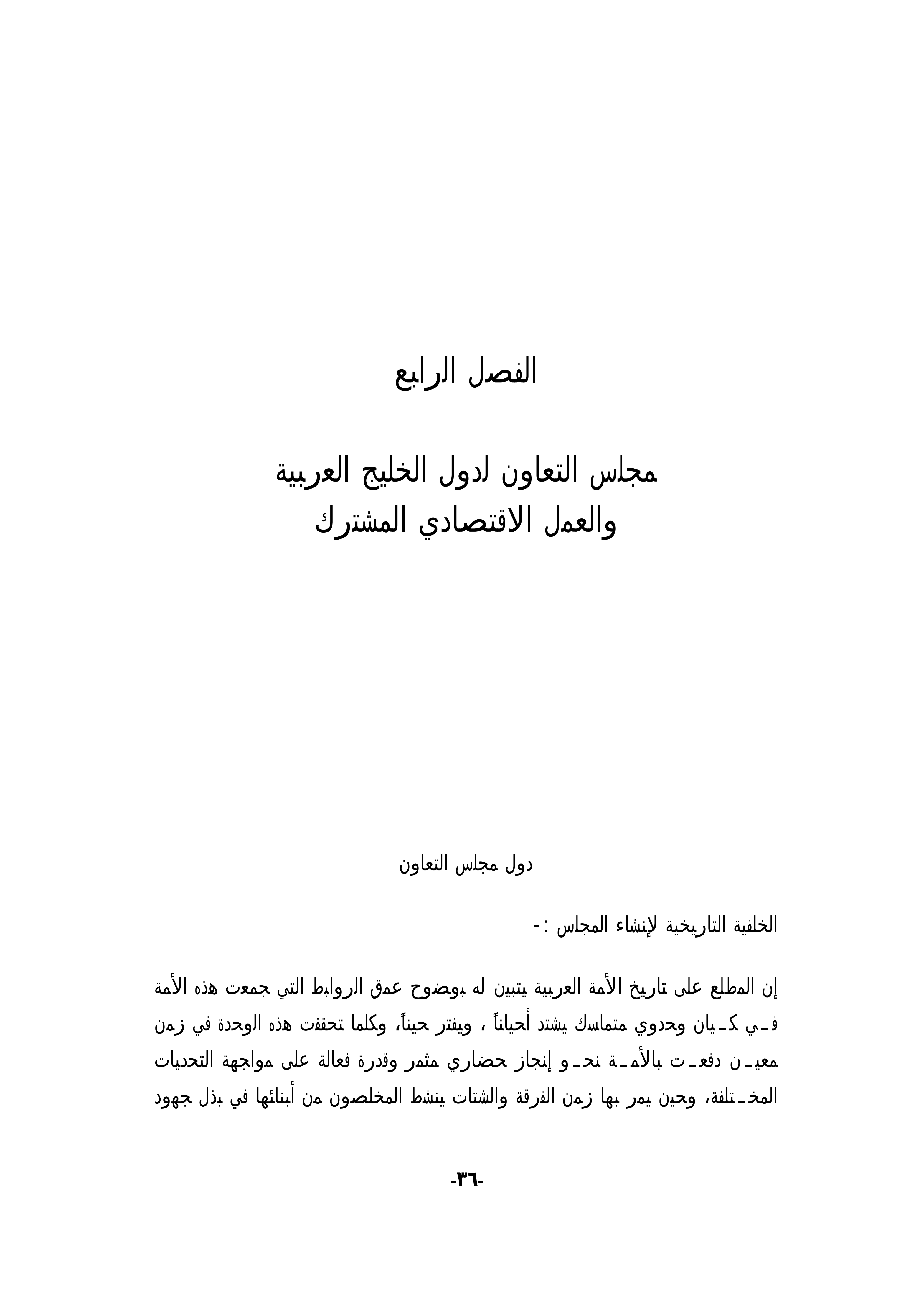
تسـتطيع الدول الأعضاء في اتحاد ، كمجموعة أن تحسن من شروط تبادلها مع الـدول خارج الاتحاد ، فيمكنها أن تتعامل مع الدول الأخرى ككتلة اقتصادية لها وزنهـا وتحصل على شروط أفضل ، وعلى عكس ذلك ، إذا تعاملت تلك الدول بصورة منفردة مع الدول الأخرى والتي ينطبق عليها مفهوم الدولة الصغيرة في الاقتصاد الدولي .

هـ - تحقيق التقدم التقني السريع (More rapid technological advance)

مـع توسع الأسواق وانتعاش الصناعات ، قد يزداد الإنفاق على البحث والتطوير (Research and Development) ممـا يؤدي إلى انتفاع الصناعات الأخرى، مع انتشار التقدم التقني .

و - زيادة الاستثمار (Increased Investment)

قـد يـؤدي الاتحاد الاقتصادي أيضاً إلى تحريك الاستثمار وزيادته ، وبذلك يتم تحديـث المصـانع وتوسيع الطاقة الإنتاجية وازدياد التخصص ، ويرتفع الدخل القومـي ويزداد معه الادخار والاستثمار ، كما أن الدول الأخرى خارج الاتحاد ، قد تزيد من استثماراتها في دول السوق ، بعد أن يشيع الاستقرار وتزداد فرص تحقيق عوائد أعلى .



الفصل الرابع

مجلس التعاون لدول الخليج العربية
والعمل الاقتصادي المشترك

دول مجلس التعاون

الخلفية التاريخية لإنشاء المجلس :-

إن المطلع على تاريخ الأمة العربية يتبين له بوضوح عمق الروابط التي جمعت هذه الأمة فـي كـيان وحدوي متماسك يشتد أحياناً ، ويفتر حيناً، وكلما تحققت هذه الوحدة في زمن معيـن دفعـت بالأمـة نحـو إنجاز حضاري مثمر وقدرة فعالة على مواجهة التحديات المخـتلفة، وحين يمر بها زمن الفرقة والشتات ينشط المخلصون من أبنائها في بذل جهود

للعودة بها إلى الوحدة والتماسك ، ذلك أنها أمة تمتلك من عوامل الوحدة الحقيقية ما يجعل من فرقتها نشازاً في التاريخ والواقع الإنساني[١] .

وضمن هذا المفهوم العام ، يأتي إنشاء مجلس التعاون كمحاولة للسير نحو تحقيق نوع من الوحدة المرحلية في سبيل الوحدة العربية الشاملة .

ولقـد سبق إنشاء المجلس كمنظمة سياسية تكوين منظمات أو مجالس أو هيئات خليجية متخصصـة تعمل على تحقيق الوحدة بمفهومها الفني الخاص ، كمنظمة وزراء الصحة، ومنظمة وزراء العمل ومنظمة وزراء التربية وغيرها [٢].

إن الوحدة ومحاولتها ليس بالأمر الغريب على منطقة الخليج ذلك أنه عندما تكونت الدولة الإسـلامية ، كانت تشمل منطقة الجزيرة العربية بكاملها ، وظل هذا هو الوضع الطبيعي للمـنطقة وشـعوبها ، مما صهرها في بوتقة وحدوية متكاملة تجمعها عوامل الدين واللغة والتاريخ ومواجهة التحديات وتسهم جهودها في إنجازات الحضارة العربية والإسلامية [٣].
وحيـن مرت بها فترات من التجزئة والانقسام كان من الواضح إنها حالات استثنائية، لا تلبث أن تتبدد وتزول ليعود الوضع الطبيعي إلى مواجهة التحدي والبروز مدعوماً بعوامل الوحـدة المـتعددة وخاصة عامل الإسلام : ومن الأمثلة القريبة الواضحة ما حدث عندما كانت المنطقة في حالة من الفوضى والتجزئة في الفترة السابقة لظهور دعوة الشيخ محمد بـن عـبد الوهاب ، فما انطلقت تلك الدعوة المباركة حتى تجاوبت معها القلوب والعقول والتفت حولها على وحدة الهدف، والمصير مما مكن الدولة السعودية الأولي بقيادة الأمام محمد بن سعود وأنجاله من تحقيق وحدة الجزيرة العربية بكاملها[٤] .

وعـندما أعاد الملك عبد العزيز رحمه ا ، تكوين الدولة السعودية، كان من أهم أهدافه العـودة بهذه الجزيرة إلى طبيعتها الوحدوية وإزالة ما اعتراها من تجزئة وبذل محاولات

---

[١] الـبحارنة ،حسـ ، لس التعاون لدول ا ليج ودوره الرائد قيق الوحدة ا ليجية، الأمانة العامة لدول لس التعاون ، الطبعة الأو ، الرياض ، ١٩٩٤م ، ص ٥
[٢] ا رجع السابق ، ص ٦ .
[٣] ا رجع السابق ، ص ٨ .
[٤] ا غوص، بدر الدين، دراسات التاريخ ا ديث وا عاصر ، منشورات ذات السلاسل ، الكويت ، الطبعة الأو ، ١٩٨٤م، ص ٨٩ .

تحقـق معظمها، ولم تتحقق بالكامل لأن العوامل الخارجية وخاصة الاستعمار البريطاني كـان قد أوجد تحديات أقوى من محاولات الملك عبدالعزيز، الأمر الذي حال دون تحقيق الهدف بكامله[1] .

ولمـا بـدأ واضـحاً أن الاسـتعمار البريطاني لابد أن يرحل من المنطقة،إذ أن صورته القبـيحة، وأفعالـه الاسـتغلالية الشنيعة كانت تؤجج الشعور الوطني، وخاصة بعد مأساة الشـعب الفلسـطيني على يد البريطانيين ، وبصفة رئيسية عندما بدأ ذلك واضحاً جرت محـاولات مـتعددة ومخلصة لضم دول الخليج التي كانت مستعمرة لبريطانيا – إمارات الساحل – قطر – البحرين – الكويت – في إطار دولة واحدة لكن الظروف لم تساعد على تحقـيق ذلك كاملاً وكانت حصيلة الجهود الأولي قيام دولة الإمارات العربية المتحدة عام ١٩٧١م وبقاء كل من الكويت وقطر والبحرين دولاً مستقلة[2] .

إلا أن رغـبة شعب الخليج في تحقيق وحدة تتناسب ومتطلباته المرحلية لم تضعف فعملت دولـــه على تكوين نوع من الوحدة يتجاوب مع رغبات شعبه ويتمشى مع حالة استقلالية دوله وسيادتها .

وفي زيارته لدولة الإمارات العربية المتحدة عام ١٩٧٥م – حدد سمو الشيخ جابر الأحمد الصـباح ـ وكان حينذاك ولياً للعهد ـ الحديث عن موضوع وحدة الخليج، وتمت مناقشة الموضـوع مع المسؤولين في دولة الإمارات العربية المتحدة ، وصدر بيان مشترك يدعو إلـى تشـكيل لجنة وزارية مشتركة يرأسها وزيرا خارجية الدولتين ويجتمع مرتين كل سنة على الأقل وعلى أثر ذلك نشطت جهود المسئولين في دول الخليج العربية – وخاصة دولـة الكويت – في الدعوة إلى تكوين تنظيم خليجي موحد تؤدى إلى تحقيق تعاون أقوى في المجالات السياسية والاقتصادية والتربوية والإعلامية [3] .

ظـل الاتصـال مسـتمراً بين المسئولين في الدول المعنية من أجل التفاهم الوصول إلى الصـيغة المقـبولة، لتحقـيق الفكرة وبحلول سبتمبر عام ١٩٧٨م وفي مواجهة تحديات خارجـية مـتعددة ، قام ولي عهد الكويت الشيخ سعد العبد ا بزيارات لكل من المملكة

---

[1] ا رجع السابق ، ص ٩٠

[2] ا رجع السابق ، ص ٩٢ .

[3] ا رجع السابق ، ص ٩٤ .

العربـية السـعودية ودولة البحرين ودولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمـان داعياً إلى اتخاذ خطوات إيجابية نحو تحقيق تنظيم مشترك نحو وحدة دول الخليج العربية،التي تجمعها عوامل سياسية واجتماعية واقتصادية متشابهة وكان يعقب كل زيارة صدور بيان مشترك يدعو إلى تحقيق هذا التنظيم والوصول به إلى أرض الواقع[(١)] .

وأثـناء انعقاد مؤتمر القمة العربي الحادي والعشرين في العاصمة الأردنية –عمان – في نوفمـبر ١٩٨٠م اجتمع سمو أمير دولة الكويت الشيخ جابر الأحمد بزعماء دول الخليج العربـية وشـرح لهم تصور دولة الكويت لإيجاد تنظيم مشترك للتعاون بين دول الخليج العربية [(٢)].

وأثـناء انعقاد مؤتمر القمة الإسلامي في الطائف في يناير ١٩٨١م أجتمع زعماء كل من المملكـة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر، ودولـة البحريـن ودولة الكويت في قمة خليجية خاصة بهم، وتداولوا حول تحقيق تنظيم تعاونـي يجمعهم وكان أمامهم مشاريع حول الموضوع مقدمة من كل من المملكة العربية السـعودية ودولة الكويت وسلطنة عمان ، وتناقشوا حولها واستعرضوا الجوانب المختلفة لكل مشروع ثم أحيلت إلى لجنة من وزراء خارجية الدول الست للوصول بها إلى صيغة موحدة [(٣)].

وفي الرابع من فبراير ١٩٨١م اجتمع وزراء خارجية الدول الست في الرياض، وتدارسوا الموضوع وصدر بيان مشترك،واتفقوا على إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية[(٤)] .

كما قرر وزراء الخارجية عقد اجتماع آخر لهم في مسقط ،بتاريخ ٨ مارس ١٩٨١م على أن يسـبقه اجتماعان للخبراء ، بتاريخ ٢٤ فبراير ١٩٨١م وتاريخ ٤ مارس ١٩٨١م في كـل مـن الرياض ومسقط لوضع نظام متكامل لما اتفق عليه بشأن إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية " [(٥)] .

---

(١) البحارنة ، لس التعاول لدول ا ليج ودوره الرائد قيق الوفرة ا ليجية، مرجع سابق ، ص ٧ .

(٢) ا رجع السابق ، ص ٩ .

(٣) ا رجع السابق ، ص ١٥ .

(٤) أنظر ديباجة النظام الأساسي ا لحق .

(٥) البحارنة ، لس التعاون لدول ا ليج العربية ودوره الرائد قيق الوحدة ا ليجية ، مرجع سابق ، ص ١٣

وفور صدور هذا البيان، قامت وزارات الخارجية، في الدول الست ، الأعضاء في مجلس الـتعاون، بـإبلاغ سفراء الدول العربية به ، وإيضاح طبيعة التعاون، ودوره في التعاون الخليجي ، وارتباطه بالتعاون العربي الشامل .

وتنفـيذاً لمـا اتفق عليه اجتمعت لجنة من الخبراء لاستكمال وضع الإطار الفني لأجهزة التنظيم الجديد، ثم اجتمع الوزراء في شهر مارس من نفس العام، في مدينة مسقط لمناقشة مشـروع النظام الأساسي للمجلس ، والنظام الداخلي، لكل من المجلس الأعلى، والمجلس الـوزاري، والأمانة العامة، وهيئة حسم المنازعات ، وفي ٢٣ مايو عقد اجتماع لوزراء الخارجية في مدينة مسقط، لوضع اللمسات الأخيرة على الأنظمة الأساسية،ثم عقد اجتماع لهـم فـي مديـنة أبوظبي بتاريخ ٢٤ مايو للتمهيد لعقد اجتماع الرؤساء، ووضع جدول أعمالهم[1] .

في ٢٥ مايو بدأ الاجتماع الأول، للرؤساء في مدينة أبوظبي – القمة الأولي – وقد حضر الاجتماع أمين عام جامعة الدول العربية ، وأمين عام منظمة المؤتمر الإسلامي ، وتم في هذا الاجتماع إنشاء مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربية، وإقرار تنظيمه الأساسي وإنشـاء الأمانة العامة للمجلس، وأن يكون مقرها الرياض، وتسمية أول أمين عام له عبد ا يعقوب بشارة [2]

مكان مجلس التعاون في التنظيم الدولي :

حيـن وضـع فقهاء القانون الدولي ، معايير تقسيم المنظمات الدولية وتنويعها إنما كانوا يعبرون عن التجارب ، التي مر بها المجتمع الدولي، في فترات من تاريخه ، حيث قامت حركات تهدف إلى ربط الدول ببعضها ، من أجل التكاتف وتحقيق مزيد من القوة والتأثير فـي المحـيط الدولـي، ولعل من المفيد في هذا المجال الإشارة إلى أهم تقسيمين عمليين وضعهما الفقهاء للمنظمات الدولية، من حيث الصلاحيات ، التي تتمتع بها المنظمة في كل منهما ، وهما الدول الأعضاء المتعاهدة،أو الاتحاد الكونفدرالي والدول التعاهدية أو الاتحاد الفدرالي [3].

---

[1] ا رجع السابق ، ص ١٤

[2] ا رجع السابق ، ص ١٠

[3] الأشعل، عبدا ، الإطار القانو والسياسي ، لـلس التعاون لدول ا ليج العربية ، الرياض ،الطبعة الأو ، ١٩٨٣م ،ص ٤٥.

ففي منظمة الدول المتعاهدة الاتحاد الكونفدرالي تتمتع الدول الأعضاء في المنظمة، بكامل سيادتها داخلياً وخارجياً،وتتكون هيئة مشتركة من الدول تقوم بالتشاور والتنسيق فيما يخدم مصـالح دولها داخلياً وخارجياً وقراراتها في هذا المجال توصيات لا تتمتع بصفة الإلزام إلا بموافقة الدول الأعضاء عليها بالإجماع واتخاذ الإجراءات القانونية، في الداخل لتنفيذها ومن لم يوافق من الدول الأعضاء لا يلزم بالتنفيذ [١].

كما أن لكل عضو حق تصريف شئونه الداخلية ، والخارجية باستقلال قانوني تام.

أمـا فـي مـنظمة الدول التعاهدية الاتحاد الفدرالي،فإنه يتمتع الاتحاد بسيادة وصلاحيات أقـوى، حيـث تتنازل الدول الأعضاء في المنظمة،عن ممارسة شئون السيادة في الميدان الدولـي، وعـن بعض شئونها الداخلية ،ذات الصفات المشتركة، لمنظمة حكومة الاتحاد ويبقـي للدول الأعضاء ممارسة الشئون الداخلية الخاصة،وتختلف الشئون الداخلية زيادة ونقصـاناً حسـبما يتفق عليه في النظام الأساسي ،أي الدستور الاتحادي، ومنظمة حكومة الاتحـاد هـي التي تعرف في الميدان الدولي وهي التي تمارس جميع الشئون الخارجية والدفاعية ، كما أنها تمارس بعض الشئون الداخلية ذات الصفات المشتركة العامة كالعملة والجنسية والخدمة العسكرية وبعض أنواع الضرائب [٢].

وواضـح أنه في هذا النوع من التنظيم تنتهي الشخصية الدولية للأعضاء وتوجد شخصية دولـية فدرالية تمثلهم جميعاً، وتقوم بالنيابة عنهم بممارسة أعمال السيادة ، ومن الأمثلة على هذا النوع دولة الإمارات العربية المتحدة .

أمـا مكـان مجلس التعاون في التنظيم فإن ديباجة النظام الأساسي للمجلس تنص على أن الـدول الأعضـاء فـيما بيـنها ، ولتحقيق تقارب أوثق وروابط أقوى وافقت على إنشاء المجلس ، ويشار إليه فيما بعد بمجلس التعاون[٣] .

فـإذا طبقـنا المعايـير التي وضعها الفقهاء للمنظمات الدولية ولأنواعها وجدنا أن مجلس الـتعاون مـنظمة ذات شخصية معنوية ، اتحدت إرادات مجموعة من الدول على إنشائها لتحقـيق مصـالحها المشـتركة الدائمة ، ووضعت لها ميثاقاً يحدد أهدافها واختصاصاتها

---

[١] ا رجع السابق ، ص ٤٦ .

[٢] ا رجع السابق ، ص ٤٧ .

[٣] أنظر ا ادة الأو النظام الأساسي ا لمحق .

والفـروع العاملـة فـيها مـع احتفاظ كل من الدول الأعضاء ، بسيادتها التامة داخلياً وخارجياً[١].

فالمهمـة الراهنة هي التنسيق والتكامل والترابط وتحقيق وتوثيق الروابط والصلات، وأوجـه الـتعاون القائمة في مختلف المجالات لتتمكن الدول الأعضاء من الوصول إلى المرحلة اللاحقة وهي مرحلة الوحدة [٢].

وإذا كـان المعيار الاتحاد الكونفدرالي هو الأقرب إلي صيغة مجلس التعاون ،كما يقضي بذلك تنظيمه ونظامه الأساسي فإن الفارق الذي يتميز به مجلس التعاون ويضفي عليه شيئاً مـن الخصوصـية هو ما أفرزته تجربة الممارسة بين أعضائه من عدم الالتزام بحرفية النصـوص فـي مراعاة ظروف كل دولة عضو وتفضيل روح التعاون والقبول بالقليل الممكن بالإجماع، بدلاً من الكثير الذي لا يتأتي إلا بالأغلبية الملزمة في بعض الأمور إلا أن صـيغة العمل في المجلس سارت على ممارسة قاعدة الإجماع بقدر الإمكان، كما سار العمـل فـي المجلس على تلمس الأمور الممكن تنفيذها وتأجيل تلك التي تبدو غير ممكنة التنفيذ حتى وأن كانت طموحة ومرغوبة [٣].

التكامل الإقليمي بين النظرية والتطبيق :

نـود فـي البداية أن نشير إلى أن مفهوم التكامل الإقليمي مفهوم حديث نسبياً حيث لم يبدأ اسـتعماله ألا فـي النصـف الثانـي من القرن العشرين[٤]ورغم هذه الحداثة فإن أدبيات الاقتصـاد تزخـر بـالعديد من الاجتهادات الفكرية التي تحاول أن ترسم أبعاد التكامل، وتأثـيراته على هياكل الإنتاج واتجاهات التبادل التجاري والاتفاق العام بين الاقتصاديين هو النظر إلى موضوع التكامل من ثلاث زوايا :

الأولي : هي معالجته باعتباره من أوجه تقسيم العمل بين المناطق الجغرافية،والثانية هي معالجته من زاوية تأثيره على حركة السلع وعوامل الإنتاج، أو كليهما والثالثة من زاوية

---

(١) الأشعل ، الإطار القانو والسياسي لـلس التعاون لدول ا ليج العربية ، مرجع سابق ، ص ٥١

(٢) أنظر ا ادة الرابعة من النظام الأساسي ا لحق .

(٣) الأشعل ، مرجع سابق ، ص ٥٣ .

(2) Fritz Machlup. A. History of Thought on Economic Integration ,Columbia University ,Press, New York, 1977 Edifying. P. ١٤

(3) Ibid. P. 14

المفاضـلة، أو عدم المفاضلة في المعاملة ، بين السلع أو عوامل الإنتاج، وهذه النظرة لا تعني بالضرورة الاتفاق على تعريف محدد للتكامل[٣] .

تخـتلف مـبررات الـتكامل الإقليمي بين الدول الصناعية والدول النامية ، فبينما نجد أن تحرير التجارة بين الدول الأوروبية وبالتالي زيادة الإنتاج كان سبباً رئيسياً في قيام السوق الأوروبية،وهو يعني فتح الأسواق وزيادة التبادل لمواكبة التطور الهائل للصناعة ،أما في الـدول النامية فإننا نجد أن مبررات التكتلات الإقليمية هو انعكاس للأوضاع السلبية التي مـرت بهـا هذه الدول[١] ، ومن ناحية أخرى ساهم تدهور شروط التجارة الدولية بالنسبة للمـواد الأولـية وارتفاعها بالنسبة للسلع الصناعية في خلق الحاجة لإيجاد تكتلات بين الـدول النامـية المصـدر الرئيسي للمواد الأولية بهدف تحسين موقفها التفاوضي وإيجاد صيغة تمكنها من الاستفادة من الزيادة في التجارة الدولية ، والسيطرة على موادها الأولية وتسخيرها لتطوير هياكلها الإنتاجية لتحقيق أهداف التنمية [2] .

مجلس التعاون كمنظمة إقليمية :

إن أهدف مجلس التعاون لدول الخليج العربية على النحو التالي :

١ - تحقـيق التنسيق والتكامل ولترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها .

٢ - تعمـيق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات .

٣ - وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك :

أ. الشئون الاقتصادية والمالية .

ب. الشئون التجارية والجمارك والمواصلات .

ووفقا لهذه الأهداف الشاملة ، جاءت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة ،لتضع الخطوات العملية لتنفـيذها فإن التنسيق والتكامل يتناول جوانب متعددة في المجال الاقتصادي ، الأمر الذي يستدعي وجود قنوات متعددة على المستويين الفني والإداري لاستيعاب تلك الجوانب .

---

[4] عبد ا فيظ ، على، التكامل الصناعي كأداة لتحقيق أهداف استراتيجية التنمية ، لة الإدارة العامة ، العدد ٤٣ نوفم ١٩٨٤م ، ص ٧٩.

[١] عبد ا فيظ ، على، التكامل الصناعي كأداة لتحقيق أهداف استراتيجية التنمية ، لة الإدارة العامة ، العدد ٤٣ نوفم ١٩٨٤م ، ص ٧٩.

[٢] البحارنة ، لس التعاون لدول ا ليج العربية ودوره الرائد قيق الوحدة ا ليجية ، مرجع سابق ، ص ٢١ .

وقد تصورت ورقة عمل حول العمل الخليجي المشترك المرفق في البيان الختامي للاجتماع الأول للمجلس الأعلى أن يتم تنسيق هذه الأهداف من خلال خمس لجان وزارية ولكن ما أن بدأت الخطوات العملية للتنسيق حتى ظهرت الحاجة إلى إيجاد لجان وزارية أخرى ، كما أن هذه اللجان شكلت لها لجاناً فرعية وفنية من المسؤولين والخبراء لحصر الجوانب الفنية، والإجرائية ، وإعطاء الرأي بشأنها للجنة الوزارية المعنية.

هناك حالياً أربع عشرة لجان وزارية عاملة، في إطار الشئون الاقتصادية وتعتبر هذه اللجان بمثابة قنوات تنسيق العمل التكاملي تعمل على إيجاد وسائل تنفيذ الأهداف التي تضمنها النظام الأساسي والاتفاقية الاقتصادية ، كما تتولى هذه اللجان تنفيذ القرارات والتوصيات التي يوافق عليها المجلس الأعلى والمجلس الوزاري[1].

إلى جانب ذلك فإن اللجان الوزارية تنظر إلى المبادرات والقضايا التي ترد إليها من:

- الدول الأعضاء
- اللجان الوزارية الأخرى .
- الأمانة العامة

ترفع هذه اللجان للمجلس الوزاري توصياتها بشأن القضايا التي تعرض عليها وتقوم اللجان بما يلي [2] :

١ - اقتراح السياسات ووضع التوصيات والدراسات والمشاريع التي تهدف إلى تطوير التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات واتخاذ ما يلزم بشأنها من قرارات وتوصيات .

٢ - تقديم التوصيات للوزراء المختصين لرسم السياسات الكفيلة بوضع قرارات مجلس التعاون موضع التنفيذ .

اقتصاديات دول المجلس ونظرية التكامل :

تصنف دول المجلس ضمن الدول النامية من حيث الهياكل الاقتصادية ، ويمكن أن نذكر هنا بعض المؤشرات التي تدل على ضعف تلك الهياكل .

---

(1) المرجع السابق ،ص ٢٤ .

(2) أنظر نص المادة الثانية عشرة من النظام الأساسي .

أول هـذه المؤشـرات الاعـتماد بدرجة كبيرة على مصدر واحد للدخل ، فدول المجلس أحادية الدخل ، تبلغ مساهمة قطاع التعدين في معظمها حوالي ٥٠% من الناتج الإجمالي ١٩٨٣م[1] بيـنما تقل مساهمة الصناعة عن ٧% لنفس الفترة ، كما أن حصيلة إيرادات القطاع النفطي تسيطر بشكل رئيسي على إجمالي الإيرادات العامة[2] .

المؤشـر الثانـي اخـتلال عناصر الإنتاج المتاحة حيث توضح مراجعة التركيبة الهيكلية لعناصر الإنتاج اثاراختلالات جوهرية لها انعكاسات سلبية على مسار التنمية، فبينما تتمتع دول المجلس بوفرة نسبية في الموارد المالية نجدها تعاني من نقص حاد في القوى العاملة الوطنية ، وقد استدعت برامج التنمية الاعتماد بشكل رئيسي على العمالة الأجنبية بلغ ٧٩ % فـي دولـة الإمارات العربية المتحدة، و ٦٢% في كل من دولة قطـر،٦١% ودولة الكويـت، و ٤٧% فـي المملكة العربية السعودية، و ٣٨% في سلطنة عمان ، وذلك من مجمـوع الأيدي العاملة ١٩٩٩م[3] ، وقد أدى هذا الاعتماد الكبير على العمالة الأجنبية، والمخاطـر التـي تتولد عنها إلى الاهتمام بتنمية برامج التعليم والتدريب الفني، وترشيد الاستقدام إلا أن حل تلك المشكلة يدخل ضمن حسابات الأجل الطويل على فرض استمرار الحمـاس وتوفـر الديناميكـية الإداريـة القادرة على استيعاب مخرجات برامج التدريب وتطويرها .

نظراً لحداثة برامج التنمية وتطوير أجهزة الإنتاج والتعليم والتدريب فإنه لم تتوفر لدول المجلس القدرات الإدارية الكافية ، في مجال الأعمال للقيام بالاستثمارات الإنتاجية القادرة على إحداث نقلة نوعية من مسارات التنمية[4] .

وتأتـي مشـكلة ضـيق السوق كإحدى العقبات الرئيسية التي حالت دون قيام استثمارات إنتاجـية فعالة ، فالنظر إلى حجم السكان في كل دولة على حده ، لا يتناسب والتطورات

---

[1] النشرة الاقتصادية ، العدد الأول ، الأمانة العامة لـلس التعاون لدول ا ليج العربية ، الرياض ، ١٩٨٥، ص ٢٥ .

[٢] ا رجع السابق ، ص ٣١ .

(٣) النشرة الاقتصادية ، العددالعشرين، الأمانة العامة لـلس التعاون لدول ا ليج العربية ، الرياض ، ٢٠٠٠م، ص ٣٢.

[٤] خوجكية ، مد هشام ، التكامل الاقتصادي ا ليج العر ، منشورات ، دراسات ا ليج وا زيرة العربية ، الكويت ، الطبعة الأو ، ١٩٨٤م، ص ٢٩٩.

التي حدثت في الاقتصاد العالمي الحديث ، الذي يقوم على مبدأ الوحدات الإنتاجية الكبيرة ويتطلب بالتالي أرصدة ضخمة للصرف على مجالات الأبحاث والتطوير[1].

مـن جهـة أخرى فإن ظهور التكتلات الاقتصادية الإقليمية ، التي تفرض صوراً متباينة للحمايـة فـي وجـه المنـتجات الخارجية وتضع لنفسها سياسات مشتركة إزاء علاقاتها الاقتصادية مع الدول الأخرى، تضعف القوة التفاوضية للدول الصغيرة ، وتحد بالتالي من إمكانية نمو فعالياتها الإنتاجية مما ينعكس سلبياً على فرص التنمية في تلك الدول[2] .

المحصـلة النهائية لكل هذه العوامل هي عدم إمكانية قيام تنمية صحيحة في دول المجلس بـدون تحقيق تشابك بينها، رغم الوفرة النسبية للموارد المالية ، وهذا يقود إلى حتمية قيام مجلس التعاون كمنظمة اقتصادية إقليمية لاستثمار الظروف الدولية الراهنة وتوجيه موارد الدول النامية نحو خلق قاعدة إنتاجية ذاتية تكون قادرة على تسيير عجلة الحياة الاقتصادية عندما تنضب مصادر البترول والغاز [3].

هـذه النتـيجة يعززها التشابه في السياسات الاقتصادية، التي تتبناها جميع دول المجلس بشأن تنويع مصادر الدخل ، وتشجيع مبادرات القطاع الخاص ، للإسهام في عملية التنمية وكذلـك سياسـات تطوير الموارد البشرية المواطنة لتتولى مسؤولياتها في تشغيل وإدارة كافة المرافق الاقتصادية .

خيارات التكامل في إطار المجلس

سـبق أن تمـت الإشارة إلى شمولية أهداف مجلس التعاون وما تولد عن ذلك من تشعب وكثافة القنوات الإدارية ،التي تتولى عملية التنسيق والتكامل ، ولا يمكن إهمال دور الدعم السياسي ، في تسريع عملية التكامل بين دول المجلس .

وخـيارات الـتكامل المطـروحة ستكون امتدادا لشمولية الأهداف تضع المظلة المناسبة لإمكانات تنفيذها، وقبل أن استعرض تلك الخيارات نود الإشارة إلى أن طريقة إيرادها هنا لا تعكـس ترتيـباً لأولويات التنفيذ حتى تخضع هذه للتوجهات السياسية للدول الأعضاء ومقـدرة الأجهـزة التنفـيذية فـيها على استيعاب مزيد من خطوات التكامل ، لكن تجب الإشـارة في هذا المجال إلى عاملين مهمين الأول وجود ترابط كبير بين بعض الخيارات

---

[1] ا رجع السابق ، ص ٣٠١.

[2] ا رجع السابق ، ص ٣٠١ .

[3] ا رجع السابق ، ص ٣٠٩ .

أو عناصرها ، الثاني أهمية الأثر التراكمي للخيارات في دفع مسيرة التكامل ونعني به أن تعريض وتكثيف التطبيق في قاعدة الخيارات يعطي إمكانية أكبر لتجسيد أهداف التكامل [(١)].

(أ) وضع السياسات والاستراتيجيات المشتركة :

يتيح وجود الدعم السياسي إمكانية كبيرة لتبني وتنفيذ سياسات واستراتيجيات مشتركة في المجال الاقتصادي وتشمل ما يلي[(٢)] :

١ - السياسات العامة للتنمية والإنفاق العام والسياسات النقدية .
٢ - السياسات المشتركة تجاه التفاوض والتبادل التجاري مع العالم الخارجي .
٣ - السياسات المشتركة لمواجهة الطوارئ الاقتصادية كنقص الغذاء والوقود.
٤ - سياسـات تنمـية وتطوير قدرات القطاع الخاص الإقراض ، الإعانات ، الحوافز .
٥ - الاستراتيجيات القطاعية : صناعة ، زراعة ، خدمات .

(ب) التوجيه المؤسسي :

تتطلـب عملـية التكامل توحيد القوانين والأنظمة والإجراءات في مختلف القطاعات الاقتصادية، لتوفير فرص متكافئة أمام الأفراد والمؤسسات .

كمـا تتطلب إنشاء بعض المؤسسات المشتركة، إما لضرورتها للتكامل والتحكيم التجاري أو لأهميـتها في تركيز القدرات العلمية، والفنية كمراكز البحث العلمي ومراكز التدريب في التخصصات النادرة .

(جـ) ربط البني الأساسية :

يشمل هذا الخيار مايلي [(٣)]:

١ - تكامل الطرق البرية والبحرية، بين الدول الأعضاء .
٢ - الربط الكهربائي .
٣ - تكامل الاتصالات
٤ - ربط شبكات الغاز

---

(١) المرجع السابق ، ص ٣١٢

(٢) المرجع السابق ص ٣١٣ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٣١٤

(د) المشاريع المشتركة:

يمـثل هذا الخيار جانباً مهماً في تدعيم التكامل بين الدول الأعضاء ، وضمان استمراريته ونجاحه، وهو يقوم أساساً على اختيار مجموعات من المشاريع الحيوية في مجال الصناعة أو الـزراعة أو الخدمـات يـتم تمويلها بطريقة مشتركة ويحقق توطينها ربطاً للمصالح الاقتصادية بين الدول الأعضاء [1].

الإنجازات:

وهـنا سيتم بإيجاز استعراض الخطوات التي قطعتها مسيرة التنسيق والتكامل على ضوء الخيارات التي تم ذكرها فيما سبق[2] .

ولكـن قـبل التطرق إلى الإنجازات يجب ذكر حقيقة تاريخية وهي أن علاقات التنسيق ، والتعاون ، بين دول المجلس ، قد سبقت إنشائه أي أن علاقة التكامل في إطار المجلس لم تبدأ ، وإنما جاء إنشاء المجلس ليضعها في إطار تنظيمي شامل .

(١) المواطنة الاقتصادية

تمت في هذا المجال عدة خطوات أهمها[3]:

أ. إلغاء الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعيةومنتجات الثروات الطبيعية ذات المنشأة الوطني ،والاتفاق على حد أدني وحد أعلى للرسوم على السلع الأجنبية .

ب . السماح لمواطني دول مجلس التعاون الطبيعيين والاعتباريين بممارسة الكثير من الأنشطة الاقتصادية .

ج .السماح لعدد من المهنيين والحرفيين بممارسة أنشطتهم .

د .معاملة وسائط النقل المملوكة لمواطني دول المجلس معاملة وسائط النقل المحلية من حيث الإعفاء من الرسوم والضرائب .

هـ .تنظيم تملك العقار للاستعمال الشخصي .

و .مساواة العمال في القطاع الخاص .

---

(1) ا رجع السابق ، ص ٣١٥ .

(2) نعتمد هذا ا زء على تقرير غ مطبوع عن إ ازات لس التعاون (١٩٩٥م) ص ٦٣ .

(٣)ا رجع السابق ، ص ٦٥ .

(٢) توحيد أسعار ورسوم الخدمات:

تـم وضـع نظام للتعرفة الكهربائية للاستهلاك العادي والصناعي ولائحة لتوحيد رسوم إيصال الكهرباء والماء كما اقر جـزء من رسـوم وأسعار الاتصالات وتتخـذ الترتيبات اللازمة لتطبيق أسعار المنتجات البترولية [١].

(٣) التوحيد المؤسسي :

وافقـت اللجـان الوزاريـة المخـتلفة على عدد من الأنظمة والتعليمات الموحدة في المجالات الآتية [٢] :

أ. التعليمات الخاصة بالجمارك .

ب. الأنظمة الخاصة بقطاع الزراعة : وتشمل الحجر الزراعي والبيطري ، الأسمدة والمبيدات ،الاستغلال وحماية الثروة المائية ، وتسجيل وبيع العقاقير البيطرية .

ج. التعليمات الخاصة بالموانئ .

كما قامت الأمانة العامة بإعداد المشروع الموحد للتشريع الصناعي وتتخذ الترتيبات اللازمة لإعداد دراسة لمسح القوانين ، والأنظمة التجارية بهدف توحيدها.

(٤) السياسات والإستراتيجيات المشتركة :

وافق المجلس على ما يلي [٣]:

أ. أهداف وسياسات خطط التنمية لدول المجلس .

ب. السياسة الزراعية المشتركة .

ج. الاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية .

(٥) ربط البني الأساسية :

توالـي الأمانـة العامة إجراء الدراسات اللازمة لربط البني الأساسية بين دول المجلس ، حيث انتهت دراسة عن تكامل الاتصالات بين دول المجلس وأخرى عن السكك الحديدية ، كمـا قـام فـريق عمل ميداني بدراسة استطلاعية للطريق البري المباشر وأنهت الأمانة العامة الدراسة الأولية المشتركة لتوزيع الغاز ودراسة عن خط البترول الاستراتيجي [٤] .

---

[١] ا رجع السابق ، ص ٦٨ .

[٢] ا رجع السابق ، ص ٦٨ .

[٣] ا رجع السابق ، ص ٦٨-٦٩ .

[٤] ا رجع السابق ، ص ٧٢ .

(٦) المشاريع المشتركة :

تـتخذ الترتيبات العملية لإنشاء عدد من المشاريع المشتركة التي أقرت من قبل اللجان المعنية نذكر منها [١]:

أ. شركة العروق الأصيلة للدواجن

ب. شركة إنتاج وتسويق البذور

ج. شركة إنتاج الطوب الحراري

د. المشروع المشترك لإنتاج الإطارات

وهناك مشروعات قيد الدراسة هما : شركة النقل الساحلي وشركة النقل البري .

(٧) المؤسسات المشتركة :

تتطلـب عملية التنسيق والتكامل إيجاد عدد من المؤسسات المشتركة ومن المؤسسات التي تم إنشاؤها في هذا المجال [٢]

أ. مؤسسة الخليج للاستثمار

ب. هيئة المواصفات والمقاييس لدول مجلس التعاون .

ج. ربط المكتب الفني للاتصالات بالبحرين بالأمانة العامة

(٨) التعامل مع العالم الخارجي :

تقـرر في إطار المجلس مبدأ التفاوض والتحرك الجماعي ، وقد طبق هذا المبدأ في الحالات الآتية [٣]:

أ. المفاوضات مع الجماعات الأوروبية .

ب. المباحثات الاستطلاعية مع الولايات المتحدة واليابان .

ج. الشراء الجماعي لبعض السلع الأساسية .

د. الاشتراك الجماعي في المعارض .

إن الـنظرة الموضـوعية للإنجـازات التي تمت توضح مدلول وشمولية التنسيق والتكامل، الذي تم في إطار المجلس ، وحيث أن مسيرة بهذا الشمول لا يمكن أن تتم بدون

---

[١] المرجع السابق ، ص ٧٥ .

[٢] المرجع السابق ، ص ٨٥ .

[٣] المرجع السابق ، ص ٨٥ .

مواجهـة بعـض العقـبات والمشـاكل إلا أن روح التعاون بين الأجهزة المعنية بالدول الأعضاء واللجان الوزارية،والأمانة العامة تتابع تلك المشاكل وتضع الحلول المناسبة لها.

الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون :

وقعـت الـدول الست الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية الاتفاقية الاقتصـادية الموحـدة فـي مدينة الرياض ،بالمملكة العربية السعودية بتاريخ ٨ حزيران (يونيو) ١٩٨١م . وقد تضمنت الاتفاقية[1] :

١- السماح باستيراد وتصدير منتوجات الدول الأعضاء ، ومعاملتها معاملة المنتوجات الوطنـية وإعفائهـا مـن الرسـوم ، وتعتبر المنتوجات وطنية ، إذا لم تقل القيمة المضافة الناشئة عن إنتاجها في الدول الأعضاء عن ٤٠% من قيمتها النهائية عند اتمـام انـتاجها . وعلـى الأ تقل نسبة ملكية مواطني الدول الأعضاء في المنشأة الصـناعية المنـتجة لها عن ٥١% ،ويعني ذلك قيام منطقة تجارة حرة (Free Trade Area) بين الدول الأعضاء

٢- وضع حد أدنى لتعرفة جمركية موحدة تطبق تجاه العالم الخارجي ، تطبق تدريجيا خـلال (٥) سنوات من نفاذ الاتفاقية ،وبذلك يكون المجلس قد حقق مرحلة الاتحاد الجمركي(Customs Union).

٣- تسـهيل عـبور منتوجات الدول الأعضاء فيما بينها ، وتنسيق سياساتها وعلاقاتها الـتجارية تجـاه الدول الأخرى والتكتلات الاقتصادية الإقليمية ، وحرية حركة عناصر الإنتاج بين الدول ،وبذلك يكون المجلس قد حقق مرحلة السوق المشتركة (Common Market).

٤- إقامة المشروعات المشتركة وتنسيق الخطط التنموية للدول الأعضاء ووضع سياسات موحـدة فيما يتعلق بالنفط ، وتنسيق النشاط الصناعي والتنمية الصناعية وتوزيع الصناعة فيما بين الدول الأعضاء حسب الميزات النسبية .

---

[1] دعيس، ا اعيل ، الاتفاقية الاقتصادية ا وحدة بـ دول لس التعاون والتكامل الاقتصادي . لة الدبلوماسي، العدد ، ١٩، شعبان ١٤١٨هـ ، ص (٨٥-٨٧) .

٥- الـتعاون الفني وفي مجال النقل والمواصلات ، والتعاون المالي والنقدي بما في ذلك العمـل على توحيد الأنظمة والقوانين المتعلقة بالاستثمار، للتوصل إلى سياسة استثمارية مشـتركة، وكذلـك تنسيق السياسات المالية والنقدية، للوصول إلى توحيد العملة ،وبذلك يهـدف المجلـس إلـى الوصـول إلى الوحدة الاقتصادية ،وهي أقصى مراحل التكامل الاقتصادي .

التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي ، في ظل الاتفاقية الاقتصادية

بمـراجعة تجربة التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربـية، جـاء من الأسس الرئيسية التي حددتها الاتفاقية الاقتصادية ، الموجودة لتحقيق الـتكامل الاقتصـادي بين دول المجلس ، تحرير حركة الموارد الاقتصادية ، بين الدول الأعضـاء، بإزالة كافة القيود على حركة الأشخاص والسلع ورؤوس الأموال، بالإضافة إلـى توحيد التعرفة الجمركية تجاه العالم الخارجي، وتنسيق سياستها وعلاقتها التجارية تجاه الدول الأخرى ، والتكتلات والتجمعات الاقتصادية .

ومـا ورد فـي الاتفاقية الاقتصادية يمكن تقسيمه إلى شقين فيما يتعلق بالعلاقات التجارية بالدول ، والتكتلات الإقليمية الأخرى .

الأول يتعلق بالعلاقات التجارية بين دول المجلس نفسها ، والآخر بعلاقتها التجارية بالدول والتكتلات الإقليمية الأخرى .

وبصـورة عامة يتسم التبادل التجاري بين دول المجلس بضآلته ، قياساً إلى إجمالي حجم تجارتها الخارجية وأن نسبة التجارة البينية لم تشهد تطوراً ملحوظاً خلال العشر سنوات (١٩٨٥-١٩٩٥م) حيث بقيت عند مستوى ٦% من إجمالي التجارة الخارجية [١].

وتجـدر الإشـارة إلى أن نسبة التجارة البينية لم ترتفع ارتفاعاً ملموساً بعد التوقيع على الاتفاقـية الاقتصادية الموحدة عام ١٩٨٣م حيث ارتفعت من حوالي ٤% عام (١٩٨٠-١٩٨٣م) إلـى حوالي ٨% عام ٢٠٠٠م ويمكن في واقع الأمر إرجاع قسم كبير من هذه إلى التطور الكمي، والنوعي، الذي شهدته اقتصاديات دول المجلس خلال هذه الفترة[٢].

---

[١] عزام ،هنري توفيق ، سياسات و ديات التصحيح الاقتصادي   دول لس التعاون ،الـلة الاقتصادية السعودية ، العدد (١) ١٤١٩هـ ص ٧٥ .

[١] القويز، عبد ا ،التبادل التجاري لدول الـلس   ظل التنفيذ التدر ي للاتفاقية الاقتصادية ا وحدة ، لة التعاون ، الرياض ، عدد ١٤ ،١٩٨٩م ، ص (١٣٦ –١٣٩)

الفصل الخامس

التجارة الخارجية والبينية
في مجلس التعاون لدول الخليج العربية

تعد دول مجلس التعاون الخليجي من أكثر اقتصاديات العالم انفتاحاً على العالم الخارجي لما يلي :

١- هـذه الـدول تنـتج النفط الخام الذي يمثل المكون الرئيسي لصادراتها وإيراداتها والـناتج المحلـي الإجمالـي لها . وتصدر غالبيته إلى بقية دول العالم وبخاصة الصناعي.

٢- تحصـل هـذه الـدول مقـابل عـائدات النفط على حاجتها من السلع الرأسمالية والوسيطة والاستهلاكية .

٣- نظـراً لقلـة السـكان في هذه الدول ، فإنها تعتمد كذلك على العالم الخارجي في الحصول على جميع المهارات البشرية اللازمة لتنفيذ مشروعاتها التنموية.

٤- إزداد اعـتماد هذه الدول على العالم الخارجي منذ بداية السبعينات، نظراً لارتفاع أسـعار الـنفط وتـزايد ايـراداته ، ممـا ساعدها على البدء في تنفيذ كثير من

المشروعات التنموية ، وفي مقدمتها مشروعات البنية الأساسية ، التي تم استيراد الغالبية العظمى من مكوناتها من بقية دول العالم .

وســيتم اســتعراض طبــيعة التجارة الخارجية وعلاقاتها بالتنمية ، والهياكل الاقتصادية وممــيزاتها ودورهــا فى اقتصاديات دول المجلس ، ثم نتطرق الى التجارة البينية لدول المجلس .

التجارة الخارجية والتنمية :

إن دور الــتجارة مــن حيث هي محرك التنمية في الاقتصاديات المعاصرة ،حيث يستمد أساسه النظري من نظرية التجارة الدولية الحديثة . [1]

إذ تفترض هذه النظرية أن قيام كل دولة في العالم بإنتاج وتصدير تلك السلعة التي تمتلك فيها ميزة نسبية أي تنتجها بتكلفة نسبية أقل من غيرها مع إزالة جميع العوائق الجمركية، وغير الجمركية على حركة هذه السلع هو السبيل الوحيد لتحقيق الاستغلال الأمثل لموارد هــذا العالم وزيادة الرفاه الاقتصادي لجميع الدول[٢]. فالتجارة الدولية توسع نطاق السوق وبالتالي يزداد التخصص وترتفع كفاءة استغلال الموارد،مما يؤدي بدوره إلى زيادة الدخل القومــي وارتفاع معدلات الادخار والاستثمار ،والتي تؤدي في النهاية إلى زيادة معدلات

(1) اليوسف ،يوسف خليفة ، التجارة ا ارجية والتنمية لس التعاون لدول ا ليج العربية ب الواقع والآفاق ، لة العلوم الاجتماعية خريف ، شتاء ، ١٩٩٤م ، ص ٨ .

(2) Riedel J “Trade as an engine & Growth , theany and Erdence,New york,1982 ; PP 25 – 55 in D. greenaway .

النمو الاقتصادي،ومايرافقه من تحولات هيكلية،وتطورات في المؤشرات الاقتصادية الأخرى كالمستوى العام للأسعار وتوظيف الموارد وتحقيق التوازنين الداخلي والخارجي[٣].

إلا أن الـ ـدور الـ ـذي تشير إليه النظرية التقليدية للتجارة الخارجية في عملية التنمية لم تـ ـتحقق فـ ـي كثير من الـ ـدول النـ ـامية ، فالتجارة تعرقل مشاريع التنمية الاقتصادية لأن الدول غير الصناعية تتميز هيـ ـاكل تجارتها الخارجية بما يلي[٤]: -

١- البطء المتناهي لنمو الصادرات :

الأمر الذي يخلق عوامل الاختلال وعدم التكافؤ بين صادرات المواد الأولية ، والواردات الصـ ـناعية،فالأولى يعـ ـززها الـ ـتطور التكنولوجي،والثانـ ـية يصنعها الوضع الاقتصادي المتردي، ناهيك عن بواعث التكيف الهيكلي الصعبة أمام المنافسة الدولية القوية .

٢- انخفاض معدل التبادل التجاري :

إن معدل التبادل التجاري لدولة ما، هو حاصل قسمة الرقم القياسي لصادراتها على الرقم القياسـ ـي لوارداتها ، وانخفاض هذا المعدل يحصل عندما تتراجع أسعار الصادرات نسبة إلـ ـى أسعار الواردات، مما يضطرها إلى التخلي عن كمية أكبر من صادراتها ، للحصول علـ ـى الكمـ ـية السـ ـابقة مـ ـن الصادرات ، وتشير البيانات المتوافرة إلى أن معدل التبادل الـ ـتجاري للـ ـدول النامية ، كان في حالة تراجع ، بينما كان معدل التبادل التجاري للدول الصـ ـناعية في حالة تزايد منذ الحرب العالمية الثانية ، وذلك نتيجة لانخفاض أسعار السلع الأولـ ـية صادرات الدول النامية وارتفاع أسعار السلع المصنعة صادرات الدول الصناعية وتقـ ـدر تكالـ ـيف الـ ـدول النامية الناتجة عن انخفـ ـاض معـ ـدل تبادلها التجاري ، خلال الثمانينات بأكثر من ٢٥ مليار دولار أمريكي في السنة ، الأمـ ـر الذي أدى إلى انخفاض مـ ـيزان تجارتها السلعية من حالة فائض قدره ٥٥,٨ مليار دولار عام ١٩٨١م إلى عجز قـ ـدره ١٢ مليار دولار عام ١٩٨٥م .[1] ويعود الانخفاض المذكور في أسعار الصادرات

---

[3] Riedel J , op.cit . P30.

[4] د. الردادي، مد مسلم ، التجارة ا ارجية وأطوار التمويل ا عاصر ، دار حافظ للنشر والتوزيع ، الطبعة الاو ،جدة، ١٩٩٤م، ص (١٩٦ – ٢٠٠) .

[1] اليوسف ، التجارة ا ارجية والتنمية لس التعاون لدول ا ليج العربية ب الواقع والآفاق ، مرجع سابق ، ص٩ .

الأولـية للـدول النامية إلى مجموعة من الأسباب أهمها الانخفاض في المرونة الداخلية، والسـعرية للطلـب على هذه السلع ،والتقدم التقني الذي رفع من كفاءة استخدام المواد الأولـية وطور بدائل لها ، ذلك بالإضافة إلى اتصاف أسواقها بالتنافسية ، في الوقت الذي تكـون فـيه أسـواق السلع المصنعة احتكارية،الأمر الذي يجعل التقدم التقني ينعكس في أسـواق الأولـى "السلع الأولية" على شكل انخفاض في الأسعار بينما ينعكس في أسواق الثانية "السلع المصنعة" على شكل ارتفاع في الأجور والأسعار[٢] .

٣- ضعف الحلقات الأمامية والخلفية :

إن الحلقـات الأمامـية والخلفية التي يفترض أن يوجدها قطاع تصدير السلع الأولية، لم تظهـر في أغلب الدول النامية ، فهذه الدول بقيت فيها قطاعات السلع الأولية منعزلة عن بقية القطاعات الاقتصادية، فهي لم تولد حلقات إنتاجية ،ولا حلقات استهلاكية مما أدى إلى اعتماد هذه الدول على الحلقة المالية (Fiscal linleeage) أي استخدام الحكومة لإيرادات قطـاع السـلع الأولية لتوليد النشاط في بقية القطاعات وذلك من خلال تنفيذ المشروعات التنموية المتعددة [1]

ولكـن الحلقـة المالـية لا يمكنها القيام بالدور التنموي المطلوب ما لم تكن هناك فرص اسـتثمارية نتيجة لتحقيق التنوع المطلوب، في اقتصاديات هذه الدول وإلا فإن هذا الانفاق الحكومـي قـد يـتحول إلـى نـوع من الهدر للموارد يأخذ صوراً متعددة كالتوسع في البيروقراطية والانفاق العسكري ، وهذا ما تشهد به تجربة كثير من الدول النامية [٢] .

أثر المرض الهولندي :

دلـت تجـارب بعـض الدول النامية على أن التوسع في قطاع السلع الأولية سواء كان زراعياً أو معدنياً، يؤدي إلى تراجع القطاع الصناعي، وهذا ما عرف بالمرض الهولندي (Dutch Disease) نظراً لمشاهدة هذه الآثار في هولندا بعد اكتشاف الغاز الطبيعي فيها

---

[2] Winters A. International Iconomic , Fourth Edition , Routledge,London , 1991. p .103 .

[1] اليوسف، التجارة ا ارجية والتنمية لس التعاون لدول ا ليج العربية ب الواقع والآفاق ، مرجع سابق ، ص ١٠ .

[٢] Hirshmar A. , Essays in Tresspassing , Combridge Unisesity press , London ,1981 . p , 77

فـي حقبة الستينات، ويعني المرض الهولندي باختصار أن التوسع في قطاع الصادرات الأولـية ينـتج عـنه أثران : الأثر الأول هو ما يعرف بأثر الانفاق حيث أن الزيادة في العـائدات الناتجة ، عن نمو صادرات السلعة الأولية تؤدي إلى زيادة الطلب المحلي على السـلع والخدمـات التـي لا تدخل في التجارة الدولية (non tradeables) كالإنشاءات والكهرباء والصحة،مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام لأسعار هذه السلع والخدمات وبما أن هـذه السلع والخدمات تمثل مدخلات في الصناعة التصديرية غير الأولية فإن ارتفاع أسعارها ينتج عنه ارتفاع في أسعار السلع منتجات هذه الصناعات التصديرية التي تتحدد أسعارها في الأسواق العالمية ، وبالتالي فإنها تفقد قدرتها التنافسية،وتقل أرباحها، ويتراجع إنـتاجها، وتوظـيفها للمـوارد المحلية . أما الأثر الثاني فهو يعرف بأثر حركة الموارد الإنتاجـية (Resource – movement Effect) والـذي يحـدث عـندما يكون قطاع الصـادرات الأولـية يستخدم بعض عناصر الإنتاج التي تستخدم في القطاعات الأخرى . فعـندما يتوسع إنتاج قطاع السلع الأولية فإن زيادة طلب هذا القطاع على عناصر الإنتاج تـؤدي إلى ارتفاع أسعارها ، وانتقالها من القطاعات الأخرى، وبخاصة قطاع الصناعات التصـديرية إلى قطاع السلع الأولية وذلك لتفاوت العائد في القطاعين مما يؤدي إلى تفاقم الإرتفاع في سعر الصرف الحقيقي،أي الزيادة في الأسعار النسبية للسلع التي لا تدخل في الـتجارة الذي ينتج عن الأثر الأول أثر الإنتاجية وتراجع النشاط في قطاعات الصناعات التصديرية التي تتعرض للمنافسة الدولية، ولا تستطيع تحديد أسعار منتجاتها محلياً كما هو الحال في قطاع المنتجات التي لا تدخل في التجارة الدولية [1] .

لذلك فإن أثر المرض الهولندي على الصناعات التصديرية، يعتمد على مقدرة الدولة على إعـادة سـعر الصـرف إلـى ما كان عليه قبل توسع القطاع الأولى بالإضافة إلى تقليل مصروفاتها، وعرضها للنقود وذلك من أجل السيطرة على معدل الزيادة في الأسعار .

يتضح مما سبق أنه على الرغم من أهمية قطاع الصادرات الأولية ، في عملية التنمية في الدول النامية فإن هناك اختلافاً حول ما إذا كان بالإمكان اعتبار هذا القطاع محركاً للتنمية في هذه الدول،وخاصة في ظل تواضع الانجازات التنموية الغالبية لدول النامية حتى وقتنا

[1] Nearly , J . and Wijnbergen . Natural Reaources the macroecomy , Oxford : Basil Blaclewell. 1986. P (52-59) .

الحاضـر، إن نجاح قطاع الصادرات الأولية في القيام بدور المحرك لعملية التنمية يعتمد علـى توافر شروط مرتبطة بالقطاع نفسه وشروط مرتبطة بالبيئة المحيطة به ، فالشروط المـتعلقة بالقطـاع نفسه تشمل ارتفاع معدلات نمو هذا القطاع وزيادة للعمالة واستخدامه للمدخـلات المحلـية بدل الواردات واستثمار عائداته بصورة منتجة واعتماده على التقنية المتطورة .أما الشروط المتعلقة بالبيئة المحيطة به فتشمل على وجود بنية أساسية متطورة ومؤسسات فعالة وموارد بشرية ذات مهارات ملائمة [2].

دور التجارة الخارجية في اقتصاديات دول المجلس

تعتـبر اقتصاديات دول المجلس من أكثر اقتصاديات العالم انفتاحاً على العالم الخارجي ، حيث أن التجارة الخارجية ، (الصادرات + الواردات) تمثل في هذه الدول أكثر من ٨٠% مـن الـناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٠ م في الوقت الذي لا تزيد فيه هذه النسبة في المتوسـط عـن ٥٠% في بقية الدول العربية و ٤٥% في الدول الصناعية . وتعود هذه الأهمـية للقطاع الخارجي في دول المجلس إلى اعتمادها الكامل على النفط الخام كمكون رئيسـي للصـادرات ذلـك بالإضـافة إلى دوره المهم في الناتج المحلي الإجمالي وفي الإيرادات العامة لها . فهذه الدول تعتمد على العالم الخارجي لبيع أغلب منتجاتها من النفط وتستخدم عائداته للحصول على أغلب حاجاتها من السلع الاستهلاكية والرأسمالية والتقنية المتطورة والغذاء والسلاح وغيرها من باقي دول العالم،وبخاصة الدول الصناعية منها ، وبالتالـي فـإن اقتصاديات هذه الدول تمثل نموذجاً بارزاً للاقتصاد الذي يعتمد على سلعة أولـية موجهـة للتصدير وتستخدم إيراداتها أو العملة الأجنبية المتولدة من بيعها للتصدير الاقتصادي في بقية القطاعات . [1]

وسيتم تسليط الضوء على التجارة الخارجية في اقتصاديات دول المجلس وذلك من محاولة الإجابـة علـى مجموعة من التساؤلات أهمها : ما أثر التطورات التي حصلت في العقد الماضي وحتى وقتنا الحالي على النمو الاقتصادي ونمو دخل الفرد ؟ هل حصلت تحولات في الهياكل الاقتصادية لدول المجلس ؟ وماذا عن الصناعات التحويلية؟ .

---

[2] اليوسف ، التجارة ا ارجية والتنمية لمس التعاون لدول ا ليج العربية ب الواقع والآفاق، مرجع سابق ، ص ١٢ .

[1] اليوسف، التجارة ا ارجية والتنمية لمس التعاون لدول ا ليج العربية ب الواقع والآفاق ، مرجع سابق ، ص ١٢ .

١- النمو الاقتصادي :

يشـير الجدول التالي إلى كل من الناتج المحلي الإجمالي، ومتوسط دخل الفرد، بالأسعار الجاريـة في مجلس التعاون الخليجي للفترة (١٩٧٦م – ١٩٩١م) يمكن تقسيم هذه الفترة إلى ثلاث فترات فرعية هي الفترة الأولى (١٩٧٦م – ١٩٨١م) ، الفترة الثانية (١٩٨١م – ١٩٨٦م) والفـترة الثالثة (١٩٨٦م – ١٩٩١م) وذلك لأسباب تتعلق بطبيعة التطورات الاقتصادية في كل فترة .

جدول رقم (١)

تطورات كل من الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد لدول

مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة ١٩٧٦م – ١٩٩١م[1]

(مليون دولار أمريكي / الأسعار الجارية)

البيـــان	١٩٧٦م	١٩٨١م	١٩٨٦م	١٩٩١م	معدلات النمو		
الناتج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي)	٧٩٩٩٩	٢٣١٤٧٧	١٢٨١٣٨	١٨١٣٢	٢١,٢	١١,٨	٦,٩
متوسط دخل الفرد (دولار أمريكي)	١١١٠٢	١٩٣٨٨	١٠١٠٩	١٠٩٥٩	١١,١	١٣,٠	١,٦

ويتضـح من الجدول المذكورأعلاه أن الناتج المحلي الإجمالي قد حقق نمواً مرتفعاً خلال الفترة الأولى يعادل ٢١,٢% في السنة ويعود هذا النمو المرتفع إلى التغير الذي طرأ على أسـعار الـنفط عامـي ١٩٧٣م و١٩٧٩م وأدى إلى ارتفاعها من دولارين للبرميل عام ١٩٧٣م إلى أكثر من ٣٠ دولار للبرميل عام ١٩٨٠ .

[1] النشرة الاقتصادية ، العدد السابع ، الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الرياض ، ١٩٩٢م ،ص ٢٦.

وقـد نتج عن هذا الارتفاع في أسعار البترول زيادة الإيرادات النفطية لدول المجلس من ٤٧٠٨٧ ملـيون دولار عام ١٩٧٦ إلى ١٥٧٨٠٠ مليون دولار عام ١٩٨١ ، أي بزيادة سـنوية قدرهـا ٢٤,١% مما ساعد دول المجلس على البدء في تنفيذ مشروعاتها التنموية المـتعددة ، وأما في الفترة الثانية منذ تراجع الناتج المحلي الإجمالي ، بمعدل سنوي قدره ١١,٨% وذلـك لعدة أسباب : من أهمها السياسات التي اتبعتها وكالة الطاقة الدولية والتي نـتج عنها انخفاض إنتاج دول المجلس من النفط ، من ١٣٥٧٠ ألف برميل في اليوم عام ١٩٨١م إلـى ٩٢١٥ ألـف برميل في اليوم عام ١٩٨٦م أي بانخفاض قدره ٧,٧% في السنة، كما انخفضت أسعار النفط من ٣٠,٥ دولار للبرميل عام ١٩٨٠م إلى ١٣,٧ دولار للبرمـيل عـام ١٩٨٦م.[2] ونتـيجة لذلك تراجعت الإيرادات النفطية لدول المجلس من ١٥٧٨٠٠ ملـيون دولار عام ١٩٨١ إلى ٢٧٣٥٢ مليون دولار أمريكي عام ١٩٨٦ [1]. أي بانخفـاض سنوي قدره ٣٥% .وقد أدى هذا التراجع في الإيرادات النفطية إلى ظهور العجـز فـي الموازنـات العامـة لدول المنطقة ولأول مرة منذ بداية الطفرة النفطية في منتصـف السبعينات مما دفع هذه الدول إلى اتباع مجموعة من السياسات لترشيد الإنفاق، وقد أدت هذه السياسات والانخفاض في الإيرادات النفطية ، إلى تراجع النشاط الاقتصادي في دول المجلس مما يتضح في الأرقام الـواردة في الـجدول رقم (١) .

وفي الفترة الثالثة (١٩٨٦م – ١٩٩١م) نرى مرة أخرى الدور الرئيسي الذي يلعبه النفط عائداته محركاً للنشاط الاقتصادي في هذه الدول ، فقد شهدت هذه الفترة استقرار نسبياً في أسعار النفط دون الـ ٢٠ دولار للبرميل، نتيجة لاتفاق دول الأوبك على توزيع حصص الإنـتاج عـام ١٩٨٦م مما أدى إلى زيادة الإيرادات النفطية لدول المجلس من ٢٧٣٥٢ ملـيون دولار عـام ١٩٨٦ إلـى ٩٦٥٥٢ مليون دولار عام ١٩٩١ مما ساعد على نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس خلال هذه الفترة [2].

استنتاجات :

---

[2] اليوسف، التجارة ا ارجية والتنمية لس التعاون لدول ا ليج العربية ب الواقع والآفاق ، مرجع سابق ، ص ١٤ .

(١) النشرة الاقتصادية ، العدد السابع ، مرجع سابق ، ص٣٢.

(٢) ا رجع السابق ، ص ٣٣ .

إن التحليل السابق لأثر التجارة الخارجية على اقتصاديات دول المجلس يقودنا إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها ما يلي :

١- لقد كانت الصادرات النفطية لدول المجلس هي المحدد الرئيسي لمستوى النشاط الاقتصادي في هذه الدول ، فعندما كانت أسعار النفط وإيراداته في ارتفاع انعكست في صورة إيجابية على المؤشرات الاقتصادية ، كالنمو الاقتصادي والميزان التجاري والموازنة العامة للدولة، كما حصل في حقبة السبعينات والنصف الأخير من الثمانينات ، وبالمقابل عندما تراجعت قيمة الصادرات النفطية لانخفاض أسعار النفط والكميات المنتجة منه خلال النصف الأول من الثمانينات ، كان لهذا التراجع آثار سلبية على جميع القطاعات الاقتصادية لهذه الدول مما أدى إلى ظهور العجز في الموازنات العامة والموازين التجارية ، وتحقق معدلات نمو سالبة في كل من الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد، وتأجيل الكثير من المشروعات الاستثمارية المقترحة ، وتقليص الكثير من المشروعات القائمة ، ونتيجة لذلك فإن النفط في هذه الدول ليقوم فعلاً بدور المحرك لجميع النشاطات الاقتصادية[1] .

٢- ظل القطاع النفطي في هذه الدول منعزلاً عن بقية القطاعات ،ولكن حكومات دول المجلس استطاعت من خلال السياسات المالية الحلقة المالية أن تنفذ أغلب مشروعات البنية الأساسية ، وأن تنشيط القطاعات الأخرى وبخاصة الخدمية والتوزيعية ، غير أن القطاعات السلعية بقيت معتمدة على القطاع النفطي ، وما زالت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي ، وفي استخدام العمالة في دول المجلس محدودة ، ونتيجة لذلك ظلت صادرات هذه الدول متركزة في النفط الخام والغاز الطبيعي ، ولقد نتج عن هذا التركز في الصادرات كثير من التذبذب في إيرادات هذه الدول كما تشهد بذلك حقبة الثمانينات الأمر الذي انعكس بصورة سلبية على المسار التنموي لها [2].

---

[1] الردادي ، التجارة الخارجية واطوار التمويل المعاصر ، مرجع سابق ، ص (٢٠٤-٢٠٥) .
[2] المرجع السابق ، ص (٢٠٥-٢٠٦) .

٣- شهدت حقبة الثمانينات انخفاضاً في معدل التبادل التجاري لدول المجلس حيث أن سعر النفط الحقيقي ،حاصل قسمة سعر النفط الاسمي بالأسعار القياسية لصادرات الدول الصناعية علماً أن سنة الأساس هي ١٩٧٤م قد انخفض من ١٧,٢ دولار للبرميل عام ١٩٨٠م إلى ٦,٤ دولارات للبرميل عام ١٩٨٩م [3]، وقد نتج هذا الانخفاض في الأسعار عن زيادة العرض من قبل الدول غير الأعضاء في الأوبك وتراجع الطلب ، وزيادة كفاءة استغلال النفط في الإنتاج الاستهلاك .

٤- لقد تعرضت دول المجلس لظاهرة المرض الهولندي وبخاصة في النصف الأول من حقبة الثمانينات كان له أثر سالب على تطور القطاع الصناعي في هذه الدول.

٥- لقد تراكمت لدى دول المجلس عائدات كبيرة من النفط ، غير ان غياب الفرص الاستثمارية المنتجة بسبب القيود الاقتصادية، وما تعانيه من صغر حجم السوق جعلها تتجه إلى الإنفاق غير المنتج ، كالتوسع المفرط في الجهاز الحكومي وفي الخدمات الاجتماعية والتسلح والإفراط في الواردات الاستهلاكية ، وبالتالي فإن الدرس من هذه التجربة هو أن التنمية الفعلية لن تتحقق في هذه الدول بتوافر العمالة الأجنبية والمدخرات المحلية وحدها ، حيث أن هذه العوامل ضرورية ولكنها ليست بكافية ، فلابد لنجاح الجهود التنموية من توافر فرص استثمارية منتجة وأسواق واسعة ومهارات بشرية متطورة ، وهذه أمور لايمكن تحققها إلا في ظل التكامل الاقتصادي الخليجي ، الذي يساعد على إزالة الازدواجية في المشروعات الصناعية ، ويرفع من كفاءة استغلال الموارد البشرية والمادية ، ويقوي الموقف التفاوضي لدول المنطقة ويمكنها من الحصول على التقنية المتطورة ، ويفتح أمامها أسواق الدول الصناعية ويقود في النهاية إلى تطورها الصناعي وما ينتج عنه من تحولات في هياكلها الاقتصادية [1].

تعميق الدور التنموي للتجارة الخارجية :

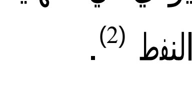
---

(٣) النشرة الاقتصادية ، العدد الثامن ، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الرياض ، ١٩٩٣م ، ص ٣٧ .

(١) اليوسف، التجارة الخارجية والتنمية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية بين الواقع والآفاق ، مرجع سابق ، ص١٧-١٨.

(٢) النشرة الاقتصادية ، العدد الثامن ، مرجع سابق ، ص ٢٢ .

لقد اتضح مما سبق الدور الرئيسي الذي يلعبه قطاع التجارة الخارجية،في اقتصاديات دول المجلـس ، والذي تمثل في توليد العملة الأجنبية والمدخرات المحلية ،التي استثمرتها دول المـنطقة لتنفـيذ كثـير من المشروعات التنموية ، وأهمها مشروع البنية الأساسية التي اكتملـت فـي الغالـب ، غير أن هذه العائدات من الصادرات النفطية لم تحقق كثيراً من الأهـداف التـنموية المتوقعة منها والتي يأتي في مقدمتها التنويع في الهياكل الاقتصادية لـدول المجلـس ، وما يتبعه من تنويع في الصادرات والإيرادات ، وبالتالي تحقيق نمو يؤدي في النهاية إلى تقليل اعتماد هذه الدول على غيرها ، ويؤهلها لمواجهة عصر ما بعد النفط [2].



واقع التجارة البينية :

تمـثل العلاقـات الاقتصادية ،بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، واحدة من السـمات والمـبادئ الأساسية التي استهدفها قيام مجلس التعاون . ولذلك فإن سعي دول المجلـس لتحقيق التكامل فيما بينها في هذا الإطار لا يتوقف . ولكن الأمر مع ذلك يحتاج إلـى مراجعة من آن إلى آخر لمعرفة الصورة على حقيقتها، وتعد مسألة مراجعة التجارة البينـية لدول مجلس التعاون ضرورة بالنظر إلى واقعها ومحاولة استشراف آفاق تطورها فمـن غـير المقبول أن تتراجع التجارة البينية لدول المجلس ، في الوقت الذي ترتفع فيه وارداتهـا من باقي دول العالم، وكما أن اقتصاديات دول مجلس التعاون تنافسية لم تحقق هدفها التكاملي ، ولذلك فإن المواجهة تتطلب توحيد السياسات التجارية الخارجية .

وتعتـبر التجارة الخارجية واحدة من أهم مرتكزات التنمية الاقتصادية فمن خلالها تحقق الدول التكامل الاقتصادي ، وتسد فجوة الموارد فيما بينها ، حيث تنقل عناصر الإنتاج من سـلع وخدمـات من الدول التي تتمتع بوفرة نسبية من هذه العناصر تصدير إلى المناطق ذات الوفـرة النسبية الأقل استيراد . ويمكن القول بأن قدرة الاقتصاد على الاستغناء عن التجارة والاعتماد على القدرات الذاتية،تتناسب طردياً مع وفرة الموارد المحلية والمتاحة ،

فالاقتصاد الذي يمتلك موارد أكثر تنوعاً تقل أهمية التجارة الخارجية في مجمل أنشطته ، والعكس صحيح . [1]

وعلى الرغم من سعي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى تحرير تجارتها البينية وتوحـيد سياسـاتها التجارية مع العالم الخارجي ، فإن انجازاتها في هذا المجال ما زالت متواضعة ففي حين وصلت واردات دول مجلس التعاون لدول مجلس الخليج العربية عام ١٩٩٥م إلى ٩٩,٩ مليار دولار ، فإن نسبة الاستيراد من مصادر خليجية لم تتجاوز ٥,٧ مليار دولار أو ما نسبته ٥,٧% من مجمل وارداتها أنظر جدول رقم ٢ .

ويشـير جـدول رقم (٢) إلى أن سلطنة عمان تعد العضو الأكثر استيراداً لمنتجات باقي أعضاء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

فقـد بلغـت قـيمة وارداتها من باقي دول المجلس ١٧٤٥,٢ مليون دولار أمريكي أو ما نسـبته ٣٧,٧% من مجمل وارداتها خلال عام ١٩٩٥م أما المملكة العربية السعودية،فتعد مـن اقـل الـدول استيراداً لمنتجات باقي دول المجلس التعاون الخليج العربية ، حيث لم تـتجاوز وارداتهـا من باقي دول المجلس ٧٥٣,٦ مليون دولار أو ما قيمته ٢,٧% من مجمل الواردات .

وتأتي دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثانية، بعد السعودية من حيث ضعف أو تدني نسبة الاستيراد من دول مجلس الخليج العربية ، فخلال عام ١٩٩٥م لم تستورد دولة الإمـارات العربية المتحدة من منتجات باقي دول مجلس التعاون بأكثر من ١٩٨٩ مليون دولار أو ما نسبته ٧,٩% من مجمل وارداتها خلال تلك السنة والتي وصلت إلى ٢٣,٥% مليار دولار ، أن نسبة ما استوردته كل من قطر، والكويت ، والبحرين ، من أسواق باقي دول مجلـس الـتعاون لـدول الخليج العربية فقد بلغت ١٣,٠% ، ٩,٧ % ، ٨,٣% من مجمل واردات كل منها على الترتيب .

---

[1] ا نشرة ركز الاستشاري للاستشارات والتمويل والتكامل الاقتصادي بـ دول لس التعاون ا ليجي ، الرياض ، العدد العاشر ، ١٩٩٩م،ص٧.

جدول رقم (٢) : الأهمية النسبية لتجارة دول مجلس التعاون الخليجية خلال عام ١٩٩٥[1]

الدولة	ناتج محلي إجمالي			الصادرات			الواردات		
	مليار دولار أمريكي	النسبة المئوية من%		مليار دولار أمريكي	النسبة المئوية من%		مليار دولار أمريكي	النسبة المئوية%	
		الخليجية	العربية		الخليجية	العربية		الخليجية	العربية
الإمارات	٤٤,٦١	١٨,٤٥	٧,٧٤	٣٣,٢٢	٢٧,٥٩	١٩,٨٤	٢٥,٨٧	٣٥,٤١	١٨,٢٥
البحرين	٥,٣٦	٢,٢٣	٠,٩٣	٤,٠٦	٣,٣٧	٢,٤٣	٤,٠٩	٥,٦٠	٢,٨٩
السعودية	١٣٥,٩٩	٥٦,٥٣	٢٣,٦	٥٧,٨٣	٤٨,٠٢	٣٤,٥٤	٢٧,٧٧	٣٨,٠٠	١٩,٥٨
عمان	١٥,٢٣	٦,٣٣	٢,٦٤	٦,٣٤	٢,٢٧	٣,٧٩	٤,٥٩	٦,٢٨	٣,٢٤
قطر	٨,٣٨	٣,٤٨	١,٤٥	٤,٢٨	٣,٥٥	٢,٢٥	٢,٣٧	٣,٢٦	١,٦٨
الكويت	٣٠,٩٨	١٢,٨٨	٥,٨٣	١٤,٦٧	١٢,٢٠	٨,٧٧	٨,٣٧	١١,٤٦	٥,٩١
مجلس التعاون	٢٤٠,٥٥	١٠٠,٠٠	٤١,٧٥	١٢٠,٤٢	١٠٠,٠٠	٧١,٩٢	٧٣,٠٨	١٠٠,٠٠	٥١,٥٤
الدول العربية	٥٧٦,١١		١٠٠,٠٠	١٦٧,٤٥		١٠٠,٠٠	١٤١,٧٧		١٠٠,٠٠

جدول رقم (٢)

[1] النشرة الاقتصادية ، العدد الثا عشر ، الأمانة العامة لدول لمس التعاون ا ليجي ، الرياض ، ١٩٩٧م ، ص ٤٢.

حجم وتطور التجارة البينية:

يبين الجدول رقم (٣) تطور التجارة البينية لدول المجلس للسنوات ١٩٨١م، و١٩٨٨م، و ١٩٩٥م، ويتضح من هذا الجدول أن اتجاهات التجارة البينية متماثلة مع اتجاهات التجارة الخارجـية الإجمالية منذ بداية الثمانينيات، وحتى منتصف التسعينيات، وأن كانت معدلات نمو الأولى هي أقل من معدلات نمو الأخيرة . ففي الفترة مابين عامي ١٩٨١م و١٩٨٨م، وهـي الفـترة التي تراجعت فيها الإيراداد النفطية والتجارة الخارجية الإجمالية نرى أن الـتجارة البينية انخفضت من ١٠٢٣٣ مليون دولار عام ١٩٨١م إلى ٨٦٤٣ مليوناً عام ١٩٨٨م، أي أن الـنمو كـان نمـواً سنويا سالباً قدره ٢,٤ % ، وفي الفترة الثانية عندما تحسـنت أسـعار الـنفط وحققت التجارة الخارجية الإجمالية نمواً موجباً ازدادت التجارة البينـية مـن ٨٦٤٣ مليون دولار عام ١٩٨٨ إلى ٩٩١٠ مليون دولار عام ١٩٩٥، أي بمعـدل نمـو سـنوي يعـادل ١,٩ % ، وهو معدل منخفض مقارنة بمعدل نمو التجارة الخارجية الإجمالية خلال الفترة نفسها ، والذي كان يعادل ٨,٨ % في السنة . وسبب هذا الـنمو المتواضـع تحرير حركة السلع والخدمات بين دول المنطقة نتيجة توقيع الاتفاقية الاقتصـادية الخليجـية الموحـدة . ذلك بالإضافة إلى حصول بعض التنوع في الهياكل الاقتصادية لدول المجلس .

غير أن أهم مايشير إليه الجدول رقم (٣) هو تواضع حجم التجارة البينية لهذه الدول سواء من حيث نسبتها إلى التجارة الخارجية الإجمالية أو إلى الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول فعلى سبيل المثال ، تفاوتت نسبة التجارة البينية لهذه الدول إلى إجمالي تجارتها الخارجية بين أعلى قيمة لها عام ١٩٨٨م يعادل ٨,٨% وأقل قيمة لها عام ١٩٨١م يعادل ٤,٥ % ، وهـذه نسـب تعتبر منخفضة . أما نسبة التجارة البينية إلى الناتج المحلي فقد تفاوتت بين أعلـى قـيمة لهـا عام ١٩٩٥م يعادل ٦,٤ % وأقل قيمة لها عام ١٩٨١م يعادل ٤,٤% ولاشك في أن بقاء هذه النسب منخفضة على الرغم من إزالة الحواجز الجمركية بين هذه الدول منذ عام ١٩٨١م يعني أن ضعف التجارة البينية بينها ليس سببها التعرفة الجمركية وحدهـا. بل إن هناك معوقات أخرى،لابد من معرفتها وعلاجها إذا أريد لاقتصاديات هذه الـدول أن تحقق أهدافها التنموية المتعددة. وجدير بالذكر أن جزءاً كبيراً من هذه التجارة البينية المتواضعة بين دول المجلس قد لا يكون نتيجة تبادل السلع ذات المنشأ الوطني، بل

إنـه يمـثل إعـادة تصدير سلع مستوردة من الدول الصناعية كحالة دولة الإمارات، أو صـادرات الـنفط الخام من السعودية، إلى البحرين للتكرير ، وبالتالي فإن واقع التجارة البينـية في المنتجات الوطنية هو أكثر تواضعاً مما تشير إليه الأرقام الواردة في الجدول رقم (٣) .

الجدول رقم (٣)

تطور التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي

١٩٨١م-١٩٩٥م (مليون دولار أمريكي)(١)

	١٩٨١م	١٩٨٨م	١٩٩٥م	معدل النمو السنوي (%)	
				١٩٨١م-١٩٨٨م	١٩٨٨م-١٩٩٥م
الصادرات البينية	٥٦٠٣	٥٤٠٨	٤٩٩١	٠,٥-	١,١-
الواردات البينية	٤٦٣٠	٣٢٣٥	٤٩١٩	٥,١-	٥,٩
التجارة البينية	١٠٢٣٣	٨٦٤٣	٩٩١٠	٢,٤-	١,٩
الصادرات البينية/ إجمالي الصادارات (%)	٣,٣	٩,٩	٤,٧	-	-
نسبة الواردات البينية/ إجمالي الواردات (%)	٧,٧	٧,٥	٦,٧	-	-
التجارة البينية/ التجارة الخارجية (%)	٤,٥	٨,٨	٥,٥	-	-
التجارة البينية / الناتج المحلي الإجمالي (%)	٤,٤	٦,٣	٦,٤	-	-

عوائـق الـتجارة البينـية : وعلى الرغم من تكريس دول مجلس التعاون الخليج العربية لفوائـض النفط، التي تراكمت في أواخر الثمانينات،لتعزيز قواعد الإنتاج وتنويع مصادر الدخـل[1] ، ومامترتـب على ذلك من تطور الصناعات الخليجية وتزايد الإنتاج الخليجي

(١) النشرة الاقتصادية ، العدد الثا عشر ، ا رجع السابق ، ص ٤٧.

(٢) ا جي، طايل ، التجارة البينية ا ليجية واقعها وسبل تطويرها ، أفاق ا ستقبل ، العدد السادس، مارس ٢٠٠٠ ، ص ٤٤ .

النفطـي، ولكن حجم التجارة البينية الخليجية لم يرقى إلى مستوى طموحات دول المجلس الأمـر الذي يشير إلى وجود معوقات تحول دون أنسياب السلع بين هذه الدول ، وتتحكم الدول بتجارتها مع الدول الأخرى من خلال الأنظمة والقوانين التي تشركها بهدف كبح أو زيادة تجارتها مع دول ما أو من سلعة ما، ووفقاً لاتفاقيات وقوانين منظمة التجارة العالمية فـإن مـثل هـذه الممارسات تعد غير شرعية مع وجود بعض الاستثناءات فأية معاملة تميـيزيه سـلبية تـزيد من عوائق التجارة ضد منتجات أي من الدول الأعضاء تعد أمراً مرفوضـاً أمـا إذا كانت هذه المعاملة إيجابية تحد من عوائق التجارة فإن قوانين منظمة الـتجارة العالمـية تلزم الدول المعنية بتعميم مثل هذه المعاملة على منتجات جميع الدول الأعضاء [1].

وقـد اسـتثنت المـنظمة مـن هـذا المبدأ السلع ذات الآثار السلبية على الصحة أو تلك المرفوضـة مـن الناحـية الدينية ، مثل السجائر والمشروبات الروحية ، واستثنت الدول والتجمعات الاقتصادية والسياسية والإقليمية مثل الدول العربية ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية [2].

ومـن مـنظور المعاملة التمييزية ، يمكن القول أن جميع الدول الخليجية في تعاملها مع منـتجات باقـي الـدول الأعضاء في مجلس التعاون [3] لا تتعامل أي منها سلبياً مع هذه المنـتجات ولكـن وجـود التعرفة الجمركية أو فرضها على المنتجات الوطنية الخليجية يسـاوي بيـن هذه المنتجات ومثيلاتها غير الخليجية في أسواق الدول الأعضاء وبالتالي يفقدهـا بعض الميزات التنافسية ويحد من الإقبال عليها كما أن نسبة القيم المضافة محلياً اللازمة لتحديد المنتجات الوطنية والتي تبلغ ٤٠% تعتبر مرتفعة في اقتصاديات تفتقر إلى كل عناصر الإنتاج عدا الطاقة ورأس المال [4].

---

(١) ا رجع السابق ، ص ٤٥ .

(٢) ا رجع السابق ، ص ٤٥-٤٦ .

(٣) ا رجع السابق ، ص ٤٦ .

(٤) البحطـيطي، عبدالرحـيم ، دور التجارة البينية لدول لس التعاون ا ليجي دعم ا يزة التنافسية ، مؤ ر اقتصاديات دول لس التعاون ، جامعة ا لك فيصل ، كلية العلوم الادارية والتخطيط ، ١٤٢١هـ ، ص٢٣١.

ومن معوقات التجارة البينية بين دول المجلس غياب السياسة التجارية الموحدة فعدم توحيد هذه الدول لسياساتها التجارية مع العالم الخارجي الأمر الذي يضع الواردات من منتجات الـدول الخليجية في وضع تنافسي غير متكافئ مع مثيلاتها الأجنبية في البلد الخليجي المعنـي بالاسـتيراد باسـتثناء توحيد مواصفات بعض السلع والاستيراد المشترك لسلع أخـرى، فـإن دول المجلس ما زالت تتنافس فيما بينها على الأسواق الخارجية في جانبي الاستيراد والتصدير، وتتعامل مع منظمة التجارة العالمية كدول منفصلة ،وليس كمجتمع اقتصـادي وتفـرض كل منها على وارداتها تعريفات جمركية تختلف عما تفرضه باقي دول المجلـس كمـا أن اهـتمام كل هذه الدول ينصب على منتجاتها الوطنية وليس على منـتجات دول المجلس الأخرى ، عند وضع السياسة التجارية الخارجية والتفكير بحماية الصناعات الناشئة[1]

إن غـياب السياسـة التجارية الموحدة قد يكون واحد من أهم العقبات التي تواجه التجارة البينية الخليجية ، فالتعامل المنفصل مع منظمة التجارة العالمية يضعف الوضع التفاوضي للـدول المعنـية ، ويحد من قدرة دول المجلس على توحيد سياساتها التجارية وخاصة ما يـتعلق منها بالتعريفات الجمركية ، على السلع المستوردة من العالم الخارجي ومن شأن النظرة المحلية للمنتجات الوطنية أن تحد من الوضع التنافسي للصناعات الخليجية وبالتالي تقلل من أهمية هذه الصناعات وتعوق مسيرة التكامل الاقتصادي بين دول المجلس في ظل تماثل الهياكل الإنتاجية ، لاقتصاديات دول المجلس من حيث حاجاتها إلى عناصر الإنتاج عـدا الطاقة ورأس المال ، وكنتيجة لما أسلفناه من سياسات تجارية اتجهت استثمارات الدول الخليجية نحو صناعات تنافسية، بدلا من اتجاهها نحو صناعات تكاملية الأمر الذي زاد من تشبث كل دول المجلس بحماية صناعاتها الناشئة، خوفاً من خسارة المنتجين علماً بأن الخسائر المرتبطة بعدم حماية الصناعات الوطنية الناشئة، هي خسائر اقتصادية فقط ، فـي حيـن تعتبر منافع تحرير التجارة البينية الخليجية وتحقيق التكامل الاقتصادي دائماً اقتصـادياً وأمنـياً واجتماعياً[2] كما تعاني التجارة البينية الخليجية من معوقات أخرى قد تكـون فـي معظمها نتاجاً مباشراً أو غير مباشر للمعوقات سالفة الذكر. فباعتمادها على

---

[1] ا رجع السابق ، ص ٢٣٤ .

[2] ا جي ، التجارة البينية ا ليجية واقعها وسبل تطويرها، مرجع سابق ، ص ٤٧ .

عناصـر ومدخـلات الإنتاج الأجنبية تصبح تكاليف الإنتاج في دول المجلس أعلى من مثـيلاتها خـارج هذه الدول فقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن هامش الزيادة في تكلفة إنشـاء الصـناعات الخليجـية على مبدأ تسليم المفتاح تزيد بنسبة ٣٠% ٦٠% من تكلفة إنشـاء مثـيلاتها في الاتحاد الأوربي وبطبيعة الحال فإن ارتفاع تكاليف الإنتاج يضعف الوضـع التنافسي للمنتجات الخليجية أمام مثيلاتها غير الخليجية ويقود الجهات المعنية في دول المجلس إلى التدخل وحماية المنتجات الأمر الذي يعوق حركة التجارة ويعوق مسيرة التكامل الاقتصادي [1].

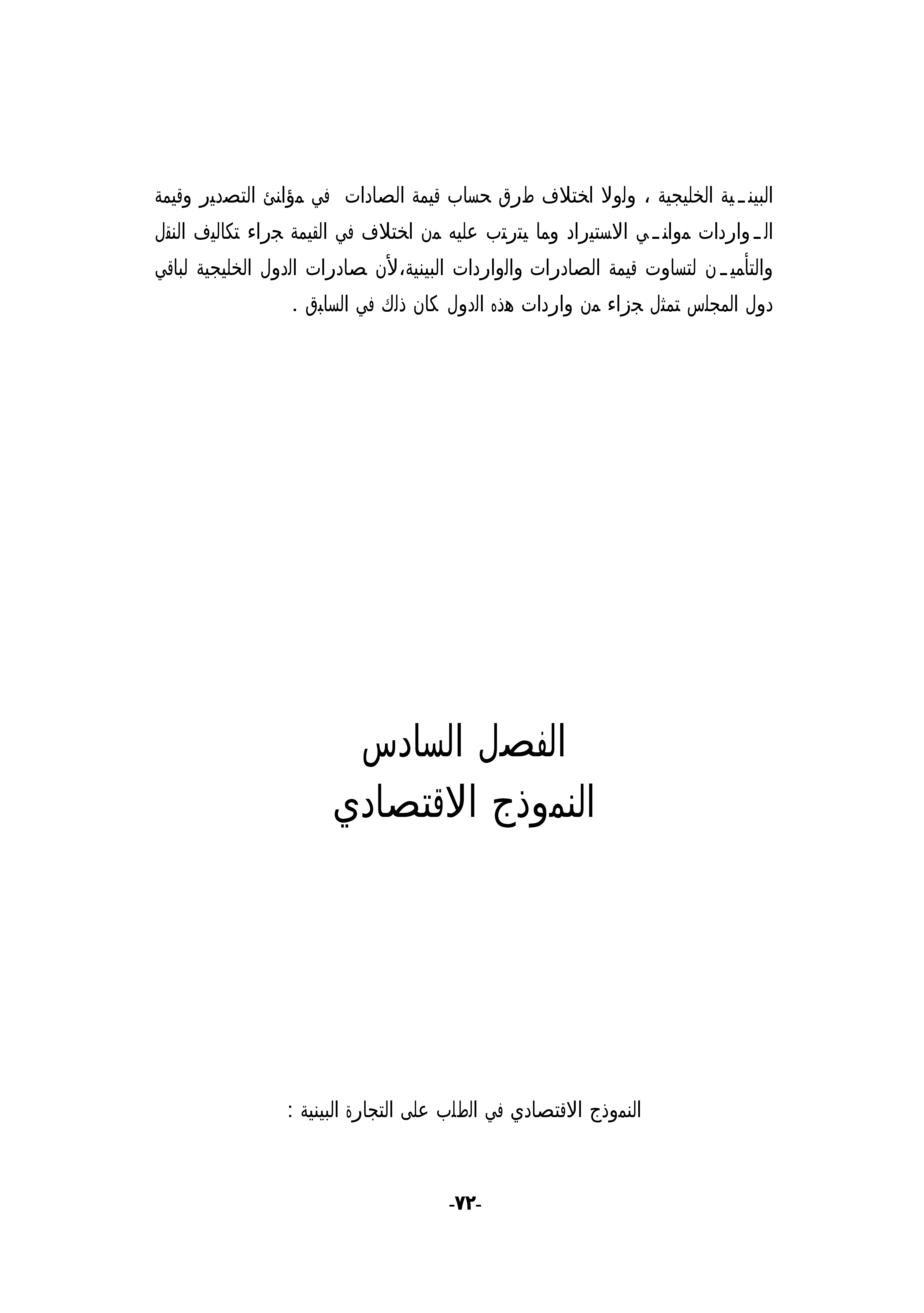
ومـن المعوقات الأخرى تلك المرتبطة بعدم توفير البيانات والإحصاءات التجارية الدقيقة فـي الوقت المناسب لاتخاذ قرارات الإنتاج والتسويق ، وتلك المتعلقة بالنقل مثل التأخير المرتـبط بإجراء العبور بين الدول جراء تأشيرة العبور ، وتفتيش الحمولات في مراكز الحدود، وغيرها من الإجراءات المعوقة والمكلفة مثل سير الشاحنات في قوافل . ان من شـأن مـثل هـذه المعوقات أن تزيد من تكليف البضائع والمنتجات العابرة ، وبالتالي تضعف من وضعها التنافسي أمام مثيلاتها غير الخليجية [2].

التخاص من العوائق :

ولـزيادة التجارة البينية الخليجية لابد لدول الخليج العربية من إزالة أو الحد من معوقات هـذه التجارة من خلال توحيد سياستها التجارية الخارجية وتحرير تجارتها البينية، ولابد لها من إعادة هيكلة وحدات الإنتاج في اقتصادياتها بالتوسع في استغلال الثروات الطبيعية غير النفطية المتوفرة في بعضها فمن شأن مثل هذه الإجـراءات أن يدعم إتجاه وحدات الإنتاج في هذه الدول نحو التكامل الاقتصادي[3] .

تجـدر الإشـارة إلى أن العوامل المحددة للتصدير خارجية تتحدد وفقا لواقع اقتصاديات وسياسـات الدول المستوردة التجارية، وعليه يتم استخدام الواردات للتعبير عن التجارة

(١) البحطيطي، عبدالرحيم ، دور التجارة البينية لدول لس التعاون ا ليجي دعم ا يزة التنافسية ، مرجع سابق ، ص٢٣٥.
(٢) اليوسف، يوسف خليفة ، السياسات والإجراءات ا مركية وأثرها على التجارة البينية لدول لس التعاون ا ليجي، ندوة لس التعاون بلا حواجز ، أبوظ ، ١٩٩٢م، ص ٦٥
(٣) ا رجع السابق ، ص ٦٧ .



البينية الخليجية ، ولولا اختلاف طرق حساب قيمة الصادرات في موانئ التصدير وقيمة الواردات موانئ الاستيراد وما يترتب عليه من اختلاف في القيمة جراء تكاليف النقل والتأمين لتساوت قيمة الصادرات والواردات البينية،لأن صادرات الدول الخليجية لباقي دول المجلس تمثل جزاء من واردات هذه الدول كان ذلك في السابق .

الفصل السادس
النموذج الاقتصادي

النموذج الاقتصادي في الطلب على التجارة البينية :

سـيتم تطبـيق النموذج الاقتصادي المستخدم باستخدام نموذج طريقة المربعات الصغرى (OLS) كما استخدم في معالجة البيانات برنامج(SPSS) .

ولا يختلف الإطار النظري لنموذج للطلب على التجارة البينية،في دراسات التجارة الدولية عـنه في نموذج طلب المستهلك،المعروف في النظرية الاقتصادية، فالكمية المطلوبة من الـواردات ، أو الصادرات ، ترتبط عكسياً بالسعر وطرديا بالدخل ، وذلك بافتراض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة في الطلب

فرضيات النموذج :

إن هذا النموذج يقوم على عدة فرضيات تتلخص في الآتي :

١- أن دالـة الطلـب علـى التجارة البينية، متصلة أي يمكن إيجاد مشتقاتها الجزئية وكذلك افتراض أن هذه المشتقات هي أيضاً متصلة .

٢- بالنسبة للتجارة البينية ، والعوامل المؤثرة عليها نتوقع التالي :

- هناك علاقة طردية بين حجم التجارة البينية و الدخل
- هناك علاقة عكسية بين حجم التجارة البينية وحجم الواردات من الدول الأخرى.
- هناك علاقة عكسية بين حجم التجارة البينية وحجم الصادرات إلى الدول الأخرى .
- هناك علاقة طردية بين حجم التجارة البينية ومتوسط سعر النفط
- هـناك علاقـة عكسـية بين حجم التجارة البينية ومؤشر أسعار المستهلكين
- هـناك علاقـة عكسية بين حجم التجارة البينية وسعر الصرف المرجح
- هناك علاقة طردية بين حجم التجارة البينية وعدد السكان

وسوف يتم استخدام كما في معظم الدراسات المستخدمة في قياس دالة الطلب على التجارة البينية ، الصيغ اللوغاريتمية لعدة أسباب أهمها .

١- أن هـذه الصيغة تعطي تقديرات مباشرة المرونات المختلفة من التجارة البينية.

٢- أن هذه الصيغة تسمح للتجارة البينية أن تستجيب تناسباً للزيادة أو النقص في قيم المتغيرات الداخلة في النموذج .

صياغة النموذج

وعلى ذلك فإن الصيغة العامة لنموذج الطلب على التجارة البينية،سوف يعبر عنها كدالة للدخـل في الدول الخليجية الست وحجم الواردات من الدول الأجنبية ، وحجم الصادرات إلى الدول الأجنبية ، وسعر النفط،وسعر السلعة المنتجة محلياً ، وسعر الصرف المرجح ، وعدد السكان ، ويمكن صياغتها على النحو التالي :

$$Y = g (x1,x2,x3,x4,x5,x6,x7)$$

حيث :

Y = حجم التجارة البينية بالأسعار لمجموع الدول الخليج الست

X1 = إجمالي الدخل أو الناتج القومي لدول الخليج الست (GNP)

X2 = حجم الواردات لدول الخليج الست من الدول الأجنبية بالأسعار

X3 = حجم الصادرات لدول الخليج الست إلى الدول الأجنبية بالأسعار

X4 = متوسط سعر النفط

X5 = مؤشـر أسـعار المسـتهلكين المرجح لدول الخليج(يعبرعن أسعار السلع المنتجة محلياً)

X6 = سعر الصرف المرجح لدول الخليج الست (سعر الصرف للعملة الخليجية مقابل الدولار)

X7 = عدد سكان دول الخليج الست .

حيث ان:

$$\frac{dy}{dx1} > 0$$

$$\frac{dy}{dx2} < 0$$

$$\frac{dy}{dx3} > 0$$

$$\frac{dy}{dx4} < 0$$

$$\frac{dy}{dx5} > 0$$

$$\frac{dy}{dx\ 6} > 0$$

$$\frac{dy}{dx7} < 0$$

توصيف النموذج

ولكي يكون النموذج في شكل احتمالي، لابد من إضافة المتغير العشوائي U بافتراض أن الأخطاء العشوائية في قيمة التجارة البينية تساوي (صفر) وبتباين ثابت،وتكون معادلة الطلب على التجارة البينية على الشكل التالي:

$$Y = b0+b1x1-b2x2-b3x3+b4x4-b5x5-b6x6+b7x7+u$$

(١) متغيرات النموذج

ان المتغيرات المستخدمة في النموذج الخاص لتقدير الطلب على التجارة البينية هي:

المتغير التابع: حجم التجارة البينية بالأسعار لمجموع الدول الخليج الست

المتغـيرات المستقلة وتشمل: إجمالي الدخل أو الناتج القومي لدول الخليج الست (GNP) وعلاقته بالمتغير التابع طردية

حجـم الـواردات لدول الخليج الست من الدول الأجنبية بالأسعار وعلاقته بالمتغير التابع عكسية

حجـم الصادرات لدول الخليج الست إلى الدول الأجنبية بالأسعار وعلاقته بالمتغير التابع عكسية

متوسط سعر النفط وعلاقته بالمتغير التابع طردية

مؤشـر أسـعار المسـتهلكين المرجح لدول الخليج(يعبرعن أسعار السلع المنتجة محلياً) وعلاقته بالمتغير التابع عكسية

سعر الصرف المرجح لدول الخليج الست (سعر الصرف للعملة الخليجية مقابل الدولار) وعلاقته بالمتغير التابع عكسية

عدد سكان دول الخليج الست وعلاقته بالمتغير التابع طردية.

(٢) البينات المستخدمة

وقد تم الحصول على البيانات للفترة الزمنية من عام ١٩٨٠م – ١٩٩٩م ، بإحصائيات سنوية عن طريق النشرات الاقتصادية للأمانة العامة لمجلس التعاون ، وإحصائيات صندوق النقد الدولي وإحصائيات صندوق النقد العربي ، وقد تم تحويل الأرقام إلى أرقام حقيقية بقسمة الناتج القومي الإجمالي على مخفض الناتج القومي الإجمالي مستخدما سنة ١٩٩٥م كسنة أساس كذلك تم قسمة أرقام التجارة البينية والواردات إلى الدول الأخرى، والصادرات من الدول الأخرى ومتوسط سعر النفط ، على مخفض الناتج القومي، باعتبار سعر الأساس كذلك ١٩٩٥م ، وتم تجميع الأرقام المتحصل عليها، في كل سنة لدول المجلس للحصول على إجمالي الناتج وكذلك نسبة لحجم الصادرات، والواردات والتجارة البينية،في كل سنة لدول المجلس وكذلك لمتوسط سعر النفط أما بالنسبة لعدد السكان فتم تجميع أعداد كل دولة في السنة المعنية للحصول على إجمالي عدد السكان، أما بالنسبة لمؤشر سعر الصرف فقد تم الحصول عليه بجمع أسعار الصرف مرجحة بالناتج القومي الإجمالي ، لكل دولة بأسعار عملتها مقابل الدولار، في السنة المعنية ومؤشر أسعار المستهلكين ، قد تم الحصول عليه بجمع أسعار المستهلكين مرجحة بالناتج القومي الإجمالي في السنة المعنية .

صياغة النموذج :

يمكننا التعبير عن دالة الطلب من خلال فرضيات النموذج كما يلي :

$$Y = 11.748 + 1.413\ \mathrm{lnx1} - 0.744\ \mathrm{1nx2}$$

$$(1.546) \qquad (1.309)$$

$$+ 0.134\ \mathrm{1nx3} - 0.130\ \mathrm{1nx4} - 0.09855\ \mathrm{1nx5}$$

$$(0.3533) \qquad (0.220) \qquad (0.119)$$

$$- 0.625\ \mathrm{1nx6} + 0.747\ \mathrm{1nx7} + U$$

(0.879) (0.707)

F = 11.22

$R2 = 0.79$

Dw = 2.133

ومن المعادلة السابقة نستنتج ما يلي :

١. هـناك علاقـة طردية بين اجمالى الناتج القومي الاجمالي وحجم التجارة البينية وتوافق هذا مع الإشارة المتوقعة .

٢. هـناك علاقـة عكسية بين حجم الواردات لدول الخليج الست من الدول الاجنبية وحجم التجارة البينية وتوافق هذا مع الإشارة المتوقعة .

٣. هناك علاقة طردية بين حجم الصادرات من دول الخليج الست الى الدول الاجنبية وحجم التجارة البينية وهذا خلاف الإشارة المتوقعة .

٤. هـناك علاقـة عكسية بين متوسط سعر النفط وحجم التجارة البينية وهذا خلاف الإشارة المتوقعة .

٥. هـناك علاقة عكسية بين مؤشر اسعار المستهلكين المرجح لدول الخليج وحجم التجارة البينية وتوافق هذا مع الإشارة المتوقعة .

٦. هـناك علاقـة عكسية بين سعر الصرف المرجح وحجم التجارة البينية وتوافق هذا مع الإشارة المتوقعة .

٧. هناك علاقة طردية بين عدد السكان وحجم التجارة البينية وتوافق هذا مع الإشارة المتوقعة .

أمـا بخصوص اختبار (t) فإن جميع المتغيرات فيه أظهرت غير معنوية كما اتضح من النموذج

ولذلـك قمنا بعدة محاولات لتحسين النموذج باستخدام عدة صور وتوصلنا إلى نموذج تم فيه حذف x4 أي متوسط سعر النفط .وقد تمت عدة محاولات للوصول الى افضل النتائج التي يمكن قبولها

وتـم أخـذ حجـم الأسعار للصادرات ، والواردات ، والناتج القومي ، بالإبطاء لمدة سنة إضافية حيث تحتاج هذه المتغيرات إلى فترة زمنية، لتظهر آثارها لتحسين درجة المعنوية للمتغيرات والنموذج حيث تشير :

x1t -1 = متباطى إجمالي الدخل أو الناتج القومي لدول الخليج الست (GNP)

x2t -1 = متباطى حجم الواردات لدول الخليج الست من الدول الأجنبية بالأسعار

x3t -1 = متباطى حجم الصادرات لدول الخليج الست إلى الدول الأجنبية بالأسعار

ويصبح النموذج المعدل كما يلي :

$$Y = -36.334 + 1.155\ 1nx1 - .575\ 1nx2$$
$$(3.77) \qquad (2.03)$$

$$+ .269\ 1nx3 - 0.0588\ 1nx5 + .917\ 1nx6 + 2.410\ 1nx7$$
$$(1.519) \qquad (1.161) \qquad (2.422) \qquad (4.670)$$

$$-.653\ 1nx\ 1\ t-1\ -\ .510\ 1nx2\ 1.197\ 1nx3t\text{-}1 + U$$
$$(2.090) \qquad (2.090) \qquad (4.528)$$

F = 45.74

R2 = .957

d.w 2.645

التحليل الاحصائي للنموذج المقترح

(١)الأداء العام بالنسبة للنموذج :

لقد تبين جودة النموذج حيث بلغت قيمة دربن واتسون = ٢,٦٤٥ ويدل ذلك على عـدم وجود ارتباط ذاتي ، وكذلك جاء الأداء العام للنموذج حيث أن قيمة R^{-2} = ٠,٩٥٧ وهذا يدل على أن ٩٥,٧% من المتغيرات المستقلة تؤثر على حجم التجارة البينية ، ويدل ذلـك علـى حسن مطابقة الدالة المقدرة ، لتمثيل البيانات للواقع كذلك تبين أن قيمة F =

45.748 ويـدل ذلك على رفض القول بعدم جرد علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بل على العكس وتدل على أهمية المتغيرات المستقلة التي سبق مناقشتها .

مشكلة الارتباط الخطي

لاتوجـد مشـكلة وجود ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة،في النموذج كما بينتها قيم مصفوفة الارتباط الخطي في الملاحق

(٢)العلاقات واختبارات المعنوية الاحصائية للمتغيرات

ومن النتائج نستنج ما يلي :

١- هـناك علاقـة طـردية بين اجمالى الناتج القومي الاجمالي وحجم التجارة البينية وتوافق هذا مع الإشارة المتوقعة .

كما جاء اختبار t معنوي أي أن x1 تؤثر على حجم التجارة البينية .

٢- هناك علاقة عكسية بين بين حجم الواردات لدول الخليج الست من الدول الاجنبية وحجم التجارة البينية وتوافق هذا مع الإشارة المتوقعة .

وحيـث ان قـيمة t المحسـوبة تتجاوز قيمة ١,٨١٢ = t الجدولية بدرجة حرية ١٠ عند مستوى معنوية٥%،فأن هذا المعامل معنوي أي أن x2 تؤثر على حجم التجارة البينية

٣- هـناك علاقـة طردية بين بين حجم الصادرات من دول الخليج الست الى الدول الاجنبية وحجم التجارة البينية وهذا خلاف الإشارة المتوقعة .

وحيـث ان قـيمة t المحسوبة لا تتجاوز قيمة ١,٨١٢ = t الجدولية بدرجة حرية ١٠ عند مستوى معنوية٥%،فأن هذا المعامل غير معنوي ولا يمكن الاعتماد على هذا المتغير

٤- هـناك علاقـة عكسية بين مؤشر اسعار المستهلكين المرجح لدول الخليج وحجم التجارة البينية وتوافق هذا مع الإشارة المتوقعة .

وحيـث ان قـيمة t المحسوبة لا تتجاوز قيمة ١,٨١٢ = t الجدولية بدرجة حرية ١٠ عـند مستوى معنوية٥%،فأن هذا المعامل غير معنوي أي أن (x5) لا يؤثر على (y) أي أن مؤشر أسعار المستهلكين والذي يعبر عن الأسعار المحلية لدول المجلس لا يلعب دوراً في التأثير على التجارة البينية .

٥- هـناك علاقة طردية بين سعر الصرف المرجح وحجم التجارة البينية وهذا خلاف الإشارة المتوقعة .

وحيـث ان قيمة t المحسوبة تتجاوز قيمة ١,٨١٢ = t الجدولية بدرجة حرية ١٠ عند مستوى معنوية٥%،فأن هذا المعامل معنوي ويؤثر على حجم التجارة البينية، ويـرجع سبب اختلاف الإشارة إلى أن سكان المجلس يفضلون المنتجات الخليجية بالرغم من ارتفاع أسعارها ، وانخفاض أسعار السلع الأجنبية ،لشعورهم لانتمائهم لدول المجلس ، وكذلك تميز أسعار صرف العملات الخليجية بالاستقرار والثبات لذلك يصعب استخدامه للتأثير على التجارة البينية .

٦- هناك علاقة طردية بين عدد السكان وحجم التجارة البينية وتوافق هذا مع الإشارة المتوقعة .

وحيـث ان قيمة t المحسوبة تتجاوز قيمة ١,٨١٢ = t الجدولية بدرجة حرية ١٠ عند مستوى معنوية٥%،فأن هذا المعامل معنوي وهذا يدل على تأثير (x7) على حجم التجارة البينية

٧- هناك علاقة عكسية بين متباطى إجمالي الدخل أو الناتج القومي لدول الخليج الست (GNP)وحيـث ان قيمة t المحسوبة تتجاوز قيمة ١,٨١٢ = t الجدولية بدرجة حرية ١٠ عند مستوى معنوية٥%،فأن هذا المعامل معنوي

٨- هـناك علاقـة عكسـية بين متباطى حجم الواردات لدول الخليج الست من الدول الأجنبية بالأسعار وحيث ان قيمة t المحسوبة تتجاوز قيمة ١,٨١٢ = t الجدولية بدرجة حرية ١٠ عند مستوى معنوية٥%،فأن هذا المعامل معنوي

٩- هـناك علاقـة طردية بين. متباطى حجم الصادرات لدول الخليج الست إلى الدول الأجنبية بالأسعار وحيث ان قيمة t المحسوبة تتجاوز قيمة t = ١,٨١٢ الجدولية بدرجة حرية ١٠ عند مستوى معنوية5%،فأن هذا المعامل معنوي

ومن النموذج نستنتج ما يلي بخصوص المرونات :

١- أن التجارة البينية مرنة بالنسبة للدخل حيث أن معامل المرونة أكبر من (١) =١,١٥٥

٢- أن الـتجارة البينية غير مرنة بالنسبة لحجم الواردات إلى الدول الأخرى حيث أن معامل المرونة أصغر من (١) = ٥٧٥.

٣- أن الـتجارة البينية غير مرنة بالنسبة لحجم الصادرات الأخرى حيث أن معامل المرونة أصغر من (١) = ٢٦٩

٤- أن الـتجارة البينـية غـير مرنة بالنسبة لمؤشر أسعار المستهلكين حيث معامل المرونة أقل من (١) = ٠,٠٥٩٩

٥- أن الـتجارة البينية غير مرنة بالنسبة لمؤشر أسعار الصرف حيث معامل المرونة أقل من (١) = ٠,٩١٧

٦- أن التجارة البينية مرنة بالنسبة لعدد السكان حيث أن معامل المرونة أكبر من (١) = ٢,٤١٠

النتائج :

تقوم هذه الدراسة بتقدير دالة الطلب على التجارة البينية ،بين دول مجلس التعاون الخليجية وتغطي الفترة ما بين ١٩٨٠م - ١٩٩٩م .

وبالنسبة للتجارة البينية والعامل المؤثر عليها جاء كما يلي :

١- هـناك علاقـة طردية بين حجم التجارة البينية وكل من الناتج القومي الاجمالى لاجمالـي دول الخلـيج وحجم صادرات دول الخليج الي الدول الاجنبية وسعر الصـرف المـرجح لدول الخليج وعدد السكان و متباطى حجم الصادرات لدول

الخلـيج الـى الدول الاجنبية وعلاقة عكسية حجم التجارة البينية وكل من حجم الـواردات لدول الخليج من الدول الاجنبية ومؤشر اسعار المستهلكين ومتباطى الناتج القومي الاجمالي وومتباطى حجم الواردات لدول الخليج من الدول الاجنبية

٢- جاء اختبارات t معنوية بالنسبة للمتغيرات التالية كل من الناتج القومي الاجمالى لاجمالـي دول الخلـيج، وسعر الصرف المرجح لدول الخليج ،وعدد السكان ،و حجم الواردات لدول الخليج من الدول الاجنبية ومتباطى الناتج القومي الاجمالي ،ومتـباطى حجـم الـواردات لـدول الخليج من الدول الاجنبية،و متباطى حجم الصادرات لدول الخليج الى الدول الاجنبية

٣- جاءت نتائج الدراسة بالنسبة للمرونات كما يلي :

- التجارة البينية مرنة بالنسبة للدخل وعدد السكان
- الـتجارة البينية غير مرنة بالنسبة لحجم الواردات من الدول الأخرى وحجم الصادرات إلى الدول الأخرى ومؤشر أسعار المستهلكين المرجح ومؤشر سعر الصرف المرجح

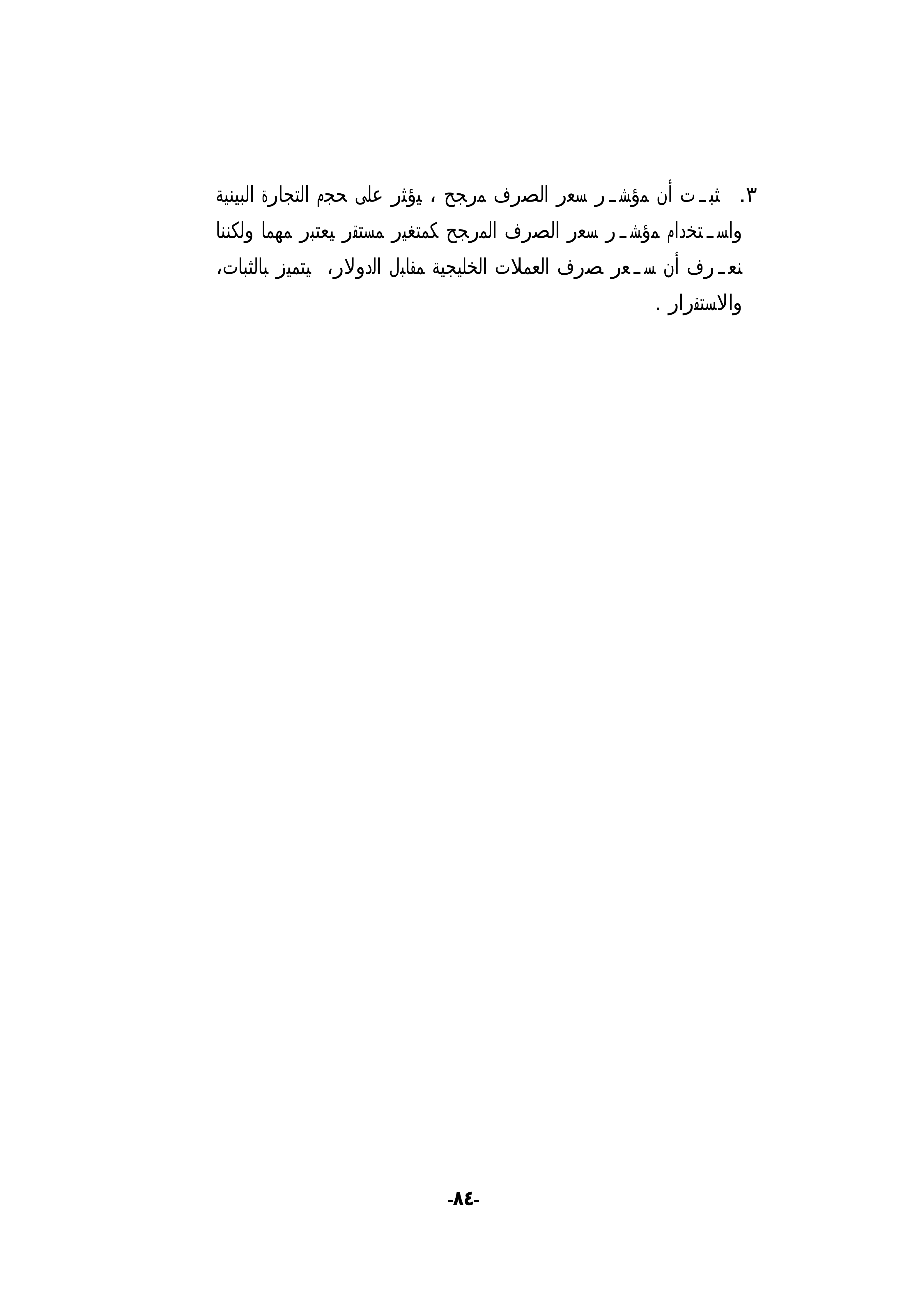
ونستطيع أن نجمل التوصيات التالية .

١. أن الناتج القومي الإجمالي (X1) يؤثر تأثيراً فعالاً في التجارة البينية

فيجب الاهتمام بسياسات ، واستراتيجيات الدعم السياسي،من أجل تنويع مصادر الدخل ، ودفع عجلة التنمية ، إلى الأمام ولتنشيط حركة التجارة البينية ، التي تعتمد على ارتفاع الدخل .

٢. كذلك تؤثر حجم الواردات من الدول الأخرى (x2) سلباً على حجم التجارة البينية .

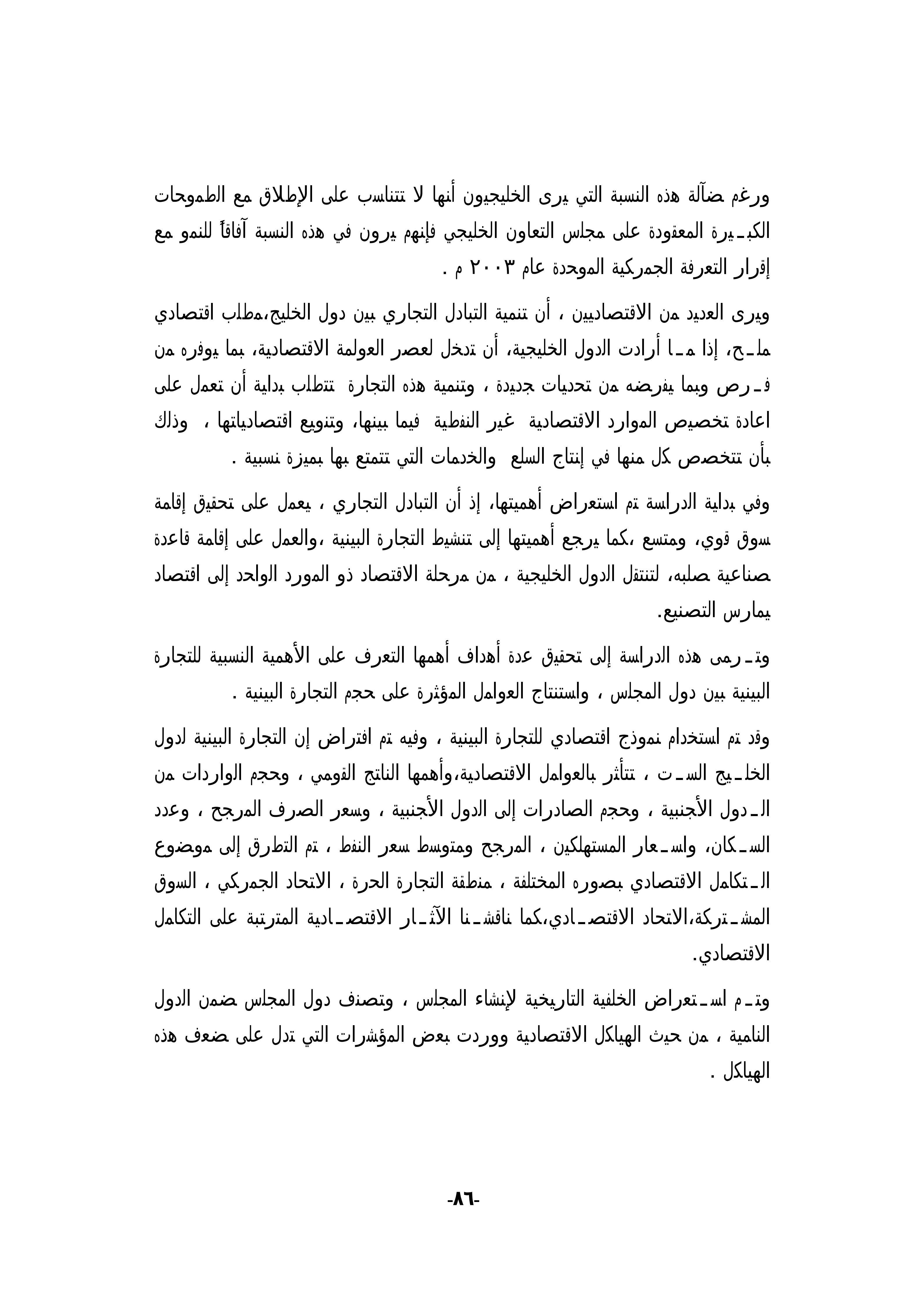
لذلك يجب الاعتماد بدرجة كبيرة ، وإعطاء الحوافز للتجارة البينة وتفضيل المنتجات الخليجية في القطاع العام ، والخاص، وخفض الواردات ، من السلع الأجنبية حيث يؤدي إلى إحلال بدائلها من السلع الخليجية.



٣. ثبـت أن مؤشـر سعر الصرف مرجح ، يؤثر على حجم التجارة البينية واسـتخدام مؤشـر سعر الصرف المرجح كمتغير مستقر يعتبر مهما ولكننا نعـرف أن سـعر صرف العملات الخليجية مقابل الدولار، يتميز بالثبات، والاستقرار .

النتـائج

تلعب التجارة البينية ،دوراً هاماً ومحورياً في رفع عجلة التنمية الاقتصادية في اقتصاديات دول الخلـيج وبصـورة عامـة يتسم التبادل التجاري بين دول المجلس بضآلته قياساً إلى إجمالـي حجم تجارتها الخارجية وأن نسبة التجارة البينية بلغت مستوى ٦% عام ١٩٨٥م وتشـير الدراسـة لواقع التبادل التجاري بين دول المجلس إلى أن هناك الكثير الذي يجب عمله لزيادة هذا التبادل إلى المستويات المطلوبة والمرغوبة .



ورغم ضآلة هذه النسبة التي يرى الخليجيون أنها لا تتناسب على الإطلاق مع الطموحات الكبـيرة المعقودة على مجلس التعاون الخليجي فإنهم يرون في هذه النسبة آفاقاً للنمو مع إقرار التعرفة الجمركية الموحدة عام ٢٠٠٣ م .

ويرى العديد من الاقتصاديين ، أن تنمية التبادل التجاري بين دول الخليج،مطلب اقتصادي ملـح، إذا مـا أرادت الدول الخليجية، أن تدخل لعصر العولمة الاقتصادية، بما يوفره من فـرص وبما يفرضه من تحديات جديدة ، وتنمية هذه التجارة تتطلب بداية أن تعمل على اعادة تخصيص الموارد الاقتصادية غير النفطية فيما بينها، وتنويع اقتصادياتها ، وذلك بأن تتخصص كل منها في إنتاج السلع والخدمات التي تتمتع بها بميزة نسبية .

وفي بداية الدراسة تم استعراض أهميتها، إذ أن التبادل التجاري ، يعمل على تحقيق إقامة سوق قوي، ومتسع ،كما يرجع أهميتها إلى تنشيط التجارة البينية ،والعمل على إقامة قاعدة صناعية صلبه، لتنتقل الدول الخليجية ، من مرحلة الاقتصاد ذو المورد الواحد إلى اقتصاد يمارس التصنيع.

وتـرمى هذه الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف أهمها التعرف على الأهمية النسبية للتجارة البينية بين دول المجلس ، واستنتاج العوامل المؤثرة على حجم التجارة البينية .

وقد تم استخدام نموذج اقتصادي للتجارة البينية ، وفيه تم افتراض إن التجارة البينية لدول الخلـيج السـت ، تتأثر بالعوامل الاقتصادية،وأهمها الناتج القومي ، وحجم الواردات من الـدول الأجنبية ، وحجم الصادرات إلى الدول الأجنبية ، وسعر الصرف المرجح ، وعدد السـكان، واسـعار المستهلكين ، المرجح ومتوسط سعر النفط ، تم التطرق إلى موضوع الـتكامل الاقتصادي بصوره المختلفة ، منطقة التجارة الحرة ، الاتحاد الجمركي ، السوق المشـتركة،الاتحاد الاقتصـادي،كما ناقشـنا الآثـار الاقتصـادية المترتبة على التكامل الاقتصادي.

وتـم اسـتعراض الخلفية التاريخية لإنشاء المجلس ، وتصنف دول المجلس ضمن الدول النامية ، من حيث الهياكل الاقتصادية ووردت بعض المؤشرات التي تدل على ضعف هذه الهياكل .

أول هذه المؤشرات الاعتماد بدرجة كبيرة على مصدر واحد للدخل ،فدول المجلس أحادية الدخل،تبلغ مساهمة قطاع التعدين في معظمها حوالي ، ٥٠% من الناتج الإجمالي ١٩٨٣م بينما تقل مساهمة الصناعة عن ٧% لنفس الفترة ، كما أن حصيلة إيرادات القطاع تسيطر بشكل رئيسي على إجمالي الإيرادات العامة .

والمؤشـر الثاني اختلال عناصر الإنتاج المتاحة ،حيث توضح مراجعة التركيبة الهيكلية لعناصر الإنتاج، اختلالات جوهرية لها انعكاسات سلبية على مسار التنمية .

بينما تتمتع دول المجلس بوفرة نسبية في الموارد المالية ، نجدها تعاني من نقص حاد في القـوى العاملـة الوطنية، ونظراً لحداثة برامج التنمية، وتطوير أجهزة الإنتاج ، والتعليم والتدريب ، فإنه لم تتوفر لدول المجلس القدرات الإدارية الكافية، في مجال الأعمال للقيام بالاستثمارات الإنتاجية القادرة على إحداث نقطة نوعية في مسارات التنمية .

تأتي مشكلة ضيق السوق،كإحدى العقبات الرئيسية،التي حالت دون قيام استثمارات إنتاجية فعالة، فبالنظر إلى حجم السكان،في كل دولة على حده لا يتناسب والتطورات التي حدثت فـي الاقتصـاد العالمي الحديث، الذي يقوم على مبدأ الوحدات الإنتاجية الكبيرة، وتتطلب بالتالـي أرصـدة ضـخمة للصـرف علـى مجالات الأبحاث والتطوير وحيازة براءات الاختراع.

وفـي الفصـل الرابع تم استعراض طبيعة التجارة الخارجية، وعلاقتها بالتنمية والهياكل الاقتصادية ، ومميزاتها ودورها في اقتصاديات دول المجلس ثم تطرقنا إلى التجارة البينية لدول المجلس .

إلا أن الدور الذي تشير إليه النظرية التقليدية للتجارة الخارجية في عملية التنمية لم تتحقق فـي كثير من الدول النامية فالتجارة ، تعرقل مشاريع التنمية الاقتصادية لأن الدول غير الصناعية تتميز هياكل تجارتها الخارجية بما يلي :

١- البطء المتناهي لنمو الصادرات

٢- انخفاض معدل التبادل التجاري

ومـن خـلال تحليل أثر التجارة الخارجية على اقتصاديات دول المجلس تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات من أهمها :-

١- لقـد كانـت الصادرات النفطية لدول المجلس،هي المحدد الرئيسي لمستوى النشاط الاقتصادي في هذه الدول.

٢- ظـل القطاع النفطي في هذه الدول منعزلاً، عن بقية القطاعات ولكن مكونات دول المجلـس استطاعت من خلال السياسات المالية ، أن تنفذ أغلب مشروعات البنية الأساسية .

٣- لقد تعرضت دول المجلس لظاهرة المرض الهولندي ، وبخاصة في النصف الأول مـن حقبة الثمانينات، مما كان له أثر سالب على تطور القطاع الصناعي في هذه الدول .

٤- لقـد تراكمـت لدى دول المجلس عائدات كبيرة من النفط ،غير أن غياب الفرص الاسـتثمارية المنتجة،بسبب القيود الديموغرافية،والاقتصادية،وما تعانيه من صغر حجـم السـوق ، جعلها تتجه إلى الانفاق على المنتج كالتوسع المفرط في الجهاز الحكومي ، وفي الخدمات الاجتماعية .

التوصيات

مـن الضـروري إعـادة الـنظر في الأسلوب المتبع في كيفية استخدام القيمة المضافة وتخفـيض نسبتها ، لإتاحة الفرصة للعديد من الصناعات الخليجية لاكتساب صفة المنتج المحلي .

ومن المهم أيضاً إشراك ممثلين عن القطاع الخاص ،ودول الخليج في أعمال اللجان الفنية المعنية، وتذليل معوقات التبادل التجاري،في نفس الوقت لضمان سرعة انسياب التبادل

كمـا أن وجـود الدعـم السياسي يتيح إمكانية كبيرة لتبنى وتنفيذ سياسات واستراتيجيات مشتركة في المجال الاقتصادي في

١- السياسات العامة للتنمية ، والإنفاق العام والسياسات النقدية .

٢- السياسات المشتركة تجاه التعاون ، والتبادل التجاري مع العالم الخارجي

٣- السياسات المشتركة لمواجهة الطوارئ الاقتصادية

٤- سياسات تنمية وتطوير قدرات القطاع الخاص الإقراض ، والإعانات والحوافز.

٥- الاستراتيجيات القطاعية : صناعة وزراعة وخدمات .

وتتطلـب عملـية الـتكامل توحـيد القوانين والأنظمة والإجراءات في مختلف القطاعات الاقتصادية لتوفير فرص متكافئة أمام الأفراد والمؤسسات .

ومن المهم معالجة معوقات النقل من خلال :

أ. سرعة توحيد الأنظمة المرورية والإجراءات المطبقة على مرور وسائط النقل بين دول المجلس .

ب. دراسـة أسـباب ارتفـاع تكاليف النقل بين دول المجلس مع العمل على تأسيس شركات نقل مشتركة ، خاصة في مجال النقل البري والساحلي .

ج. الـنظر فـي إمكانـية منح السائقين من غير المواطنين الخليجيين العاملين على وسائل نقل وطنية ،تأشيرات متعددة السفرات تكون صالحة لفترات طويلة تراوح بين ستة أشهر ، وسنة كاملة ، بدلا من التأشيرات التي تمنح لسفرة واحدة فقط .

ومن المهم التوسع في إقامة المشاريع الاقتصادية المشتركة :

حيث تلعب المشاريع المشتركة ، دوراً في تعزيز التبادل التجاري بين دول المجلس،لذلك لابد من دعم هذه المشاريع، وتقديم الحوافز المالية والجمركية لها ، وتقديم كافة التسهيلات للمستثمرين الخليجيين في هذا المجال .

العمل على التنسيق الصناعي بين دول المجلس :

حيث يعمل التنسيق الصناعي بين دول المجلس ،على الموازنة بين العرض والطلب على إنتاجها من السلع الصناعية،ومن ثم منع الازدواج في إقامة المشاريع الصناعية فيما بينها.

العمل على توفير المعلومات التجارية :

فلابـد مـن بـناء قاعدة متكاملة من المعلومات، عن الفرص التجارية المتوافرة في دول المجلس، واطلاع رجال الأعمال الخليجيين عليها،من خلال وسائل الإعلام الحديثة، بهدف تعزيـز فـرص التعاون الجاري فيما بينهم . ومن نتائج النموذج الاقتصادي للطلب على التجارة البينية نوصي بما يلي:

- أن الناتج القومي الإجمالي (X1) يؤثر تأثيراً فعالاً في التجارة البينية

فيجب الاهتمام بسياسات،واستراتيجيات الدعم السياسي،من أجل تنويع مصادر الدخل،ودفع عجلة التنمية، إلى الأمام،ولتنشيط حركة التجارة البينية،التي تعتمد على ارتفاع الدخل .

- كذلـك تؤثـر حجـم الواردات من الدول الأخرى (x2) سلباً على حجم التجارة البينية .

لذلـك يجـب الاعتماد بدرجة كبيرة ، وإعطاء الحوافز للتجارة البينة وتفضيل المنتجات الخليجية في القطاع العام، والخاص، وخفض الواردات من السلع الأجنبية،حيث يؤدي إلى إحلال بدائلها من السلع الخليجية.

- ثبـت أن مؤشـر سعر الصرف ، مرجح يؤثر على حجم التجارة البينية واسـتخدام مؤشـر سعر الصرف المرجح، كمتغير مستقر ، يعتبر مهماً ولكننا نعرف أن سعر صرف العملات الخليجية مقابل الدولار يتميز.

النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

إن :-

- دولة الإمارات العربية المتحدة .
- دولة البحرين .
- المملكة العربية السعودية
- سلطنة عمان
- دولة قطر
- دولة الكويت

إدراكـاً منها لما يربط بينها من علاقة خاصة وسمات مشتركة وأنظمة متشابهة أساسها العقيدة الإسلامية .

وإيماناً بالمصير المشترك ووحدة الهدف التي تجمع بين شعوبها .

ورغبة في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بينها في جميع الميادين .

واقتناعا بأن التنسيق والتعاون والتكامل فيما بينها إنما يخدم الأهداف السامية للأمة العربية.

واستهدافا لتقوية أوجه التعاون وتوثيق عرى الروابط فيما بينها .

واستكمالا لما بدأته من جهود في مختاف المجالات الحيوية التي تهم شعوبها وتحقق طموحاتها نحو مستقبل أفضل وصولا إلى وحدة دولها .

وتمشيا مع ميثاق جامعة الدول العربية الداعي إلى تحقيق تقارب أوثق وروابط أقوى .

وتوجـيها لجهودهـا إلى ما فيه دعم وخدمة القضايا العربية والإسلامية وافقت فيما بينها على مايلي :

المادة الأولى

إنشاء المجلس :

ينشـأ بمقتضى هذا النظام مجلس يسمى مجلس ا لتعاون لدول الخليج العربية ويشار إليها فيما بعد بمجلس التعاون .

المادة الثانية

المقر:

يكون مقر مجلس التعاون بمدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية .

المادة الثالثة

اجتماعات مجلس التعاون :

يعقد المجلس اجتماعاته بدولة المقر وله أن يجتمع في أي من الدول الأعضاء

المادة الرابعة

الأهداف :

تتمثل أهداف مجلس التعاون الأساسية فيما يلي :

١- تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها.

٢- تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختاف المجالات.

٣- وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشئون الآتية :

أ. الشئون الاقتصادية والمالية

ب. الشئون التجارية الجمارك والمواصلات .

ج. الشئون ا لتعليمية والثقافية .

د. الشئون الإجتماعية والصحية .

ه. الشئون الإعلامية والسياحية.

و. الشئون التشريعية والإدارية

٤. دفـع عجلـة الـتقدم العلمـي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المالية والحيوانية وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها .

المادة الخامسة

عضوية مجلس التعاون :

يـتكون مجلس التعاون من الدول الست التي اشتركت في اجتماع وزراء الخارجية في الرياض بتاريخ ١٩٨١/٢/٤م.

المادة السادسة

أجهزة مجلس التعاون :

يتكون مجلس التعاون من الأجهزة الرئيسية التالية :

١. المجلس الأعلى وتتبعه هيئة تسوية المنازعات .
٢. المجلس الوزاري .
٣. الامانة العامة .

ولكل من هذه الأجهزة إنشاء ماتقتضيه الحاجة من أجهزة فرعية .

المادة السابعة

المجلس الأعلى :

١. المجلـس الأعلـى هـو السلطة العليا لمجلس التعاون ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء وتكون رئاسته دورية حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول .
٢. يجتمع المجلس في دورة عادية كل سنة ويجوز عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي من الأعضاء وتأييد عضو آخر .
٣. يعقد المجلس الأعلى دوراته في بلدان الدول الأعضاء .
٤. يعتبر انعقاد المجلس صحيحاً إذا حضر ثلثا الدول الأعضاء .

المادة الثامنة

اختصاصات المجلس الأعلى :

يقوم المجلس الأعلى بالعمل على تحقيق أهداف مجلس التعاون خاصة فيما يلي :

١. النظر في القضايا التي تهم الدول الأعضاء .
٢. وضع السياسة العليا لمجلس التعاون والخطوط الأساسية التي يسير عليها .

٣. وضـع السياسـة العليا لمجلس التعاون والخطوط الأساسية التي تعرض عليه من المجلس الوزاري تمهيدا لاعتمادها .

٤. النظر في التقارير والدراسات التي يكلف الأمين العام بإعدادها .

٥. اعتماد أسس التعامل مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية .

٦. إقرار نظام هيئة تسوية المنازعات وتسمية أعضائها .

٧. تعيين الأمين العام .

٨. تعديل النظام الأساسي لمجلس التعاون

٩. إقرار نظامه الداخلي .

١٠. التصديق على ميزانية الأمانة العامة .

المادة التاسعة

التصويت في المجلس الأعلى :

١. يكون لكل عضو من أعضاء المجلس الأعلى صوت واحد .

٢. تصـدر قرارات المجلس الأعلى في المسائل الموضوعية بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت وتصدر قراراته في المسائل الإجرائية بالأغلبية .

المادة العاشرة

هيئة تسوية المنازعات :

١. يكون لمجلس التعاون هيئة تسمى "هيئة تسوية المنازعات" وتتبع المجلس الأعلى .

٢. يتولى المجلس الأعلى تشكيل الهيئة في كل حالة على حدة بحسب طبيعة الخلاف .

٣. إذا نشـأ خـلاف حـول تفسير أو تطبيق النظام الأساسي ولم تتم تسويته في إطار المجلس الوزاري أو المجلس الأعلى . فللمجلس الأعلى إحالته إلى هيئة تسوية المنازعات .

٤. ترفع الهيئة تقريرها متضمنا توصياتها أو فتواها بحسب الحال إلى المجلس الأعلى لاتخاذ ما يراه مناسباً .

المادة الحادية عشرة

المجلس الوزاري :

١. يتكون المجلس الوزاري من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم من الوزراء وتكـون رئاسـته للدولـة التـي تولت رئاسة الدورة العادية الأخيرة للمجلس الأعلى وعند الاقتضاء للدولة التالية في رئاسة المجلس الأعلى .

٢. يعقـد المجلس الوزاري اجتماعات مرة كل ثلاثة أشهر ويجوز له عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي من الأعضاء وتأييد عضو آخر .

٣. يقرر المجلس الوزاري مكان اجتماع دورته التالية .

٤. يعتبر انعقاد المجلس صحيحاً إذا حضر ثلثا الدول الأعضاء.

المادة الثانية عشرة

اختصاصات المجلس الوزاري :

1. اقـتراح السياسات ووضع التوصيات والدراسات والمشاريع التي تهدف إلى تطوير التعاون والتنسـيق بيـن الدول الأعضاء في مختلف المجالات واتخاذ مايلزم بشأنها من قرارات أو توصيات .
2. العمـل علـى تشـجيع وتطويـر وتنسيق الأنشطة القائمة بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات وتحال القرارات المتخذة في هذا الشأن إلى المجلس الوزاري الذي يرفعها بتوصية إلى المجلس الأعلى لاتخاذ القرار المناسب بشأنها .
3. تقـدم التوصيات للوزراء المختصين لرسم السياسات الكفيلة بوضع قرارات مجلس التعاون موضع التنفيذ .
4. تشجيع أوجه التعاون والتنسيق بين الأنشطة المختلفة للقطاع الخاص وتطوير التعاون القائم بين غرف تجارة وصناعة الدول الأعضاء وتشجيع انتقال الأيدي العاملة من مواطني الدول الأعضاء فيما بينها.
5. إحالـة أي وجهـة من أوجه التعاون المختلفة إلى لجنة أو أكثر فنية أو متخصصة لدراسته وتقديم الإقتراحات المناسبة بشأنه .
6. الـنظر فـي الإقـتراحات المتعلقة بتعديل هذا النظام ورفع التوصيات المناسبة بشأنها إلى المجلس الأعلى .
7. إقرار نظامه الداخلي وكذلك النظام الداخلي للأمانة العامة .
8. بترشـيح من الأمين العام يعين المجلس الوزاري الأمناء المساعدين لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد .
9. اعـتماد التقارير الدورية وكذلك الأنظمة واللوائح الداخلية المتعلقة بالشئون الإدارية والمالية المقـترحة من الأمين العام وكذلك التوصية للمجلس الأعلى بالتصديق على ميزانية الأمانة العامة .
10. التهيئة لاجتماعات المجلس وإعداد جدول أعماله .
11. النظر فيما يحال إليه من المجلس الأعلى .

المادة الثالثة عشرة

التصويت في المجلس الوزاري :

1. يكون لكل عضو من أعضاء المجلس الوزاري صوت واحد .
2. تصـدر قرارا المجلس الوزاري في المسائل الموضوعية بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت وتصدر قراراته في المسائل الإجرائية والتوصيات بالأغلبية .

المادة الرابعة عشرة

الأمانة العامة :

١. تتكون الأمانة العامة من أمين عام يعاونه أمناء مساعدون وما تستدعيه الحاجة من موظفين.
٢. يعيـن المجلس الأعلى الأمين العام من مواطني دول مجلس التعاون لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة .
٣. يرشح الأمين العام الأمناء المساعدين .
٤. يعين الأمين العام موظفي الأمانة من بين مواطني الدول الأعضاء ولايجوز له الاستثناء إلا بموافقة المجلس الوزاري .
٥. يكـون الأمين العام مسئولاً مباشرة عن أعمال الأمانة العامة وحسن سير العمل في مختلف قطاعاتها ويمثل مجلس التعاون لدى الغير وذلك في حدود الصلاحيات المخولة له .

المادة الخامسة عشرة

تتولى الأمانة العامة المهام التالية :

١- إعـداد الدراسـات الخاصة بالتعاون والتنسيق والخطط والبرامج المتكاملة للعمل المشترك لدول مجلس التعاون .
٢- إعداد التقارير الدورية عن أعمال مجلس التعاون .
٣- متابعة تنفيذ قرارات وتوصيات المجلس الأعلى والمجلس الوزاري من قبل الدول الأعضاء .
٤- إعداد التقارير والدراسات التي يطلبها المجلس الأعلى أو المجلس الوزاري .
٥- إعداد مشروعات اللوائح الإدارية والمالية التي تتمشى مع نمو مجلس التعاون وتزايد مسئولياته.
٦- إعداد الميزانيات والحسابات الختامية لمجلس التعاون .
٧- التحضير للاجتماعات وإعداد جدول أعمال المجلس الوزاري ومشروعات القرارات .
٨- الاقـتراح على رئيس المجلس الوزاري الدعوة لعقد دورة استثنائية للمجلس الوزاري إذا دعت الحاجة إلى ذلك .
٩- أية مهام أخرى تسند إليها من المجلس الأعلى أو المجلس الوزاري .

المادة السادسة عشرة

يمـارس الأمين العام والأمناء المساعدون وكافة موظفي الأمانة العامة مهام وظائفهم باستقلال تام وللصالح المشترك للدول الأعضاء .

وعليهم أن يمتنعوا عن أي تصرف يتنافى وواجبات وظائفهم وألا يفضوا بأسرار أعمالهم سواء أثناء الخدمة أو بعدها .

المادة السابعة عشرة

الامتيازات والحصانات :

١- يتمـتع مجلـس الـتعاون وأجهـزته فـي إقليم كل دولة من الدول الأعضاء بالأهلية القانونية وبالامتيازات والحصانات التي يتطلبها تحقيق أغراضه والقيام بوظائفه.

٢- يتمـتع ممثلو الدول الأعضاء في المجلس وموظفوه بالإمتيازات والحصانات التي تحددها اتفاقية تعقد لهذا الغرض بين الدول الأعضاء كما تنظم العلاقة بين المجلس ودولة المقر باتفاقية خاصة.

٣- إلـى أن يتم وضع ونفاذ الاتفاقيتين المشار إليهما في الفقرة ٢ من هذه المادة يتمتع ممثلو الدول أعضاء مجلس التعاون وموظفوه بالإمتيازات والحصانات الدبلوماسية الثابتة للهيئات المماثلة .

المادة الثامنة عشرة

يكون للأمانة العامة ميزانية تساهم فيها الدول الأعضاء بنسب متساوية .

المادة التاسعة عشرة

نفاذ النظام الأساسي :

١- يدخل هذا النظام حيز التنفيذ من تاريخ التوقيع عليه من قبل رؤساء الدول الست المشار إليها في ديباجة هذا النظام .

٢- تـودع النسخة الأصلية من هذا النظام لدى وزارة خارجية المملكة العربية السعودية كجهة إيداع تقوم بتسليم صورة طبق الأصل منه لكل دولة من الدول الأعضاء. لحين قيام الأمانة العامة التي تصبح مودعاً لديها .

المادة العشرون

تعديل النظام الأساسي :

١- لأي دولة عضو طلب تعديل هذا النظام .

٢- يقـدم طلـب الـتعديل للأميـن العام الذي يتولى إحالته للدول الأعضاء وذلك قبل عرضه على المجلس الوزاري بأربعة أشهر على الأقل .

٣- يصبح التعديل نافذ المفعول إذا أقره المجلس الأعلى بالإجماع .

المادة الحادية والعشرون

- أحكام ختامية :

لايجوز إبداء تحفظ على أحكام هذا النظام .

المادة الثانية والعشرون

تقـوم الأمانـة العامة بإيداع وتسجيل نسخ من هذا النظام لدى الجامعة العربية والأمم المتحدة بقرار من المجلس الوزاري .

تم التوقيع على هذا النظام في مدينة أبو ظبي (الإمارات العربية المتحدة) .

بتاريخ ٢١ رجب ١٤٠١هجرية الموافق ٢٥ أيار ١٩٨١ ميلادية .

من نسخة واحدة باللغة العربية

- دولة الإمارات العربية المتحدة
- دولة البحرين
- المملكة العربية السعودية

- سلطنة عمان
- دولة قطر
- دولة الكويت

الإتفاقية الإقتصادية الموحدة

بين دول مجلس التعاون

بعون ا

إن حكومـات الـدول الأعضـاء فـي مجلس التعاون لدول الخليج العربية تمشيا مع النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الداعي إلى تقارب أوثق وروابط أقوى .

ورغبة منها في تنمية وتوسيع وتدعيم الروابط الإقتصادية فيها بينها على أسس متينة لما فيه خير شعوبها .

ومن أجل العمل على تنسيق وتوحيد سياساتها الإقتصادية والمالية والنقدية وكذلك التشريعات التجارية والصناعية والنظم الجمركية المطبقة فيها . فقد اتفقت على مايلي :

الفصل الأول

التبادل التجاري

المادة الأولى

أ. تسمح الدول الأعضاء باستيراد المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية ومنتجات الثروات الطبيعية ذات المنشأ الوطنيوتسمح بتصدير تلك المنتجات إلى الدول الأعضاء الأخرى .

ب. تعـامل جمـيع المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية ومنتجات الثروات الطبيعية ذات المنشأ الوطني معاملة المنتجات الوطنية.

المادة الثانية

١. تعفـى مـن الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل كافة المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية ومنتجات الثروات الطبيعية ذات المنشأ الوطني .

٢. لايعتبر من قبل الرسوم مايجبى مقال خدمة محددة ، مثل رسوم الأرضية أو التخزين أو النقل أو الشحن أو التفريغ ، إذا كانت تلك الرسوم مفروضة على السلع الوطنية .

المادة الثالثة

١. يشترط لاكتساب المنتوجات الصناعية صفة المنشأ الوطني أن لاتقل القيمة المضافة الناشئة عن إنتاجها في هذه الدول عن (٤٠) في المائة من قيمتها النهائية عند إتمام إنتاجها . كما يشترط ألا تقل نسبة ملكية مواطني الدول الأعضاء في المنشأة الصناعية المنتجة لها عن ٥١ في المائة .

٢. يجب أن تصحب كل سلعة تتمتع بالإعفاء بمقتضى هذه الاتفاقية شهادة منشأ مصدقة من الجهة الحكومية المختصة .

المـادة الرابعـة

١. تعمل الدول الأعضاء على وضع حد أدنى لتعرفة جمركية موحدة تطبق تجاه العالم الخارجي .

٢. يكون من بين أهداف توحيد التعرفة الجمركية إيجاد حماية للمنتجات الوطنية في مواجهة المنتجات الأجنبية المنافسة .

٣. يـتم تطبـيق التعرفة الجمركية الموحدة تدريجياً خلال خمس سنوات من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية ويتم الإتفاق على الترتيبات التدريجية لتحقيق ذلك خلال سنة من التاريخ المذكور.

المادة الخامسة

تمنح الدول الأعضاء كافة التسهيلات لمرور بضائع منتجات أي دولة عضو إلى الدول الأعضاء الأخرى بطريقة العبور (الترانزيت) وتعفيها من كافة الرسوم والضرائب مهما كان نوعها وذلك مع عدم الإخلال بما ورد في الفقرة الثانية من المادة الثانية .

المادة السادسة

يحظر المرور (بالترانزيت) للبضائع الممنوع إدخالها إلى أراضي أي من الدول الأعضاء الأخرى بموجب أنظمتها المحلية ، وتتبادل السلطات الجمركية في الدول الأعضاء قوائم بهذه البضائع .

المادة السابعة

تقوم الدول الأعضاء بتنسيق سياساتها وعلاقاتها التجارية تجاه الدول الأخرى والتكتلات والتجمعات الاقتصادية عملا على إيجاد ظروف وشروط متكافئة في التعامل التجاري معها :

وتحقيقا لهذه الهدف تتخذ الدول الأعضاء التدابير التالية :

١. تنسيق سياسات ونظم الاستيراد والتصدير .
٢. تنسيق سياسات تكوين المخزون الغذائي الاستراتيجي .
٣. عقد الاتفاقيات الاقتصادية بصورة مشتركة في الحالات التي تتحقق فيها منافع مشتركة للدول الأعضاء .
٤. العمل على خلق قوة تفاوضية جماعية لدعم مركزها التفاوضي مع الأطراف الأجنبية في مجال استيراد احتياجاتها الأساسية وتصدير منتجاتها الرئيسية .

الفصل الثاني

انتقال الأموال والأفراد وممارسة النشاط الاقتصادي

المادة الثامنة

تتفق الدول الأعضاء على القواعد التنفيذية الكفيلة بمعاملة مواطني دول مجلس التعاون في أي دولة من هذه الدول نفس معاملة مواطنيها دون تفريق أو تمييز في المجالات التالية :

١. حرية الانتقال والعمل والإقامة .
٢. حق التملك والإرث والإيصاء .
٣. حرية ممارسة النشاط الاقتصادي .
٤. حرية انتقال رؤوس الأموال .

المادة التاسعة

تشجع الدول الأعضاء القطاع الخاص فيها على إقامة المشاريع المشتركة بما يؤدي إلى ربط المصالح الاقتصادية للمواطنين في مختلف المجالات .

الفصل الثالث

التنسيق الإنمائي

المادة العاشرة

تعمل الدول الأعضاء على تحقيق التنسيق والتجانس بين خططها الإنمائية بهدف الوصول إلى التكامل الإقتصادي فيما بينها .

المادة الحادية عشرة

١. تعمل الدول الأعضاء على تنسيق سياساتها في مجال الصناعة النفطية بجميع مراحلها من استخراج وتكرير وتسويق وتصنيع وتسعير واستغلال الغاز الطبيعي وتطوير مصادر الطاقة .
٢. تعمل الدول الأعضاء على وضع سياسات نفطية موحدة واتخاذ مواقف مشتركة إزاء العالم الخارجي وفي المنظمات الدولية والمتخصصة .

المادة الثانية عشرة

تحقيقاً للأهداف المنصوص عليها في هذه الإتفاقية تقوم الدول الأعضاء بما يلي :

١. تنسيق النشاط الصناعي ووضع السياسات والوسائل المؤدية إلى التنمية الصناعية وتنويع القاعدة الإنتاجية فيها ، على أساس تكاملي .

٢. توحيد تشريعاتها وأنظمتها الصناعية وزيادة توجيه أجهزة الإنتاج المحلية فيها لسد احتياجاتها .

٣. توزيع الصناعة فيما بينها حسب الميزات النسبية والجدوى الإقتصادية وتشجيع إقامة الصناعات الأساسية والتكميلية فيما بينها .

المادة الثالثة عشرة

تولي الدول الأعضاء في إطار العمليات التنسيقية أهمية خاصة لإنشاء ودعم المشروعات المشتركة فيما بينها في مجـالات الصـناعة والـزراعة والخدمات برؤوس أموال عامة أو خاصة أو مختلطة لتحقيق التكامل الإقتصادي والتشابك الإنتاجي والتنمية المشتركة على أسس اقتصادية سليمة .

الفصل الرابع

التعاون الفني

المادة الرابعة عشرة

تـتعاون الدول الأعضاء في استنباط مجالات التعاون الفني المشترك بهدف اكتساب قاعدة ذاتية أصيلة تقوم على دعـم وتشجيع البحوث والعلوم التطبيقية والتكنولوجية وتعمل على تطويع التكنولوجيا المستوردة بما يتلاءم مع طبيعة حاجة المنطقة وأهداف التقدم والتنمية فيها .

المادة الخامسة عشرة

تعمـل الـدول الأعضاء على إعداد أنظمة وترتيبات وشروط نقل التكنولوجيا واختيار الأنسب منها أو تعديلها بما يلائم احتياجاتها المختلفة ، وتقوم الدول الأعضاء – كلما كان ذلك ممكنا – بإبرام اتفاقيات موحدة لتحقيق هذه الأغراض مع الحكومات أو المؤسسات العلمية أو التجارية الأجنبية .

المادة السادسة عشرة

تقـوم الدول الأعضاء بوضع سياسات وتنفيذ برامج منسقة للتدريب والتأهيل الفني والمهني والحرفي ، على كافة الدرجات المراحل ، وتطوير مناهج التعليم على كافة المستويات لربط التعليم والتقنية ، باحتياجات التنمية في الدول الأعضاء .

المادة السابعة عشرة

تعمـل الدول الأعضاء على التنسيق فيما بينها في مجال القوى العاملة ووضع معايير وتصنيفات موحدة لمختلف فـئات المهن والحرف في القطاعات المختلفة ، تجنبا للمنافسة الضارة فيما بينها وتحقيقا للأستفادة القوى من الموارد البشرية المتاحة

الفصل الخامس

النقل والمواصلات

المادة الثامنة عشرة

تعامل الدول الأعضاء وسائط نقل الركاب والبضائع العائدة لمواطني الدول الأعضاء المارة بأراضيها أو القاصدة لأي منها معاملة وسائط نقل الركاب والبضائع المملوكة لمواطنيها بما في ذلك الأعفاء من كافة الرسوم والضرائب مهما كان نوعها على الا يتناول ذلك تعاطي النقل الداخلي.

المادة التاسعة عشرة

١. تـتعاون الدول الأعضاء في مجالات النقل البري والبحري والإتصالات – وتعمل على تنسيق وإقامة مشاريع البنية الأساسـية ، كالموانـي ، والمطـارات ، ومحطـات الماء ، والكهرباء ، والطرق ، بما يؤدي إلى تحقيق التنمية الإقتصادية المشتركة وترابط النشاطات الإقتصادية .

٢. تعمل الدول ا لمتعاقدة على تنسيق سياسات الطيران والنقل الجوي بينها وتطوير مجالات العمل المشترك في مختلف المستويات .

المادة العشرون

تسـمح الـدول الأعضـاء للبواخر والسفن والقوارب المملوكة لأي منها وحمولتها ، بحرية استخدام التسهيلات المختلفة في موانئها البحرية، وتمنحها نفس المعاملة والأفضليات الممنوحة لمثيلاتها الوطنية سواء عند رسوها في موانئها أو مـرورها بهـا ، وذلـك فـي مجـال الرسوم وخدمات الأرشاد والرسوء والشحن والتفريغ والتحميل على السطح والصيانة والاصلاح وتخزين البضائع والخدمات الأخرى المماثلة .

الفصل السادس

التعاون المالي والنقدي

المادة الحادية والعشرون

تسعى الدول الأعضاء إلى توحيد الأنظمة والقوانين المتعلقة بالإستثمار، وذلك من أجل التوصل إلى وضع سياسة استثمارية مشتركة تهدف إلى توجيه استثماراتها الداخلية والخارجية ، بما يخدم مصالحها وتطلعات شعوبها في التنمية والتقدم .

المادة الثانية والعشرون

تقـوم الـدول الأعضـاء بتنسيق سياساتها المالية والنقدية والمصرفية وزيادة التعاون بين مؤسسات النقد والبنوك المركزية بما في ذلك العمل على توحيد العملة لتكون متممة للتكامل الاقتصادي المنشود فيما بينها.

المادة الثالثة والعشرون

تعمـل الدول الأعضاء على تنسيق سياساتها على الصعيد الخارجي، في مجال تقديم المعونات الدولية والإقليمية للتنمية .

الفصل السابع

أحكام ختامية

المادة الرابعة والعشرون

يـراعى فـي تطبـيق الاتفاقـية وتقرير التدابير المنبثقة عنها ، التفاوت في مستويات النمو بين الدول الأعضاء وأولويـات التنمية المحلية فيها . ويجوز منح أي منها اعفاء مؤقتاً من تطبيق بعض أحكام الاتفاقية في حالات الضرورة التي تقتضـيها أوضـاع محلـية مؤقتة فيها أو ظروف معينة تواجهها ويكون الإعفاء لمدة محدودة ، وبقرار من المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية .

المادة الخامسة والعشرون

لايجوز أن تمنح دولة ع ضو أية ميزة تفضيلية لدولة أخرى غير عضو تفوق تلك الممنوحة في هذه الاتفاقية .

المادة السادسة والعشرون

أ. تصبح هذه الاتفاقية سارية المفعول بعد أربعة أشهر من موافقة المجلس الأعلى عليها .

ب. يجوز تعديل هذه الاتفاقية بموافقة المجلس الأعلى .

المادة السابعة والعشرون

تكون الاولوية في التطبيق لأحكامن هذه الاتفاقية عند تعارضها مع القوانين والأنظمة المحلية للدول الأعضاء .

المادة الثامنة والعشرون

تحل الأحكام الواردة في هذه الاتفاقية محل الأحكام المماثلة لها والواردة في الاتفاقيات الثنائية .

تم التوقيع عليها في مدينة الرياض (المملكة العربية السعودية) في ١٤٠٢/١/١٥هـ- الموافق ١٩٨١/١١/١١م .

